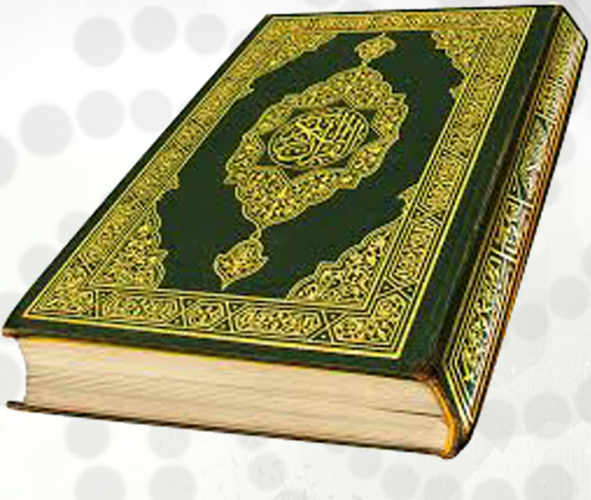
الإضمار البلاغي

في القراءات القرآنية

دراسة تطبيقية في القراءات السبع



محمد الأمين محمد المختار

www.alukah.net

الإضمار البلاغي في القراءات القرآنية
دراسة تطبيقية في القراءات السبع

الإضمار البلاغي

في القراءات القرآنية

الإضمار البلاغي في القراءات القرآنية

دراسة تطبيقية في القراءات السبع

محمد الأمين محمد المختار

الناشر: دائرة الثقافة والإعلام . حكومة الشارقة . الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٥١٢٣٣٣٣ ٦ ٩٧١+
برّاق: ٥١٢٣٣٠٣ ٦ ٩٧١+
موقع إليكتروني: www.sdci.gov.ae
بريد إليكتروني: sdci@sdci.gov.ae

الطبعة الأولى ٢٠١٤

تصميم وإخراج: ضياء الدين الدوش

٢٢٥
م ١.١
محمد الأمين
الإضمار البلاغي في القراءات القرآنية / محمد الأمين . ــ الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠١٤.
٢٤٨ ص. ؛ ١٢,٥×٢٠ سم .
أصدر على هامش فعاليات الشارقة عاصمة الثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٤.
١- القرآن - القراءات السبع ٢- القرآن، بلاغة

ISBN: 9789948020554

توطئة

القراءات القرآنية

الكتاب الذي يقدمه الأستاذ محمد الأمين محمد المختار، بعنوان: (الإضمار البلاغي في القراءات القرآنية)، يمثل إضافةً نوعيّةً متفردةً في سلسلة إصدارات «الشارقة عاصمة للثقافة الإسلامية»؛ ذلك أن هذا البحث يتصل بنص إلهيٍّ لا يستنفد معناه ولا مبناه، ولا يمكن استسبار أغواره السحيقة خارج نطاق التداعي الجمالي الفني النابع من علوم اللسان والبيان.. وهو ما نجده في هذه المقاربة الشيقة والأصيلة.

فالمؤلف يمدُّ مرئياته إلى القراءات السبع الأكثر شهرةً وتداولاً، وينطلق من البنية الجذرية اللغوية للكلمات؛ ناظراً لمعنى ترجمة الصوت إلى كتابة.. وكيف أن هذا الترجمان يستعصي على الكتابة المجردة، لتكون دالّته الكبرى المشافهة، بوصفها النبع الصافي لقراءات القرآن الكريم.

يستدعي المؤلف سياقات البيان والبديع، من خلال علوم النحو والصرف، والبلاغة والمعاني، ولطائف المعارف في الوقف والابتداء، والحركة والسكون، والمد والقصر.. وغيرها من أدوات تعبيرية تمنح الإضمار البلاغي للقراءات القرآنية قيمةً خاصة ومخصوصة.

التأصيل المعرفيُّ والذوقيُّ لموضوع الكتاب، من شأنه أن يفتح أبواباً متجددة في علوم اللسان المقرونة بالقرآن.. كما أنها ستكون مفيدةً في مسار الضبط المتواصل للكتابة القرآنية المُعطاة عبر محركات البحث. ولعلنا سنشهد في يوم قريب، كتابةً قرآنيةً بدوالّ تشكيلية بصرية، ترتقي إلى مستوى كونيّة لغة القرآن ومركزيتها المشهودة في العالم؛ ذلك أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة المتفردة بتعدديتها الألفية في الجذور، وآفاقها الواسعة في الاشتقاقات، وقدرتها الاستثنائية على تطويع الكلام لقواعدها الصوتية، وقاموسها الواسع باتّساعها.

من كل هذه المنطلقات، واستتباعاً لها، نتابع مع المؤلِّف دراسته التطبيقية في القراءات السبع؛ بوصفها مدخلاً لمزيد من التأصيل المعرفي، والاستشراف المستقبلي لوعود هذا العلم الرفيع

د. عمر عبد العزيز

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المخلوقين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإن كتاب الله تعالى هو أعظم ما عُني به امرؤٌ مسلم، ولقد كان من فضل الله عليَّ أن تخصصت في مجال علم القراءات القرآنية، ذلك العلم الذي يعنى بحفظ كتاب الله تعالى كما نزل على قلب الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم، ويحافظ على طرق الأداء التي نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم، حرفاً حرفاً، وحركةً حركةً.

ولا يخفى على دارس أن كل العلوم العربية والإسلامية، إنما كانت في نشأتها جزءاً من خدمة كتاب الله تعالى، فمنها ما يخدم ألفاظه مثل علم القراءات والتجويد والرسم والضبط، وحتى علم

النحو والإعراب وعلم التفسير، ومنها ما يخدم معانيه، مثل علوم البلاغة، والتفسير أيضاً، ومنها ما يخدم تشريعاته مثل علوم الفقه وأصول الفقه، باختلاف مذاهبها وتشعباتها.

وحين نعود إلى علم القراءات الذي هو ألصق هذه الفنون بكتاب الله تعالى، نلاحظ أنه مطوَّقٌ بطائفة من العلوم التي تدور في فلكه، فلا يستغني عنها ولا تستغني عنه، ومن أبرزها علم «توجيه القراءات»، ذلك العلم الذي يبحث في الدواعي التي تجعل القارئ يختار وجهاً معيناً من بين أوجه أخرى كلها واردة بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأحياناً تكون دواعي الاختيار راجعةً إلى تفاوت قوة سند الرواية في نظر القارئ، وأحياناً إلى موافقة إحدى لغات العرب، وأحياناً تكون راجعةً إلى وجهٍ بلاغي تنفرد به قراءة عن أخرى.

إذن؛ فبحثنا هذا يتنزل في جانب «التوجيه البلاغي» للقراءات القرآنية، راصداً تجليات ذلك الملمح البلاغي في «ظاهرة الإيجاز بالحذف» والتي تعرف أيضاً بـ«الإضمار».

ولقد كان من أبرز الصعوبات التي واجهتها في البحث: كثرة الخلاف بين المفسرين والموجهين في الحكم بالإضمار أو عدمه، فإذا حكموا اختلفوا في نوع المضمَر، فإذا اتفقوا على نوعه اختلفوا في لفظه وتقديره، وهذا ما جعلني أستبعد كل ما بدا لي أن في تقديره تمحلاً وتكلفاً، بينما أثبت كل أوجه التقدير إذا كان السياق يساعدها أو لا يدفعها على الأقل.

ومن أهم الصعوبات أيضاً: ندرة المؤلفات الخاصة بهذا الموضوع سواء الموضوع العام «الإضمار في القرآن» أو الموضوع الخاص «الإضمار باختلاف القراءات»:

فبخصوص الموضوع العام لم أجد فيه مؤلفاً خاصاً سوى كتابين:

أحدهما مخطوط لعالم شنقيطي جليل هو البشير بن امْباريكي) ١٢٨٦هـ - ١٣٥٤هـ)، وعنوانه: «رفع الأستار عن ما في القرآن من الحذف والإضمار»، ولكني لم أجده يولي الموضوع كثيراً من التوسع الذي يشفي الغليل، بل إنه يتخير مواضع متفرقة، ولا يتطرق لكل إضمار.

والكتاب الثاني هو: «الحذف البلاغي في القرآن الكريم» لمصطفى عبد السلام أبو شادي، وهو في الأصل رسالة ماجستير، توفي عنها صاحبها قبل أن تناقَش، فنشرها ناشر دون أن تكون مصححة وبدون أي إحالة، وهو ما جعلها غير ذات قيمة.

وأما الإضمار باختلاف القراء فلم أجد فيه أي دراسة أو مؤلف يفرده بالبحث، وإنما وجدته متفرقاً داخل كتب تتناول ما هو أعم منه، فلذلك لا يكون بوسع أصحابها أن يوفوا الموضوع حقه لأنهم مرتبطون بمواضيع أخرى.

هذه المراجع التي نتحدث عنها منها التفاسير، ومنها كتب التوجيه، ومنها كتب البلاغة، ومنها كتب النحو؛ ولكن لا بد من التنويه بدراسة في الموضوع بعنوان: «التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية» للدكتور أحمد محمد سعيد، أفرد فيها باباً كبيراً لبلاغة الإيجاز؛ تناولها

من الجانب الذي نريده هنا، ولكنه لا يفرق بين قراءة صحيحة وأخرى شاذة، بل إنه لا يكاد يتناول إلا الشواذ، ونحن نريد ما يخدم القراءة الصحيحة حتى نوفيها حقها ثم يكون بوسعنا أن نتجاوز إلى الشواذ.

فأنت أيها القارئ العزيز، أمام دراسة قرآنية، قِرائية، تفسيرية، بلاغية، نحوية.. تجمع لك أزهاراً نديّةً من رياض العلوم الشرعية واللغوية، وتعيد إحياء درس علم القراءات القرآنية، ليستفيد منه الباحثون من أساتذة وطلاب الجامعات، ويستفيد أيضاً المثقفون على اختلاف طبقاتهم، فيلامسوا شيئاً من بلاغة القرآن الكريم، على رواياته المتعددة المنقولة بالتواتر، والتي يُجمل بعضها بعضاً.

أما منهجي في تناول الموضوع؛ فهو قائم على تتبع واستقراء كل المواضع الخلافية، التي كان «اختيار» القارئ فيها مخالفاً غيره اعتماداً على توجيه يتضمن «الإضمار»، فيما يخالفه القارئ الآخر؛ إما بعدم الإضمار أو بإضمار من نوع مغاير. وهذا الإحصاء من الصعوبة بمكان، إذ إنه يستدعي التدقيق في المواضع الخلافية ومراجعة الكثير من التفاسير وكتب التوجيه.

وبعد جمع المواضع؛ أقوم بتبيين الخلاف القرائيّ، معتمداً على طريق الإمام الداني من خلال قصيدة «حرز الأماني» للإمام الشاطبي، والتي تضمنت كتاب «التيسير في القراءات السبع» للإمام الداني. وإذا كان في عزو القراءة اختلافٌ تناولتُه، وإذا كان

بعض «النحاة» قد وجه إليها النقد تطرقت إليه بالبحث والمناقشة، ثم أقوم ببيان موضع الإضمار ووجهه، مركزاً على توجيه القراءة التي تضمنت الإضمار، غيرَ مهملٍ للقراءة المقابلة. كل ذلك في اختصار غير مخل بإذن الله تعالى.

وحيث إن الدراسة تتطرق إلى اختلافات القراء، فقد كان بودي لو استطعت ضبط الآيات بالرسم العثماني، بما يناسب قراءة كل قارئ، لكن تلك الرغبة تصطدم بمشكلات الطباعة، فاضطررت للاعتماد على الرسم الإملائي العادي، مع اعتماد رواية حفص عن عاصم، نظراً لشهرتها وانتشارها، مع بيان الخلاف القرائيِّ لكل قارئ.

وسوف تكون خطة البحث بعد هذه المقدمة كما يلي:

الفصل الأول: مقدمات تمهيدية؛ يتضمن ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الإيجاز (أصل الإضمار)
- المبحث الثاني: الإضمار (الإيجاز بالحذف)

المبحث الثالث: في علم القراءات (تعريف مصطلحات هامة في علم القراءات)

الفصل الثاني: نماذج من الإضمار في القرآن الكريم، ويتضمن ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: إضمار الحروف
- المبحث الثاني: إضمار الأسماء
- المبحث الثالث: إضمار الجُمل

الفصل الثالث: الإضمار باختلاف القرَّاء السبعة، مرتباً حسب السور، ويتضمن خمساً وثمانين فقرة.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به الإسلام والمسلمين.

وبالله حـولي واعـتصـامي وقـوتي
ومـا لـيَ إلا سِـتـرُه مُـتـجلِّلا
فـيا ربِّ أنت اللهُ حسـبي وعُـدتي
عليك اعتمادي ضـارعاً متوكلا[1]

المؤلف

الشارقة في ١٤٣٥/١٠/٣٠هـ

١. البيتان من مقدمة الشاطبية، رقم: (٩٣ – ٩٤). انظر: حرز الأماني ووجه التهاني، للإمام القاسم بن فيرُّهْ الشاطبي الرعيني الأندلسي. صححه وضبطه وراجعه: محمد تميم الزعبي، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة.

الفصل الأول

مقدمات تمهيدية

المبحث الأول

الإيجاز: (أصل الإضمار)

تعريف الإيجاز في اللغة:

مادة (و ج ز) في مجموع استخداماتها تفيد الخفة والسرعة، والفعل المجرد منها «وجُزَ» ككرم، لازمٌ، يقال: وجُزَ منطقك وجازة[٢]، فهو وجيز، أي قصير سريع الوصول إلى الفهم[٣]. وأما «وجَز» بالفتح -كوعد- فبعضهم يجعله من التعْدية بالحركة؛ فيقال: «وَجَزتُ الكلام -من باب «وعدتُ»- بمعنى: «أوجزته»»[٤]، ومصدره: الوُجوز والوجْز[٥]. ولكن صاحب «المقاييس» رأى أن الأوزان الثلاثة «وجز ووجز وأوجز» تأتي لازمة ومتعدية[٦].

ومن استعمالات هذه المادة: «الوجْز» السريع الحركة والسريع العطاء، قال رؤبة:

---

٢. المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد: ١٥٣/٧.

٣. المصباح المنير، للفيومي، ص: ٣٣٤.

٤. نفسه بتصرف.

٥. المحيط في اللغة: ١٥٣/٧.

٦. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس: ١٢١/٢.

لـولا عـطـاءٌ مـِن كـريـمٍ وجْـزِ

و«يقال: أمر وجيز وكلام وجيز»[٧]

تعريف الإيجاز اصطلاحاً:

كثرت تعريفات البلاغيين لمصطلح «الإيجاز»، وكلها تحوم حول معنى متقارب وإن اختلفت بعض العبارات، ولعل أقدم من عرفه هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤) الذي رأى أنه: (العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف)[٨]، وهذا التعريف نفسه اعتمده الرازي (ت: ٦٠٦) وزاد عليه: (من غير إخلال)[٩]، وأما شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧٤) فيرى أن الإيجاز هو: (أن يدل بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى)[١٠].

ويأتي السكّاكيّ (ت: ٦٨٦) في «مفتاح العلوم» بطريقة أخرى في التعريف؛ حيث رأى أن «الإيجاز» وصفٌ نِسبيٌّ في مقابل «الإطناب»؛ فلا بد من قياسه إلى شيء متوسط ليكون التعريف بالمقارنة مع ذلك المتوسط، فقرر تسمية المتوسط بين الإيجاز والإطناب: «متعارَف الأوساط»[١١]، وعليه فقد عرف الإيجاز بأنه:

---

٧. تهذيب اللغة، للأزهري: ١١/١٥١.
٨. أورده ابن رشيق في العمدة: ١/١٥٠.
٩. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي، ص: ١٧٦.
١٠. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص: ٤٦٣.
١١. مفتاح العلوم، ص: ١٧٧.

(أداءُ المقصود من الكلام بأقلَّ من عبارات متعارَف الأوساط)، وعلى هذا التعريف اعتمد القزويني (ت: ٧٣٩) في كتابه «الإيضاح»[١٢]، الذي سيصبح دستور البلاغة العربية في العصور المتأخرة.

بقي تعريفان لا بد من إيرادهما لإكمال الصورة: أحدهما تعريف ابن الأثير (ت: ٦٣٧) في «المثل السائر»[١٣] وهو: (الإيجاز: دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه)، والتعريف الثاني لابن أبي الإصبع المصري (ت: ٦٥٤): (اختصارُ بعض ألفاظ المعاني ليأتي الكلام وجيزاً، من غيرِ حذفٍ لبعض الاسم، ولا عدولٍ عن لفظ المعنى الذي وضع له)[١٤].

ونكتفي بهذا القدر من التعريفات لنعلق عليها بإيجاز، فرغم أنها تبدو متقاربة تحوم حول معنى واحد، نلاحظ - عند التدقيق - أنها تتمايز إلى ثلاث وجهات، على النحو التالي:

أ) وجهة ترى أن الحذف لا يدخل في الإيجاز، وهذا ما يتضح من تعريف ابن أبي الأصبع القريب العهد.

ب) وجهة ترى أن الإيجاز هو كل كلام لا زيادة فيه على المعنى، سواء أكان اللفظ أقل أم مساوياً، وهذا ما يتضح من تعريف ابن الأثير، وعليه فهو لا يعترف بالمرتبة الوسطى بين «الإيجاز» و«الإطناب»، التي يسميها الجمهور بـ «المساواة»[١٥].

---

١٢. الإيضاح في علوم البلاغة، ١/١٧١.

١٣. المثل السائر: ٢/٢٧٥.

١٤. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر: ٤٥٩.

١٥. الإيضاح في علوم البلاغة، ١/١٨٠.

ج) وجهة ترى ضرورة الاقتصار على أقل ما يمكن أن يؤدى المقصود، سواء بالحذف أم باختيار التعبيرات ذات الدلالات الكثيرة، وهذه الوجهة هي التي نلمسها في بقية التعاريف وفي مقدمتها تعريف الرماني، وهو الذي يبدو أنه تغلّب على الساحة البلاغية، وهذا ما يجعلنا نعتمده فنقول: إن الإيجاز هو: (العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف).

واعتماداً على ذلك؛ نرى أن الإيجاز يتركب من جانبين، لفظي ومعنوي:

أما الجانب المعنوي فهو: الوفاء بالمعنى كاملاً بدقائقه، وتوصيل ذلك إلى «المستقبِل» على الوجه الذي يجعله يتساوى مع «الباثّ» في العلم به.

وأما الجانب اللفظي فهو: الاقتصاد في اللفظ، بما يعني البراعة في استخدام الكلمات القليلة وإدارتها في هيئة خاصة تفي بالغرض، فعلى الأديب أن يتروى في اختيار الكلمة التي تصيب شاكلة المعنى، الكلمة التي تصوره وتشع بأحواله وتوحي بأجوائه، ثم يتروى في صياغة الجملة ليبث في هيئاتها ويسكب في أعطافها أكبر قدر من المعنى.

منزلة الإيجاز في اللغة العربية والقرآن الكريم

لا تفتأ كتب البلاغة العربية تنوّه بقيمة أسلوب الإيجاز في ميدان البلاغة، وتعده من أهم خصائص اللغة العربية، لأن (العرب

إلى الإيجاز أمْيَل وعن الإكثار أبْعد)[١٦]، و(العرب تختصر الكلام ليخفّفوه، لعلم المستمع بتمامه، فكأنه في تمام القول)[١٧]، ولهذا أُثر عنهم في الإيجاز كلماتٌ ومقولاتٌ كثيرة، منها قول جعفر بن يحيى لكُتّابه: (إن قدرتم أن تجعلوا كُتبكم توقيعاتٍ فافعلوا)[١٨]، وقد فعلوا مثل ذلك في الشعر؛ فقد (قيل لبعضهم: مالَك لا تزيد على أربعة واثنين؟ قال: هي بالقلوب أوقع، وإلى الحفظ أسرع، وبالألسن أعلق، وللمعاني أجمع، وصاحبُها أبلغ وأوجز)[١٩].

ويقول ابن الأثير عن أسلوب الإيجاز: (وهذا نوع من الكلام شريف لا يتعلق به إلا فرسان البلاغة؛ من سبق إلى غايتها وما صلّى، وضرب في أعلى درجاتها بالقدح المُعَلّى، وذلك لعلو مكانه، وتعذُّر إمكانه، والنظرُ فيه إنما هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ (...)، ومثال هذا كالجوهرة الواحدة بالنسبة إلى الدراهم الكثيرة؛ فمن ينظر إلى طول الألفاظ يؤثر الدراهم لكثرتها، ومن ينظر إلى شرف المعاني يؤثر الجوهرة الواحدة لنفاستها، ولهذا سمى النبي عليه السلام الفاتحة «أم الكتاب»، وإذا نظرنا إلى مجموعها وجدناه يسيراً ليست من الكثرة إلى غاية تكون بها أم البقرة وآل عمران وغيرهما من السور الطوال، فعلمنا حينئذ أن ذلك لأمر يرجع إلى معانيها)[٢٠].

---

١٦. الخصائص لابن جني، ١/٣٠.

١٧. مجاز القرآن لأبي عبيدة، ١/١١١.

١٨. كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري: ١٧٣.

١٩. نفسه، ص: ١٧٤.

٢٠. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢/٢٦٥.

إن السر في هذه القيمة التي يحظى بها أسلوب «الإيجاز»، هو أنه يعتمد على كفّتين قلّما تعادلتا، تانك الكفتان هما: القصد في اللفظ، والوفاء بالمعنى، فكل من حاول معادلتهما فهو كمن يحاول الجمع بين ضرتين لا يكاد يعدل بينهما من دون ميل إلى إحداهما.

فالذي يقتصد في ألفاظه وعباراته، لا محيص له من الحيف على المعنى، فهو بين خيارين: إما أن يعبر عن مراده إجمالاً لا تفصيلاً، فبذلك لا يوفي المعنى حقه ولا يبلغ ما يريد، وإما أن يفصّل بعض تفصيلٍ هو فيه مضطرٌّ إلى أن يحذف كثيراً من الأدوات التي تجلي المعنى وتقرره، وبذلك يخرج كلامه كثوب يقصر عن صاحبه أو كطير مقصوص جناحاه.

وأما الذي يرجّح جانب المعنى، لا يعبأ بما بذل فيه من الألفاظ، فلا سبيل له إلا أن يلجأ إلى حشود الكلام يرصّها صفوفاً ويسوقها أفواجاً، فلا يلبث القارئ أو السامع إلا يسيراً حتى يسأم من التطويل ويعرض عن استقبال المزيد.

وبين هذين الطرفين يدور البلغاء والفصحاء؛ فلا ينفك أحدهم يميل إلى هذا الجانب أو ذاك، ولئن استطاع أحدهم أن يقارب بين الطرفين في جملة أو اثنتين، فلن يطول به الكلام حتى يعود إلى طبيعة الإنسان، وهي العجز والنقصان.

ومن هنا ينطلق الإعجاز القرآني؛ فبأسلوبه الخارج عن طوق البشر يستطيع القرآن أن يعدل كفتي الميزان، ويقيم الوزن بالقسط ولا يخسر الميزان، فيقتصد اللفظ إلى أبعد مدى، وبقدر اقتصاده في

اللفظ يكون اتساعُه في المعنى. يقول الشيخ عبد الله دراز: (ضع يدك حيث شئت من المصحف، وعُدَّ ما أحصيته من الكلمات عَدّاً، ثم أحْصِ عِدتها من أبلغ كلام تختاره خارجاً عن الدّفتين، وانظر نسبة ما حواه هذا الكلام من المعاني إلى ذاك، ثم انظر كم كلمةً تستطيع أن تبدلها أو تسقطها هناك! فكتاب الله كما يقول ابن عطية: (لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب من أجل لفظة أحسن منها لم توجد)، بل هو كما وصفه الله تعالى: (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) (هود:١)[٢١].

ومما يشدُّ الانتباه في الإيجاز القرآني، أنه يأتي في بعض الأحيان على طريقتين؛ فهو تارة إيجاز قصير مختصر جداً، وتارة إيجازٌ مطوَّل -أي بالنسبة إلى المختصر لا بالنسبة لمطلق الكلام- وللتوضيح نمثل بقصة يوسف التي وردت بالطريقتين؛ فقد قصها أولاً بتفصيل، ابتداء من قوله تعالى: (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) (يوسف: ٤) إلى قوله تعالى: (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُ سُجَّداً) (يوسف ١٠٠)، ثم قصها بإيجاز مختصر في قوله: (..وَقَالَ يَا أَبَتِ هَـذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّاً وَقَدْ أَحْسَنَ بَي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاء بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ مِن بَعْدِ أَن نَّزغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ..) (يوسف ١٠٠)، فذكر القصة أولاً في تسعين آية وأربع آيات، ثم ذكرها ثانيةً في أقل من آية واحدة، ولم يكن موجِزاً في

٢١. النبأ العظيم، نظرات جديدة في القرآن الكريم، عبد الله دراز، ص: ١٠٦-١٠٧.

المرة الثانية فحسب، بل في ذكرها الأول كانت موجزة كأبلغ ما يكون الإيجاز.

ومن جهة ثانية؛ فما نجده في القرآن من التكرار والتشابه اللفظي لا يُنافي ما ذكرنا من صبغة «الإيجاز»، بل إنه يؤكده أكثر (فإن نحن نظرنا إلى التكرار المؤسِّس للمعاني الجديدة رأيناه موجزاً كذلك، لكن هذا الإيجازُ لم يقصد منه الاختصار في الكلام، ولا الاقتصاد في اللفظ، وإنما أُتيَ به لإبراز معانٍ رفيعة ما كانت لتبرز بالإطناب والإسهاب)[٢٢].

أقسام الإيجاز

جرت أكثر كتب البلاغة على تقسيم «الإيجاز» إلى قسمين؛ تبعاً للأسلوب المستخدم من حذفٍ وعدمِه، وهما: «إيجازٌ بالحذف»، وإيجازٌ بدون حذف يسمى بـ «إيجاز القصر»، وتشير عبارة ابن سنان إلى أن الرُّمّاني (ت ٣٨٤هـ) هو صاحب هذين الاصطلاحين، يقول: (وكان أبو الحسن علي بن عيسى، يسمّي هذا الجنس -وهو إسقاط كلمة لدلالة فحوى الكلام عليها- بـ«الحذف»، ويسمى بنية الكلمة على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف بـ«القصر»، ويجعل «الإيجاز» على ضربين: القصر والحذف)[٢٣].

إذن فالإيجاز قسمان:

٢٢. وللمزيد حول الموضوع، راجع: التكرار في القرآن، تأسيس فوائده وأسراره، للشيخ الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، ص: ٦.

٢٣. سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص٢٠٢.

الأول: الإيجاز بالحذف

وهو الذي سنسميه بـ«الإضمار»، ويعرف بـ«الحذف» أيضا، وسماه بعضهم «مجاز المختصر»[٢٤]، وبعضهم «المجاز المحذوف»[٢٥].

وهو -كما يعرفه ابن الأثير- (ما يحذف منه المفرد والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف)[٢٦]، وعرفه الزركشي بأنه (إسقاط جزءِ الكلام أو كلِّه لدليلٍ)[٢٧].

وحيث إن هذا القسم هو موضوعنا، وسنخصص لتعريفه مبحثاً مستقّلاً من هذا التمهيد، فإننا ننتقل إلى القسم الثاني.

الثاني: الإيجاز بدون حذف

يعبَّر عنه غالباً بـ «إيجاز القَصْر»، مع أن الأولى من حيث المعنى أن يكون (بكسر القاف على وزن «عِنَب» كما حققه بعضهم، وإن كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد)[٢٨]، وسماه صاحب الطراز: «إيجاز البلاغة»، وعرفه بأنه (ما لا يكون فيه حذف يقدر من مفرد ولا جملة)[٢٩].

ورأى ابن الأثير أن (التنبُّه لهذا النوع من الإيجاز عسِرٌ، لأنه يحتاج إلى فضل تأمل)[٣٠].

---

٢٤. مجاز القرآن لأبي عبيدة، ص: ٣٨.
٢٥. الحيوان للجاحظ، ٣/٧٥، والبيان والتبيين، ٢/٢٧٨.
٢٦. المثل السائر، ٢/٧٨.
٢٧. البرهان في علوم القرآن للزركشي، ٣/١٠٢.
٢٨. حاشية الدسوقي على التلخيص للقزويني، ضمن شروح التلخيص، ٣/١٨٣.
٢٩. كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للأمير يحيى بن عمر العلوي اليماني، ٢/١١٩.
٣٠. المثل السائر، لابن الأثير، ٢/٧٨.

وقبل أن نخوض في أمثلة القسم، لا بد أن نعرّج على الخلاف الاصطلاحي الواقع فيه بين المصنفين في هذا الفن، فإذا كانوا جميعاً متفقين على تقسيم الإيجاز إلى قسمين، ومتفقين على الأول منهما، أي «الإيجاز بالحذف» أو «الإضمار»، فإن فريقاً منهم خالف في القسم الآخر الذي لا حذف فيه، وانقسم هذا الفريق إلى مجموعتين:

أ) مجموعة يتزعمها ابن الأثير؛ جعلت الإيجاز الذي لا حذف فيه قسمين:

أحدهما: ما يساوي لفظه معناه، ويسمى: «التقدير».

والثاني: ما زاد معناه على لفظه، ويسمى: «القصر»[٣١].

وممن تابعه على هذا التقسيم: صاحب كتاب الطراز، غير أنه سمى النوع الأول «بالتقرير»[٣٢]، ولا ندري هل ذلك مقصود، فيكون اصطلاحاً من اختراع الكاتب، أم أن الأمر مجرد خطأ مطبعيٍّ حوّل عبارة «التقدير» إلى «التقرير»!

ولا يخفى أن هذا الرأي مبني على عدم الاعتراف بالواسطة بين الإيجاز والإطناب، التي يسميها البلاغيون بـ«المساواة»، وقد تقدم ذلك في تعريف ابن الأثير للإيجاز.

ب) مجموعة يتزعمها الطيبي صاحب «التبيان»، جعلت الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام[٣٣]:

أحدها: «إيجاز القصر»، وهو أن يقصر اللفظ على معناه، كقوله

---

٣١. نفسه، ٢/١١٤.
٣٢. الطراز لليماني، ٢/١١٩.
٣٣. التبيان، ص: ١٥٣ وما بعدها.

تعالى: (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ) (النمل ٣٠-٣١)؛ جمَع في أحرفٍ: العنوانَ، والكتابَ، والحاجة. والغريب أن هذا هو ما تعبر عنه المجموعة الأولى بـ«إيجاز التقدير» أو «التقرير»، كما أنه مبني أيضا على عدم الاعتراف بمرتبة «المساواة».

الثاني: «إيجاز التقدير»، وهو أن يقدَّر معنى زائدٌ على المنطوق، ويسمى أيضا «التضييق»، كقوله تعالى: (هُدىً للمتَّقين) (البقرة ٣)، أي للضالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعددة، كقوله تعالى: (إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (النحل ٩٠)، فقد قال عنها ابن مسعود: (ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية)[٣٤]، وقال الحسن: (إن الله جمع لكم الخير والشر كله في آية واحدة، فوالله ما ترك العدل والإحسان من طاعة الله شيئاً إلا جمعه ولا ترك الفحشاء والمنكر والبغي من معصية الله شيئا إلا جمعه)[٣٥].

وهذا التقسيم أورده السيوطي في «الإتقان»[٣٦] والتهانوي في «كشاف اصطلاحات الفنون»[٣٧].

٣٤. الإتقان في علوم القرآن، للإمام السيوطي، ٢/٧٦، طبعة دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م.

٣٥. نفسه، ٢/٧٦.

٣٦. نفسه، ٢/٧٦-٧٧ .

٣٧. كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: ٤/٣١٨.

ولكن التقسيم الأول هو الذي نجده شائعاً في كتب البلاغة وخصوصاً المتأخرة.

ونختم هذا المبحث بذكر مثال للإيجاز الخالي من الحذف، كثُر تردده في كتب البلاغة، ذلك قوله تعالى: (ولكُمْ في القِصاص حَياةٌ) (البقرة ١٧٩)، فنجدهم يقارنون بين هذا المقطع من الآَية الكريمة وبين جملة واردة في هذا المعنى عن العرب، وهي: «القتلُ أنْفَى للقتل»، ويقال إنها في الأصل كلمة للملك أردشير[٣٨] سارت حكمةً متداولة. ويتضح فضل الجملة القرآنية على هذه المقولة من الأوجه التالية:

١.. من جهة عدد الحروف؛ فالقدر الموازي للمقولة من الآَية هو: «القصاص حياة»، وهي عشرة أحرف مقابل أربعة عشر حرفاً.

٢.. في الآية تصريح بالمطلوب الذي هو الحياة، بالنص عليها، فيكون ذلك أزجر عن القتل بغير حق، لكونه أدعى إلى الاقتصاص.

٣.. في الآية تنكير «حياة»؛ وذلك يفيد التعظيم والاهتمام.

٤.. حكم الآية مطَّرد دائماً بخلاف المقولة، لأن القتل لا يكون أنفى للقتل إلا إذا كان قصاصاً.

٥.. سلمت الآية من التكرار، الذي هو من عيوب الكلام، بخلاف المقولة.

٦.. في الآية بديعٌ معنويٌّ يسمى «الطباق»، وذلك بين «القصاص» و«الحياة»، لأنهما ضدان.

٧.. الآية غنية عن تقدير محذوف، بخلاف المقولة، فلا بد فيها

---

٣٨. ذكر ذلك الثعالبي في الإعجاز والإيجاز، ص: ١٢.

من تقدير يجعلها على النحو التالي: القتلُ قصاصاً أنفى للقتل ظلماً مِن تركِه.

٨.. جعلت الآية القصاص كالمنبع والمعدن للحياة، وذلك بإدخال «في» عليه.

٩.. ظاهر المقولة يقتضى كون الشيء سبباً لانتفاء نفسه، وذلك محال، والآية ليست كذلك؛ لأن المذكور فيها نوع من القتل وهو القصاص، ثم لم يجعله سبباً لمطلق الحياة، بل لنوع من أنواعها.

١٠.. الآية تفيد الردع عن القتل والجرح وكل الجنايات، لأن القصاص يكون في جميع ذلك، أما المقولة فلا تفيد الردع إلا عن القتل فقط.

إلى غير هذا من الأوجه التي لا تمكن الإحاطة بها[٣٩].

---

٣٩. ينظر في تفسير الآية وبلاغتها: التفسير الكبير للفخر الرازي، ٦/٥٧، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، ص: ١٩٥، والإيضاح للقزويني، ص: ٢٨٩، والطراز لليماني، ٢/١٢٧.

المبحث الثاني

الإضمار (الإيجاز بالحذف)

تعريف الإضمار

لغةً: مادة (ض. م. ر) على تنوُّع صيغها الصرفية، تدور على معنيين، أحدهما فرع عن الآخر، وهما: اللطافة، والاختفاء، والفعل منها: «ضمر» كنصَر وكرُم، والمصدر: الضمور، ويتعدى بالهمز، ومنه: أضمره: أخفاه، وأضمرت الأرض الرجل: غيبته، إما بسفر أو بموت، وفعل المطاوعة: اضطمر وانضمر، ومن مشتقات المادة: رجل ضمر، هضيم البطن لطيف الجسم، وفرس ضمر: دقيق الحاجبين، والضمير: العنب الذابل، والسر داخل الخاطر[٤٠].

اصطلاحاً: أما عن التعريف الاصطلاحي، فإن هذا المصطلح يدخل في ثلاثة علوم، ويحمل في كل واحد منها تعريفاً مختلفاً:

فالإضمار في علم العروض، هو: «إسكان الحرف الثاني»[٤١]،

٤٠. القاموس المحيط للفيروز آبادي: مادة (ض. م. ر)، بتصرف.

٤١. التعريفات للجرجاني (علي بن محمد) ص: ٢٩، والتوقيف على مهمات التعاريف لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي، ص: ٧٢.

أي أن «متَفاعلن» مثلاً تصير: «متْفاعلن»، فتنقلٍ إلى «مستفعلن».

والإضمار في النحو، هو: «الإتيان بالضمير بدلاً من الاسم الظاهر».

وأما الإضمار في البلاغة، فهو: «إسقاطُ الشيءِ، لا معنىً».

أو هو: «ترك الشيء مع بقاء أثره».

بهذين التعريفين عرّفه الجرجاني، وهو بذلك يحيل القارئ إلى الخلاف الواقع في استعمال المصطلح بين البلاغيين، وكذا بين النحويين إذا استخدموه بالمعنى البلاغي. ولتفصيل الأمر نقول:

إن البلاغيين انقسموا في استخدام هذا المصطلح إلى طريقتين:

إحداهما تجعله للتعريف الثاني، أي أنهم يستخدمونه في حذف العوامل التي يبقى أثرها، كحذف حرف النصب مع بقاء النصب، وحذف حرف الجر مع بقاء عمله. وعن هذه الطريقة يقول الشهاب في حاشيته: (... وفرّق بعضهم بينهما (أي الإضمار والحذف) بأن المضمر يقال في ما كان له أثر ظاهر أو مقدر)[٤٢].

وممن مال إلى هذه الطريقة: الثعالبيُّ في «فقه اللغة»، وإن لم يصرح، فقد عقد فصلاً للحذف والاختصار[٤٣]، أورد فيه: حذف جزء من الكلمة، وحذف حروف المعاني، وحذف المفعول... إلخ، ثم عقد فصلاً في (الإضمار يتناسب مع ما تقدم من الحذف)، أورد فيه إضمار «أن» و«إلى»، وإضمار القول... إلخ.

وأما الزركشي فإنه يصرح بشكل أوضح من الثعالبي، فيقول: (والفرق بينه (أي الحذف) وبين الإضمار، أن شرط المضمر بقاء

---

٤٢. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج٦، ص: ٤٢٦.

٤٣. فقه اللغة للثعالبي، ص: ٣٧٦.

أثر المقدر في اللفظ، نحو: (وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ)[44] (الأحزاب ٢٤)، و(انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ) (النساء ١٧١) أي: وائتوا أمراً خيراً لكم[45].

الطريقة الثانية: تعتمد التعريف الأول، فتجعل الإضمار أشمل، أي باختصار تجعله مرادفاً للإيجاز بالحذف، فيستخدمون كلّاً منهما في موضع الآخر، وممن مال إلى هذه الطريقة: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة في «معاني القرآن»[46].

أما عبد القاهر الجرجاني، فإنه يعقد باباً (للقول في الحذف)، يورد فيه نماذج من حذف المبتدأ، ثم يقول: (وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون، كبيت «الكتاب» أيضاً:

دِيارَ ميةَ إذ ميٌّ تساعِفُنا ولا يرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

أنشده (يعني سيبويه) بنصب «ديار» على إضمار فعل، كأنه قال: اذكر ديارَ مية)[47].

فشيخ البلاغيين -على هذا- يسمي ما يبقى له أثر ظاهر في اللفظ: «محذوفاً»، فهو -إذن- لا يفرق بين الحذف والإضمار.

ونكتفي بهذين العَلَمين من أعلام النحو والبلاغة - مع أن لدينا أكثر- لنقول إننا استخدمنا مصطلح «الإضمار» بمعنى «الحذف» بكل اطمئنان وثقة، هذا فضلاً عن أن أصحاب الطريقة الأولى

٤٤. جزء من الآية ١٧١ من سورة النساء. (يحذف الهامش)

٤٥. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ١٠٢/٣.

٤٦. انظر مثلا الصفحات: ٨٥ـ ٨٧ـ ٩٢ـ ٩٣ـ ..

٤٧. أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، ص: ١٧١، والبيت لذي الرمة.

يلاحظون ما لاحظناه من ترادف بين المصطلحين غالباً، فالشهاب بعد تفريقه بين المصطلحين، يقول: (وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر، كما يُعلم بالاستقراء)[٤٨]. ثم إن الأمر اصطلاحٌ وقد قيل: «لا مشاحَّة في الاصطلاح»، خصوصاً إذا كان هذا المصطلح «الإضمار» أكثر بريقاً من «الحذف»، الذي جففه النحاة.

ويبدو أن هذا الاضطراب المصطلحي قد كان من الثغرات التي وجدها ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢) مدخلاً لتحامله على النحاة، فلاحظ أن (حذّاقهم يفرقون بين «الحذف» و«الإضمار»، ولكنهم لا يوضحون مرادَهم من ذلك الفرق، ولا يلتزمون، بل يذكرون كلّاً منهما في موضع الآخر)[٤٩].

أسباب الإضمار وفوائده

حيث إن المقصود من الكلام هو الإفهام والتعبير؛ فإن الألفاظ فيه ليست مقصودة لذاتها، وإنما لما تؤديه، ولذا فإن إضمار أية كلمة لا بد أن يكون وراءه مغزى وفائدة بلاغية، وتلك الأغراض والفوائد متعددة؛ منها ما هو معروف يمكن حصره، ومنها ما يكون متعلقاً بالمقام الداعي للكلام، فهذا النوع لا يمكن استقصاؤه، لأن الدواعيَ أحوالٌ تنبعث في النفس، ولا يمكن التعرض لحصرها.

أما عن الأغراض التي حددها البلاغيون للإضمار فهي كالتالي:

---

٤٨. حاشية الشهاب، على تفسير البيضاوي، ج١، ص١٧٩ـ١٨٠.

٤٩. يمكن الرجوع إلى كتابه «الرد على النحاة»، ص: ٧٣.

١.. الاحتراز عن العبث، لظهور المراد.

٢.. التنبيه على أن الوقت مع أهمية الحدث لا يتسع للتصريح بالمضمر، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم. وعلى هذه الفائدة خرّجوا باب «التحذير والإغراء»، كما في قوله تعالى: (فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا) (الشمس ١٣)، فـ«ناقة الله» منصوبة بفعل مضمر تقديره: «ذروا» أو «اتركوا»، وهو تحذير، و«سقياها» منصوبة بفعل مضمر تقديره: «الزموا»، وهو إغراء.

٣.. تهويل الأمر وتعظيمه، ليترك المجال للمستمع يقدِّر ما شاء، كما في قوله تعالى في شأن أهل الجنة: (حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) (الزمر ٧٣)، فأضمر جواب «إذا» ليجعل ذلك دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يتلقون به من حفاوة وتكريم.

٤.. تخفيف اللفظ بسبب كثرة دوران المضمر في الكلام، ومن ذلك إضمار حرف النداء في قوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا ...) (يوسف ٢٩)، وقوله تعالى: (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ) (يوسف ١٠١).

٥.. أن يكون المظهر المتعلق بالمضمر لا يصلح إلا له، كما في قوله تعالى: (فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) (البروج ١٦)، فالمبتدأ المضمر لا بد أن يكون ضميراً يعود على اسم الله تعالى، لأنه هو وحده الفعال لما يريد، فلذا لا حاجة للتصريح به.

٦.. صيانته عن الذكر تشريفاً وتعظيماً، وذلك كقوله تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ. قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إن كُنتُم مُّوقِنِينَ) (الشعراء ٢٣-٢٨)، فقد أضمر المبتدأ في الآيات الثلاث، والتقدير: «هو رب السماوات»، و«الله ربكم»، و«الله رب المشرق»، وذلك لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيماً وصيانة عن ذكره في مجلس فرعون.

٧.. صيانة اللسان عن ذكره تحقيراً، وذلك كقوله تعالى عن المنافقين: (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ) (البقرة ١٨)، والتقدير: هم أو المنافقون صم بكم...

٨.. قصد العموم، أي عدم قصر المراد على شيء واحد، كما في قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) (الفاتحة ٥)، فمتعلَّق «نستعين» أُضمر ليصحَّ تقدير كل شيء، أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها.

٩.. مراعاة الفاصلة لتوافق الفواصل المحيطة بها، وذلك كقوله تعالى: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) (الضحى ٣)، فقد أضمر المفعول، وتقديره: وما قلاك، وذلك لتوافق الفاصلة الفواصل قبلها، و«الضحى» و«سجى».

ومع أن هذا المقصد وارد هنا، فإن هناك مقصدا آخر أهم منه، وقد يكون الداعي إلى الإضمار، ألا وهو تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتنزيهه عن أن يذكر ضميره الشريف مع هذا الفعل.

١٠.. قصد البيان بعد الإبهام، وذلك كقوله تعالى: (...فَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) (الأنعام ١٤٩)، فقد أضمر مفعول المشيئة، وتقديره: «لو شاء هدايتكم»، فإذا سمع السامع «فلو شاء»، تعلقت نفسه بذلك الإبهام الذي فيها، فلما ذكر الجواب «لهداكم»، دل على المضمر وزال الإبهام.

المبحث الثالث

في علم القراءات

إن علم «القراءات القرآنية» واحد من أجل العلوم الإسلامية، وأكثرها التصاقاً بكتاب الله تعالى، لكنه في الوقت نفسه، يعدُّ علماً شديد التخصُّصيّة، ولأهله اصطلاحات ومناهج علميةٌ من الضروري أن يطّلع عليها أي باحث غير متخصص، حتى تنير له الطريق وتسهل الاستفادة المتوخّاة من بحث كهذا الذي بين أيدينا..

وقد عرّفه الإمام ابن الجزري بأنه «علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافِها بعزْو الناقلة»[٥٠]، ويوضح الإمام الدمياطي أكثر، فيعرّفه بأنه: «علمٌ يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم، في: الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع»[٥١].

٥٠. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، ص: ٣.

٥١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي، ص: ٥.

وقد نشأ علم «القراءات» كما نشأت العلوم الإسلامية، في العصور الأولى، استمداداً من الروايات المتعددة في أداء الكلمات، التي رُويت بالأسانيد الصحيحة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فظهر أُناس اختصّوا برصد الاختلافات الواردة في الروايات، وضبطِها، وتوجيهها من حيث اللغة والتفسير، فكانوا هم علماء القراءات، الذين يؤخذ عنهم القرآن بكل ثقة واطمئنان.

وحيث كان علماء القراءات المذكورون، مسؤولين عن تعليم الناس كتاب الله وعن إمامة المصلين في الجوامع، فكان من الضروري لكل واحد منهم أن «يختار» من بين «الروايات» الصحيحة «اختياراً» واحداً يلتزم به في قراءته وصلاته وإقرائه، فيأخذه عنه الدارسون، ويعرف بـأنه «اختيار القارئ» الفلاني أو «قراءته». وهكذا نشأت «القراءات»؛ التي هي اختياراتٌ، كما أوضحنا، يعتمد القارئ في اختياره لها على توجيهاتٍ متعددة؛ منها اللغوي، ومنها البلاغي، ومنها التفسيري.. إلخ. وفي كتابنا هذا يتضح التوجيه البلاغي كأجلى ما يكون، باعتباره واحداً من مرجّحات الاختيار لدى «القراء».

إذن فاختيار القارئ لا يكون أبداً بمحض الهوى أو الاستحسان، بل يكون من ضمن ما وصله بالأسانيد الصحيحة فقط؛ ولذلك قالوا: (القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ)، واتفقوا على أركان ثلاثة لا تُقبل «القراءة» من دون توافرها جميعاً، وهي: صحة السند إلى النبي صلى عليه وسلم، موافقة صحيح اللغة، موافقة رسم المصحف

العثماني (ولو احتمالاً).. وأي قراءة انتقض منها أحد الأركان الثلاثة، فقد حكموا عليها بـ«الشذوذ»، فلا تجوز القراءة بها، ولا تعتبر قرآناً. وهذه الأركان هي التي نظمها ابن الجزري في قوله:

فَـكُـلُّ مـَا وَافَـقَ وَجْـهَ نَـحْـوِ
وَكَانَ للرَّسْمِ -احْتِمَالاً- يَحْوِي
وَصَـحَّ إسْـنَـاداً هُـوَ الْقُـرآنُ
فَـهَـذه الثَّـلاثَـةُ الأَرْكَـانُ
وحَـيْثُمـاَ يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِت
شُـذُوذَهُ لَـوْ أنَّهُ فِـي السَّبعَةِ

ومن هذا يتضح خطأ التصور بأن «القراءات» محصورة معدودة؛ فـ«القراءات» ضوابطُ، وليست «عدداً»، أي أن كل ما توافرت فيه الأركان، عُدّ قراءة صحيحة، وما اختلّت فيه عُدّ قراءة شاذة.

والعلاقة بين «القرآن» و«القراءات» هي علاقة عموم وخصوص من وجهٍ؛ حيث إن القرآن يشمل مواضع الاتفاق والاختلاف التي صحت وتواترت عن النبي صلّى الله عليه وسلم، والقراءات هي أوجه الاختلاف فقط، سواء كانت متواترة أو شاذة، وإن كان من المعلوم أن «الشاذ» لا يصح كونه قرآنا، لكنه اصطِلاحاً يدخل في «القراءات».

***

من بين «الاختيارات» أو «القراءات» العديدة، التي بلغت العشرات، اشتهرت بعض «الاختيارات» أكثر من غيرها؛ لأسبابٍ عديدة أهمُّها كثرةُ الناقلين الذين يتلقونها عن صاحبها، فتنتشر عنهم إلى طلابهم أيضاً، وهكذا.. تلك «القراءات» التي نقصدها هي ما عرفت بـ«القراءات العشر»، لكن سبعةً منها نالت اهتماماً أكثر وانتشاراً أوسع، حتى لقد أدى عند بعض الناس إلى التباسها عليهم بـ«الأحرف السبعة» المذكورة في الحديث المشهور: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[٥٢]، بيد أنه لا علاقة بين الاثنين، وإنما القراءات السبع هي اختيارات لسبعة قراء، اختارهم الإمام أبو بكر ابن مجاهد، وسجل قراءاتهم في كتابه «السبعة»، فكان هو من «سبّع السبعة»، وكان كتابه هذا أول عمل توثيقيٍّ سعى إلى ضبط اختيارات هؤلاء القراء.

وعن سبب اقتصاره على السبعة المذكورين، يقول الإمام أبو شامة: «وكان غرض ابن مجاهد أن يأتي بسبعة من القراء من الأمصار التي نفذت إليها المصاحف ولم يمكنه ذلك في البحرين واليمن لإعواز أئمة القراءة منها، فأخذ بدلهما من الكوفة لكثرة القراء بها»[٥٣].

٥٢. الحديث متفق عليه، صحيح البخاري، فضائل القرآن، رقم: (٤٧٠٦)، صحيح مسلم: صلاة المسافرين وقصرها، رقم: (٨١٨).

٥٣. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، للإمام أبي شامة المقدسي، ص: ١٢٧.

ولقد ظلت شهرة القراءات السبع طاغيةً على غيرها، خصوصاً في «الغرب الإسلامي»، الذي كانت سوق القراءة فيه نافقةً، من جرّاء جهود الإمام الداني أشهر علماء القراءات، الذي صرف كل جهوده للقراءات السبع، من دون سواها.. إلى أن جاء الإمام شمس الدين ابن الجزري، وألف كتابه «النشر في القراءات العشر»، فأعاد الاعتبار للقراءات الثلاث المكملة للعشر، موضحاً صحتها، وأنها تتضمن الأركان الثلاثة المطلوبة. كما ألف منظومته الألفية «طيِّبة النشر في القراءات العشر».

ولذا فإن اقتصارنا هنا على القراءات السبع، لا يعني أكثر من الاختصار، على أمل أن نوسع الدراسة لاحقاً، لتشمل بقية العشر.

***

القراء السبعة ورواتهم

«القارئ» في اصطلاح علم «القراءات»، هو صاحب «الاختيار»، الذي تنسب له القراءة، ويعرف بـ«البدر» و«الإمام» أيضاً، ولكل قارئٍ رُواةٌ يشتهر منهم راويان اثنان، يختلف كل منهما عن قرينه في بعض الأوجه، ثم عن هؤلاء الرواة تنتشر «الطرق»، التي تبلغ المئات، وفيما يلي تعريف موجزٌ بهؤلاء القراء السبعة ورواتهم[٥٤]:

٥٤. يُرجع في تراجمهم إلى كتاب الطبقات، وخصوصاً: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره: برجستراسر، ١٣٥١ هـ، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام الذهبي، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

١- نافع المدني:

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أخذ على سبعين من التابعين، توفي بالمدينة المنورة سنة ١٦٩هـ. وأشهر الرواة عنه:

أ - قالون: عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المدني، ولد سنة ١٢٠هـ، وكان أصم يُقرأ عليه القرءان وهو ينظر إلى شفتيِ القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ، توفي بالمدينة المنورة سنة ٢٢٠هـ.

ب- ورش: عثمان بن سعيد بن عبد الله المصري، ولد بمصر سنة ١١٠هـ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، توفي بمصر سنة ١٩٧هـ.

٢ - ابن كثير المكي:

عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله الدّاري المكي، ولد بمكة سنة ٤٥هـ، وتوفي بها سنة ١٢٠هـ. وأشهر الرواة عنه:

أ - البَزّي: أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع ابن أبي بَزّة، وهو أكبر من روى قراءة ابن كثير، ولد بمكة سنة ١٧٠هـ، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام. توفي بها سنة ٢٥٠هـ.

ب- قُنبل: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومي، ولد سنة ١٩٥هـ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، وتوفي بمكة سنة ٢٩١هـ.

٣ – أبو عمرو البصري:

زَبّان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، من أئمة اللغة والأدب، ولد بمكة سنة ٦٨هـ، ونشأ بالبصرة، وتوفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ. وأشهر الرواة عنه:

أ ـ الدُّوري: حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي الدوري، النحوي، البغدادي: له عدة تآليف، توفي سنة ٢٤٦هـ.

ب – السُّوسي: صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود السوسي كان مقرئًا، ضابطًا، ثقة، توفي سنة ٢٦١هـ بالرقة.

٤ – عبد الله بن عامر:

عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليَحصبي المُكنى بأبي عمران ويُكنى بأبي عمرو أيضًا، من التابعين وأحد القراء السبعة المشهورين، وكان إمام أهل الشام، في أيام الخليفة عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه، وكان الخليفة يأتمُّ به. جمع بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، توفي بدمشق سنة ١١٨هـ. وأشهر الرواة عنه:

أ– هشام: ابن عمار بن نُصَير بن مَيسَرَة السُّلَمي الدمشقي، ولد سنة ١٥٣هـ، وتوفي سنة ٢٤٥هـ، له كتاب «فضائل القرءان».

ب– ابن ذَكْوان: عبد الله بن أحمد بن بشر ابن ذكوان القرشي،

الدمشقي. ولد سنة ١٧٣هـ، وكان شيخ الإقراء بالشام، وإمام الجامع الأموي، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بدمشق. توفي بها سنة ٢٤٢هـ.

٥- عاصم الكوفي:

هو عاصم بن أبي النَّجُود الكوفي، الأسدي أبو بكر، أحد التابعين والقراء السبعة المشهورين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة، ورحل إليه الناس للقراءة، توفي سنة ١٢٧هـ. وأشهرِ الرواة عنه:

أ - شعبة: شعبة بن عَيَّاش بن سالم الأسَدِي الكوفي أبو بكر، ولد سنة ٩٥ هـ، عرض القراءة على عاصم أكثر من مرة، وعلى عطاء بن السائب، توفي سنة ١٩٣هـ بالكوفة.

ب - حفص: حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأَسَدي الكوفي، ولد سنة ٩٠هـ وكان أعلمَ أصحاب عاصم بقراءة عاصم، توفي سنة ١٨٠هـ.

٦ - حمزة الكوفي:

هو حمزة بن حبيب بن عُمَارة بن إسماعيل الكوفي، أحد القراء السبعة. ولد سنة ٨٠هـ، وأدرك بعض الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم، توفي سنة ١٥٦هـ. وأشهر الرواة عنه:

أ - خَلَف: خلف بن هشام بن ثَعْلب الأسدي البغدادي أبو محمد. ولد سنة ١٥٠هـ أخذ القراءة عرضًا عن سُليم بن عيسى وعبد الرحمن بن حماد عن حمزة، وقد اختار لنفسه قراءة انفرد بها، فيعد من العشرة أيضاً. توفي سنة ٢٢٩هـ.

ب – خَلَّاد: خلاد بن خالد الشيباني الصَّيرَفي، ولد سنة ١١٩هـ، كان إمامًا في القراءة ثقة عارفًا، توفي سنة ٢٢٠هـ في الكوفة.

٧ – الكِسَائيُّ الكوفي:

هو علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي، أحد أئمة اللغة والنحو، له تصانيف، توفي سنة ١٨٩هـ. وأشهر الرواة عنه:

أ – الليث: الليث بن خالد المَرْوَزِي البغدادي أبو الحارث، وهو من أجل أصحاب الكِسَائي، كان ثقة ضابطًا، توفي سنة ٢٤٠هـ.

ب– الدُّوري: وقد تقدمت ترجمته في ترجمة أبي عمرو البصري، لأنه روى عنه وعن الكسائي.

***

«التيسير» و«الشاطبية»

كما أوضحنا في المقدمة، فسيكون اعتمادُنا في رصد اختلافات القراء، على كتاب «التيسير في القراءات السبع»، وهو من تصنيف الإمام الداني[٥٥]، ويعد أبرز وأهم كتاب في القراءات السبع، وهو

---

٥٥. هو أشهر علماء القراءات في الغرب الإسلامي، عثمان بن سعيد أبو عمرو، الداني، الأموي، القرطبي، المعروف في زمانه بابن الصيرفي الإمام العلامة الحافظ، أستاذ الأستاذين، وشيخ مشايخ المقرئين. ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة؛ وابتدأ طلب العلم في سنة ست وثمانين، ورحل إلى المشرق سنة سبع وتسعين، ودخل مصر، فمكث بها سنة، وحج، وقدم دانيةَ سنة سبع عشرة وأربعمائة، فاستوطنها حتى تُوفي بها سنة ٤٤٤ عن ٧٣ سنة.

المرجع الأساسي لكل من جاء بعده.. وقد نظمه الإمام الشاطبي[٥٦] في لاميّته «حرز الأماني ووجه التهاني»، وهي قصيدة لامية من البحر الطويل، تقع في ١١٧٣ بيتاً، وزاد الشاطبي فيها زيادات على التيسير، وقد اكتسبت شهرةً فائقةً وقبولاً وبركةً، وصارت هي إنجيل الفن، تغني عن غيرها ولا يغني عنها غيرها، فكثرت الشروح عليها والتقييدات والإضافات، وصار وزنُها ورويُّها مهيعاً لاحباً لكل من أراد أن ينظم شيئاً في فن القراءات. وممن نهج على منوالها: إمام القراءات شمس الدين ابن الجَزري صاحب النشر، الذي نسج على نفس البحر والروي قصيدته: «الدُّرَّة المُضيَّة، في القراءات الثلاث المَرضيَّة»، وضمنها القراءات الثلاث المتممة للعشرة.

ويقول ابن الجزري عن الشاطبية: «فإنه لا يعلم مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها. ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعمله لكتاب غيره في هذا الفن. بل أكاد أن أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلدا من بلاد الإسلام يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة منه، ولقد تنافس الناس فيها، ورغبوا من اقتناء النسخ الصحاح بها إلى غاية؛ حتى إنه كانت عندي نسخة باللاميّة

---

٥٦. هو القاسم بن فيرُّه بن خلف أبو القاسم الرُّعَينى الشاطبي الضرير، أحد الأعلام الكبار، ولد سنه ثمان وثلاثين وخمسمائة (٥٣٨هـ) وقرأ ببلده القراءات ثم انتقل إلى بلنسية، فقرأ بها الحديث والتيسير من حفظه على أبي الحسن بن هذيل، ثم استوطن مصر وكان إماماً ذكياً عاش اثنتين وخمسين سنة، توفي بمصر في الثامن والعشرين من جمادي الآخرة سنة تسعين وخمسمائة (٥٩٠). انظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام الذهبي، ص: ٢١٢ – ٢١٣.

والرائية بخط الحجيج صاحب السخاوي مجلدة فأعطيت بوزنها فضة فلم أقبل»[٥٧].

وحيث إننا نستشهد في كل موضع بأبيات «الشاطبية»؛ فمن اللازم أن نتطرق إلى رموزها ومنهجها، فقد اخترع الإمام الشاطبي طريقة خاصة، لذكر القراء والرواة الذين ينسب إليهم أي رواية يذكرها، مستخدماً رموز (أبجد..)، فوضع لكل «قارئ» وكل «راوٍ» رمزاً، بحرف أو كلمة، وحين يذكر القراءة ويضبطها، فإن الحرف الأول من الكلمة الموالية هو رمزُ القارئ أو الراوي، وكذا الكلمة التي بعدها، م لم يفصل بالواو، وإذا كان الرمز بلفظة كاملة، فإنها هي التي تلي مباشرة بيان «القراءة». وقد بين منهجه هذا مع ذكر الرموز في قوله في المقدمة[٥٨]:

وَهَـا أَنَا ذَا أَسْعَـى لَعَـلَّ حُـرُوفَهُمْ
يَطُـوعُ بِهـا نَظْـمُ الْقَـوَافِـي مُسَـهَّلا
جَـعَلْتُ «أَبَا جَـادٍ» عَلَى كُلِّ قَـارِئٍ
دَلِيـلاً عَـلَـى الْـمَـنْظُـومِ أَوَّلَ أَوَّلا
وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ
مَتَى تَنْقَضِـي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَـيْصَـلا
سِـوَى أَحْـرُفٍ لاَ رِيبَةٌ فِي اتِّصَـالِهَا
وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلا

---

٥٧. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، (٢/٢٢).

٥٨. حرز الأماني، الأبيات (من: ٤٤ إلى: ٥٥)

وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا
لِمَا عَارِضٍ وَالأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلاَ
وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ ثَاءُ مُثَلَّثٌ
وَسِتَّتُهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلاَ
عَنَيْتُ الأُلَى أَثْبَتُّهُمْ بَعْدَ نَافِعِ
وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَلاَ
وَكُوفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالظَّاءِ مُعْجَماً
وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلاَ
وَذُو النَّقْطِ شِينٌ لِلْكِسَائِي وَحَمْزَةٍ
وَقُلْ فِيهِمَا مَعْ شُعْبَةٍ: «صُحْبَةٌ» تَلاَ
«صِحَابٌ»: هُمَا مَعْ حَفْصِهِمْ، «عَمَّ»: نَافِعٌ
وَشَامٍ، «سَمَا»: فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلاَ
وَمَكٍّ، وَ«حَقٌّ»: فِيهِ وَابْنُ الْعَلاَءِ قُلْ
وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَحْصُبِي: «نَفَرٌ» حَلاَ
وَ«حِرْمِيٌّ»: الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٌ
وَ«حِصْنٌ»: عَنِ الْكُوفِي وَنَافِعِهِمْ عَلاَ

وفيما يلي لوحة توضح هذه الرموز بشكل أوضح:

جدول لبيان رموز القراء مجتمعين ومنفردين

رموز الانفراد

الكلمة	الرمز	القارئ
أَبَجْ	ا	نافع
	ب	قالون
	ج	ورش
دَهَزْ	د	ابن كثير
	هـ	البزى
	ز	قنبل
حُطِّي	ح	ابو عمرو
	ط	الدورى
	ى	السوسى
كَلَمْ	ك	ابن عامر
	ل	هشام
	م	ابن ذكوان
نَصَعْ	ن	عاصم
	ص	شعبة
	ع	حفص
فَضَقْ	ف	حمزة
	ض	خلف
	ق	خلاد
رَسَتْ	ر	الكسائى
	س	أبو الحارث
	ت	الدوري

رموز الاجتماع

الرمز	القراء
ث	الكوفيون (عاصم وحمزة والكسائى)
خ	القراء السبعة ماعدا نافعا
ذ	الكوفيون وابن عامر
ظ	الكوفيون وابن كثير
غ	الكوفيون وأبو عمرو
ش	حمزة والكسائى
صُحْبَة	حمزة والكسائى وشعبة
صِحَاب	حمزة والكسائى وحفص
عَمَّ	نافع وابن عامر
سَمَا	نافع وابن كثير وأبو عمرو
حَقّ	ابن كثير وأبو عمرو
نَفَر	ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر
حِرْمِي	نافع وابن كثير
حِصْن	الكوفيون ونافع

الفصل الثاني

نماذج من الإضمار في القرآن الكريم

المبحث الأول

إضمار الحروف

يشيع إضمار حروف المعاني في القرآن الكريم؛ تارة مع بقاء أثرها، وتارة من دون بقاء الأثر، ومن المواضع التي يطّرد فيها ذلك الإضمار:

١) حروف الجر:

قال ابن هشام: (يكثر (أي إضمارها) مع «أنْ» و«أنَّ»)[٥٩]. ومن أمثلته قوله تعالى: (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) (الحجرات ١٧) والتقدير: يمنون عليك بأن أسلموا (...) بل الله يمن عليكم بأن هداكم. ومثل قوله تعالى: (وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ) (البقرة ٢٥).

٥٩. مغنى اللبيب لابن هشام، ص: ٦٠٤.

وقد يضمر في غير ذلك مثل قوله تعالى: (وَكَانَ عَهْدُ اللهِ مَسْؤُولاً) (الأحزاب ١٥) أي مسؤولا عنه[٦٠].

ولكن هل يضمر حرف الجر ويبقى عمله؟ لا خلاف في وقوع ذلك في اللغة، وأما في القرآن فيرى بعضهم أنه واقع، وعدوا منه قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ...) (البقرة ٢١٧)، والتقدير: عن قتال فيه، وهذا رأي الكسائي والفراء[٦١]، وقد ضعف هذا الوجه كل من أبي حيان والسمين الحلبي، ورجَّحا أن حرف الجر لا يبقى له عمل بعد حذفه[٦٢]، وأعرباه بدل اشتمال من «الشهر».

٢) حروف النصب:

نعني بحروف النصب نوعين من الحروف:

أحدهما: الحروف التي تنصب الفعل المضارع، والذي يضمر منها هو «أنْ»، مصدرية أو غير مصدرية، فبالنسبة لـ «أن» المصدرية يطَّرد إضمارها ويكثر في القرآن الكريم[٦٣]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ...) (الروم ٢٤)، فالفعل «يريكم» رفع بعدما أضمرت «أن» المصدرية الناصبة، والتي ينسبك منها مع

٦٠. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٤/ ١٥٠.
٦١. الدر المصون في تفسير الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، ٢/ ٣٨٩، وإملاء ما منَّ به الرحمن في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ص: ٩٩.
٦٢. البحر المحيط لأبي حيان، ١/ ١٥٤.
٦٣. مغني اللبيب لابن هشام، ٦٠٤.

الفعل مصدرٌ هو المبتدأ، أو خبره: «ومن آياته»، فيكون التقدير: «ومن آياته إراءَتُه إياكم البرقَ خوفاً وطمعاً...»[٦٤].

وأما «أن» غير المصدرية فمن أمثلة إضمارها، قوله تعالى: (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ) (الزمر ٦٤)، فالتقدير: «أن أعبد»، لأن «أمر» يتعدى بـ «أن».

النوع الثاني من النواصب: هو الأحرف الناسخة للابتداء: إن وأخواتها، وإضمارُها قليلٌ نادرٌ في القرآن، ويمكن أن يعد منه على أحد الإعرابات قوله تعالى: (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ. وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ. وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (الجاثية ٣ـ٥).

فقد قرأ الأخوان حمزة والكسائي بنصب «آيات» الثانية و«آيات» الثالثة، قال أبو البقاء: (وفيه وجهان: أحدهما: أن «إن» مضمرة حذفت لدلالة «إن» الأولى عليها، وليست «آيات» معطوفة على «آيات» الأولى لما فيه من العطف على عاملين، والثاني: أن يكون كرر «آيات» للتوكيد، لأنها من لفظ «آيات» الأولى، فأعربها بإعرابه)[٦٥].

الذي يعنينا هو الوجه الأول الذي اعتبر «أن» مضمرة، وعليه يكون التقدير: وإن في خلقكم... آيات، وإن في اختلاف الليل والنهار... آيات.

---

٦٤. الكشاف للزمخشري، ٣/٢١٩، والبحر المحيط لأبي حيان، ٧/١٦٧.

٦٥. إملاء ما من به الرحمن، لأبي البقاء العكبري، ص: ٥٢٨.

٣) اللامات:

يدخل تحت هذا العنوان كثير من اللامات المختلفة معانيها، وتشترك كلها في الإضمار، فتقدر ليستقيم المعنى.

منها: اللام الموطئة للقسم، فقد أضمرت في مواضع من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: (وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (المائدة ٧٣)، فجملة «ليمسن» جواب قسم مقدر، وجواب الشرط محذوف، دل عليه جواب القسم، وقد أضمرت اللام الموطئة للقسم، وتقدر قبل أداة الشرط، أي «لئن لم ينتهوا... ليمسن»[٦٦].

ومنها اللام الواقعة في جواب القسم، وقد فرق ابن هشام بين الجواب المصدر بـ «قد» وبين غيره؛ فقال إن (إضمار اللام في الأول إنما يحسن مع طول الكلام)[٦٧]، ومثَّل له بقوله تعالى: (قدْ أَفلحَ مَنْ زَكَّاها) (الشمس ٩)، فهو جواب القسم في قوله تعالى: (والشَّمسِ وضُحاهَا) (الشمس ١)، وقيل إن الجواب بكامله مضمر، وتقديره: لتبعثنَّ، أو: ليدمدمن الله عليهم[٦٨].

أما الجواب الذي لم يصدَّر بـ «قد»، فيرى ابن هشام أن إضمار لامه يختص بالضرورة[٦٩] (أي الشعر).

ومنها: لام الأمر، أي اللام التي تدخل على الفعل المضارع

---

٦٦. البحر المحيط، ٥٣٦/٣.
٦٧. مغني اللبيب، لابن هشام، ص: ٦٠٩.
٦٨. الكشاف للزمخشري، ٢٥٩/٤.
٦٩. مغني اللبيب، ص: ٦٠٩.

فتحول معناه إلى الأمر، قال ابن هشام: (والحقُّ أن حذفها مختص بالشعر)[٧٠]، ولكنه ذكر له مثالاً على رأي من يرى وقوعه في القرآن، وهو قوله تعالى: (قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ) (إبراهيم ٣١)، أي: ليقيموا الصلاة، وقوله تعالى: (وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (الإسراء ٥٣) أي: ليقولوا التي هي أحسن.

ومنها: اللام الواقعة في جواب «لو»، كما في قوله تعالى: (لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً) (الواقعة ١٠)، أي: لجعلناه أجاجاً[٧١].

٤). حروف العطف

للنحاة خلاف طويل في جواز إضمار حروف العطف، فممن خص ذلك بالضرورة: ابن هشام[٧٢]، والسهيلي[٧٣]، وممن أجاز إضمارها في الاختيار: أبو علي الفارسي[٧٤]، والسيوطي[٧٥]، ولكنهما أجازاه في الواو وحدها.

ومن أمثلة هذا الباب المخرَّجة عليه قوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ) (الغاشية ٨)، أي: ووجوهٌ، عطفاً على (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ) (نفسها ٢)، ومنها كذلك قوله تعالى: (أَنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ)

---

٧٠. نفسه، ص: ٦٠٥.

٧١. نفسه، ص: ٦٠٩.

٧٢. مغني اللبيب لابن هشام، ص: ٥٩٩.

٧٣. أمالي السهيلي، ص: ١٠٢.

٧٤. شرح الرضى على كافية لابن الحاجب، ١/٣٢٦.

٧٥. همع الهوامع، ٥/٢٧٤.

(آل عمران ١٩) بفتح همزة «أن» على قراءة الكسائي، فتكون معطوفة على «أن» في قوله تعالى: (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ ...) (آل عمران ١٨)، وفي الآية أوجه إعرابية كثيرة[٧٦].

ومنها قوله تعالى: (وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً أَلاَّ يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ) (التوبة ٩٢)، فعلى تقدير «تولوا» جواباً لـ «إذا»، تكون جملة «قلتَ» معطوفة على «أتوك» بحرفٍ مضمرٍ، والتقدير: وقلتَ لا أجد.

٥) لا النافية:

إذا كان النحاة قد اختلفوا في إضمار حروف العطف، فإنهم لم يختلفوا في إضمار «لا» النافية، بل ولا في شيوعه، خصوصاً في جواب القَسَم، كقوله تعالى: (قَالُواْ تَاللّه تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ) (يوسف ٨٥)، أي: لا تفتأ (فحذفت «لا» للعلم بها)[٧٧].

وكذا في غير جواب القسم، نحو قوله تعالى: (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (النساء ١٧٦)، على أن تكون جملة «أن تضلوا» في موضع المفعول لأجله، فأضمر حرف الجر وحرف النفي، والتقدير: «لئلا تضلوا»، وقيل إن المضمر هو المضاف، أي

---

٧٦. انظر: إملاء ما من به الرحمن، للعكبري، ص: ١٣٦.

٧٧. نفسه، ص: ٣٥٤.

«كراهة أن تضلوا»[٧٨]. ومثل هذه الآية قوله تعالى: (وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ) (النحل ١٥)، وقوله تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ) (الكهف ٥٧).

وأما غير «لا النافية» من حروف النفي فلم يرد إضماره في القرآن الكريم.

٦) همزة الاستفهام

يكثر إضمار همزة الاستفهام في القرآن الكريم، ومن المواضع التي يطَّرد فيها: بعد لفظ القول، كقوله تعالى على لسان إبراهيم عليه الصلاة والسلام: (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَـذَا رَبِّي) (الأنعام ٧٦)، والتقدير: أهذا ربي؟[٧٩]، وقيل إنه خبرٌ لا استفهامَ فيه، وإن إبراهيم أراد أن يستدرجهم بهذا القول ويعرفهم جهلهم وخطأهم[٨٠]. ومنها أن تدل عليها «أم»، كما في قوله تعالى: (اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيّاً أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ) (ص ٦٣)، بوصل الهمزة في «اتخذناهم»، وهي قراءة البصري والأخوين، فتكون همزة الاستفهام مقدَّرة قبل همزة الوصل لدلالة «أم» عليها[٨١]، ويقوي ذلك قوله تعالى: (أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْداً) (مريم ٧٨)، فهمزته استفهامية للجميع. وأمَا قراءة الباقين في «اتخذناهم» فبقطع

٧٨. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ٣/٤٠٨، والدر المصون، للسمين الحلبي.

٧٩. إملاء ما من به الرحمن، للعكبري، ص: ٢٥٦.

٨٠. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ٤/٨٦.

٨١. إملاء ما من به الرحمن، ص: ٥٠٩.

الهمزة على الاستفهام، ولا إضمار فيها. وقيل إن «أم» في الآية لا تدل على إضمار الاستفهام، وإنما هي في مقابلة «ما» الاستفهامية في قوله تعالى: (وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالاً كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الْأَشْرَارِ) (ص ٦٢).

٧) قد:

يكثر إضمار «قد» قبل الفعل الماضي الموجَب الواقع في جواب القسم، نحو قوله تعالى: (قَالُواْ تَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ) (يوسف ٩١)، فإذا جاء بدون «قد» فهي مضمَرةٌ، ولذلك (قيل في (قتل أصحاب الأخدود) (البروج ٤) إنه جواب للقسم على إضمار «اللام» و«قد» جميعاً، للطول)[٨٢].

كما يجب تقديرها مضمرة – عند البصريين – قبل الفعل الماضي الواقع حالاً، نحو قوله تعالى: (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) (الشعراء ١١١)، أي وقد اتبعك الأرذلون، وقوله تعالى: (إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ...) على قراءة الجمهور، وفيها أقوال كثيرة، منها أن تكون في موضع نصب حالاً، والتقدير: قد حصرت. وقد قرأ يعقوب الحضرمي (وهو من العشرة): (حصرةً صدورُهم) (النساء ٩٠)، بالنصب (أي نصب «حصِرَةً»)، على أنه حال مفردة[٨٣].

---

٨٢. مغني اللبيب، لابن هشام، ص: ٦٠١.

٨٣. إملاء ما من به الرحمن، ص: ١٩٧.

وتضمر «قد» أيضا قبل الفعل الماضي المقترن بفاء الجزاء؛ نحو قوله تعالى: (... إن كَانَ قَميصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ منَ الكَاذبِينَ. وَإِنْ كَانَ قَميصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِن الصَّادقِينَ) (يوسف ٢٦/٢٧)، فالفعلان «صدقت» و«كذبت» واقعان جزاءً للشرط، فتقدر قبلهما «قد»، لأن الشرط مثل القسم[٨٤].

٨) حروف النداء:

لم يختلف النحويون في ورود الإضمار في حروف النداء، ولا في كثرته، ولكنهم منعوه في بعض المواضع؛ مثل اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم ومثل الضمائر... إلخ.

ومن المواضع التي يكثر فيها هذا الإضمار: المنادى المضاف، خصوصاً «رَبِّ»، فلم يرد معها أبداً حرف النداء، وذلك كقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) (القصص ١٦)، وقوله تعالى: (وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيراً) (النساء ٧٥).

قال الكرماني: (كثر حذف «يا» في القرآن مع «الرب» تنزيهاً وتعظيماً، لأن في النداء طرفاً من الأمر)[٨٥].

٨٤. البحر المحيط، لأبي حيان، ٥/٢٧٩.

٨٥. نقلها عنه السيوطي في الإتقان. ٢/١٢٣ عن كتاب «العجائب».

ومنها كذلك نداء «أيٌّ» نحو قوله تعالى: (إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ) (النساء ١٣٣).

ومنها نداء الاسم العَلَم، كقوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا ...) (يوسف ٢٩).

ونكتفي بهذه الأمثلة من إضمار الحروف.

المبحث الثاني

إضمار الأسماء

من أكثر مظاهر الإضمار فشوّاً في القرآن الكريم، وسوف نتناوله وفقاً لأبواب النحو، وذلك بتقسيمه إلى: مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، وما يكون قابلاً لأوجه الإعراب الثلاثة.

أولاً: المرفوعات

١) المبتدأ:

يطّرد إضمار المبتدأ في مواضع:

منها: جواب الاستفهام، مثل قوله تعالى: (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ...) (المائدة ٦٠) أي: هو من لعنه الله[٨٦].

ومنها: بعد فاء الجواب، كقوله تعالى: (وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ)

٨٦. الكشاف للزمخشري، ١/٦٥١.

(البقرة ٢٢٠)، أي: فهم إخوانكم، وكقوله: (فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ...) (البقرة ٢٨٢)، أي: فالشاهد[٨٧]، وقيل إن المضمر هنا فعلٌ، تقديره: فليشهد.

ومنها: بعد لفظ القول[٨٨]، نحو قوله تعالى: (وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً) (الفرقان ٥)، أي: هي أساطير. وقوله تعالى: (سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) (الكهف ٢٢)، وحتى لو كان القول منفيّاً، نحو قوله تعالى: (... وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ)، أي: لا تقولوا: الإلهُ ثلاثةٌ، أو الله ثلاثة[٨٩]. وقوله تعالى: (وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبيلِ اللهِ أَمْوَاتٌ) (آل عمران ١٦٩).

ومنها: أن يكون الخبر صفةً للمبتدأ في المعنى، وذلك في قوله تعالى: (التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ...) (التوبة ١١٢)، وقوله تعالى: (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ) (البقرة ١٨)، أضمر المبتدأ في الأولى تعظيماً وتشريفاً، وأضمر في الثانية إهانةً وتحقيراً[٩٠].

ومنها: ما يعرف بـ «القطع والاستئناف»، كقوله تعالى: (ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللهِ) (الحج ٣٠)، وقوله تعالى: (ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللهِ) (الحج ٣٢)، وقوله تعالى: (ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا

---

٨٧. مغني اللبيب لابن هشام، ٥٩٣.
٨٨. الإتقان للسيوطي، ٢/١٢١.
٨٩. الكشاف للزمخشري، ١/٥٩٣.
٩٠. أسرار البلاغة للجرجاني، ص: ١٧١.

عُوقِبَ بِهِ) (الحج ٦٠)، فالتقدير في جميعها: الأمرُ ذلك، فهو قطعٌ لكلام سابق واستئناف لكلام جديد، ومثله: (هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ) (ص٥٥) أي: الأمرُ هذا.

هذه هي المواضع التي يطّرد فيها إضمار المبتدأ ويشيع في القرآن الكريم، وقد يرد إضماره في غيرها بحسب دلالة السياق أو غيره، كما في قوله تعالى: (كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ ...) (الأحقاف ٣٥) أي: هذا بلاغ، وقد دل عليه التصريح به في قوله تعالى: (هَـذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ به) (إبراهيم ٥٢)[٩١]. ومثل هذه الآية قوله تعالى: (لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِي الْبِلاَدِ. مَتَاعٌ قَلِيلٌ ..) (آل عمران ١٩٦-١٩٧)، أي: تقلُّبُهم متاعٌ قليل.

٢) الخبر:

ذكر ابن جني أن إضمار الخبر لدلالةٍ أكثرُ من أن يحصى[٩٢]، وهو كذلك بالنسبة للغة عموماً، وأما في القرآن فإنه أقل من إضمار المبتدأ[٩٣]. وللخبر أيضاً مواضع يطّرد فيها إضماره.

منها: بعد «لولا» إذا كان كوناً عامّاً، أي أن يكون امتناع الجواب مسبَّباً فقط عن وجود المبتدأ، لا عن أمر زائد عليه، فقد أوجب البصريون إضمار الخبر في هذه الحالة[٩٤]، ومثالها قوله تعالى:

٩١. مغني اللبيب لابن هشام، ص: ٥٩٣.
٩٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، ٢/١٤٢.
٩٣. التأويل النحوي في القرآن الكريم، لعبد الفتاح الحموز، ١/١٩٣.
٩٤. شرح التصريح لخالد الأزهري على التوضيح، لابن هشام الأنصاري، ١/١٧٨.

(ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ) (البقرة ٦٤)، فـ«فضل الله» مبتدأ، والخبر محذوف، تقديرُه: لولا فضل الله حاضرٌ، ولزم حذف الخبر لقيام العلم به، وطول الكلام بجوابِ «لولا»، فإن وقعت «أن» بعد «لولا» ظهر الخبر، كقوله تعالى: (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ) (الصافات ١٤٣)، فالخبر في اللفظ لـ «أن». وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد «لولا» هذه فاعلُ «لولا»[٩٥]، ومثل هذه الآية قوله تعالى: (وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مُّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ...) (النساء ١١٣).

ومنها: أن يكون المبتدأ نصّاً في اليمين، نحو قوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) (الحجرات ٧٢) أي لعمرك قَسَمي أو يميني[٩٦]، وهو من المواضيع التي أوجب فيها النحويون إضمار الخبر لكونه معلوماً، وقد سد مسدَّه جوابُ القسم، وهو جملة (إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)[٩٧] (الحجرات ٧٢).

ومنها: وقوع جملة لا يصح أن تكون خبراً، مثل جملة الطلب، كما في قوله تعالى: (ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ) (الأنفال ١٤)، فـ«ذلكم» مبتدأ، وخبره مضمر، والتقدير: ذلكم العقاب. وفيه إعرابات أخرى.

ويذكر المعربون مواضع أخر لإضمار الخبر، ولكن الخلاف فيها كثير، وأكثرها لا يحسن فيه تقدير إضمار الخبر[٩٨].

٩٥. إملاء ما من به الرحمن، ص: ٤٨.
٩٦. البحر المحيط لأبي حيان، ٤٦٢/٥.
٩٧. همع الهوامع للإمام السيوطي، ٤٣/٢.
٩٨. لمزيد من هذه المواضع يمكن الرجوع إلى: التأويل النحوي للقرآن الكريم، ٢١٢/١.

٣) إضمار الفاعل ونائبه:

من المواضيع التي يكثر فيها إضمار الفاعل: أن يكون فاعل مصدر، كقوله تعالى: (لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاء الْخَيْرِ) (فصلت ٤٩)[٩٩]، فالمصدر هنا - وهو الدعاء - أضيف في الظاهر إلى مفعوله وهو الخير، ولكن التقدير: من دعائه الخيرَ، أي أن حقه أن يضاف إلى فاعله المعنويّ وهو الضمير العائد على «الإنسان». ولعل النكتة هنا في هذا الإضمار هي التركيز على الخير، الذي هو المطلوب بغض النظر عن طالبه. ومثل هذه الآية قوله تعالى: (يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) (البقرة ١٩)، أي حذرهم الموتَ، وقوله تعالى: (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ) (البقرة ٧٤) أي من خشيته الله.

ففي كل هذه المواضع نلاحظ أن المصدر مضاف إلى مفعوله، فيكون الفاعل هو المضمر، ولكن في بعض المواضع لا يتضح هل المصدر مضاف إلى مفعوله أم إلى فاعله، كما في قوله تعالى: (لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَاباً فِيهِ ذِكْرُكُمْ) (الأنبياء ١٠)، فيحتمل أن يكون المراد «ذكرنا إياكم»، بإضافة المصدر إلى المفعول، فتكون الآية من هذا الباب. كما يجوز العكس، على تقدير «ذكركم إيانا».

وهذا الموضع (أي أن يكون الفاعل مسنداً إليه مصدر) هو الذي يجيز فيه عامة النحويين إضمار الفاعل، ولا يخفى ما في ذلك من التسامح في المصطلح؛ إذ إنه - ولو كان فاعلاً في المعنى - فليس فاعلاً في الاصطلاح النحوي!

---

٩٩. الإتقان للسيوطي، ٢/١٢٢.

ولكن بعضهم - وعلى رأسهم الكسائي - أجازوا إضماره مطلقاً إذا دل عليه دليل، وذلك كقوله تعالى: (كَلَّا إِذَا بَلَغَت التَّرَاقِيَ) (القيامة ٢٦)، ففاعل «بلغت» مضمرٌ، تقديره: «الروح»، ودل عليه السياق، لأن الكلام هنا عن الموت. وكذلك قوله تعالى: (فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) (ص٣٢)، ففاعل «توارت» مضمر، تقديره: «الشمس»، لدلالة السياق أيضاً.

ومثل إضمار الفاعل إضمار نائبه أيضاً، فهو يضمر في بعض المواضع إذا دل عليه السياق، كما في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا) (فاطر ٣٦)، فالتقدير: لا يقضي عليهم الموت، يقول ابن جني: (وحسن حذفه لأنه لو قيل لا يقضي عليهم الموت فيموتون، كان تكريراً يغني من جميعه بعضُه، ولا توكيد أيضاً فيه، فيحتمل لفظه. وعلى كل حال فقد بينا في كتابنا هذا وفي غيره حسن حذف المفعول (ونائب الفاعل مفعول في الحقيقة) بدلالة الكلام عليه، وأنه لا يصدر إلا عن فصاحة عذبة)[١٠٠].

٤) إضمار اسم «كان» وأخواتها والحروف المشبّهات بـ«ليس»:

اسم كان وأخواتها شبيه بالفاعل، فلذلك منع بعض النحويين إضماره[١٠١]، ولكن أكثرهم يرى وجوب إضمار اسم «لات» أو خبرها، والأول أكثر، قال ابن مالك:

١٠٠. المحتسب، ٢/٢٢٠.

١٠١. هو أبو حيان النحوي كما في همع الهوامع، ٢/٨٤.

وما لـ«لاتَ» في سوى حين عملْ
وحذفُ ذي الرفعِ فشا، والعكسُ قَلّ[١٠٢]

علماً أن «لات» ليست من أخوات «كان» اصطلاحاً؛ وإنما هي من الحروف المشبّهات بـ «ليس».

والموضع الوارد من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: (ولاتَ حينَ مناصٍ) (ص٣)، قال العكبري: (فأما «حين» فمذهب سيبويه أنه خبر «لاتً» وأن اسمها محذوف، لأنها عملت عمل «ليس»؛ أي ليس الحينُ حينَ هرب»[١٠٣]، ولكن على الوجه الآخر أن المضمر هنا هو الخبر تكون «لات» عاملةً عمل «إن»، يقول العكبري: «قال الأخفش: هي العاملة في باب النفي، فـ«حين» اسمُها، وخبرُها محذوف، أي: لا حين مناص لهم أو حينهم)[١٠٤].

٥) إضمار خبر الأحرف الناسخة:

ورد إضمار خبر «إن» في مواضع من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ...) (الحج ٢٥)، فقوله تعالى: «ويصدون» حالٌ من الفاعل في كفروا، أو معطوفٌ على المعنى. والخبر على هذين محذوف، تقديره: «معذبون»، دل عليه

١٠٢. ألفية ابن مالك، رقم البيت: ١٦٣.
١٠٣. إملاء ما من به الرحمن، ص: ٥٠٥.
١٠٤. نفسه، ص: ٥٠٥.

آخر الآية[١٠٥]، ومثلها قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) (فصلت ٤١).

وكذلك يكثر إضمار خبر «لا» النافية للجنس، قال ابن هشام: «وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل إنه لا يذكر»[١٠٦]، ومن أمثلتها: لا إله إلا الله، كما في قوله تعالى: (إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ) (الصافات ٣٥)، فخبر «لا» مضمر، تقديره - على الصحيح -: لا إله بحق إلا الله، وكقوله تعالى: (كَلَّا لَا وَزَرَ) (القيامة ١١)، وقوله تعالى: (قالوا لا ضير) (الشعراء ٥٠) أي: علينا، وقوله تعالى: (وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ) (سبأ ٥١) أي: لا فوت لهم.

وقبل الانتقال إلى المنصوبات، لا بد أن نقف مع بعض المواضع التي يتعدد فيها الاحتمال في المضمر، خصوصاً بين المبتدأ والخبر:

من ذلك قوله تعالى: (فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (البقرة ٢٨)، (فعِدَّةٌ مِنْ أيام أُخَرَ) (البقرة ١٨٥)، (فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) (البقرة ١٩٦)، (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) (المجادلة ٣)، ففي كل هذه المواضع يحتمل أن يكون المضمر هو المبتدأ، والتقدير: فالواجب كذا، ويحتمل أن يكون المضمر هو الخبر، أي: فعليه كذا، أو فعليكم كذا. كما يلاحظ أن كل هذه المواضع مسبوقة بفاء الجواب، ولكن قد يأتي هذا الإضمار بدون فاء الجواب، كما في قوله تعالى: (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ

---

١٠٥. نفسه، ص: ٤٣٨.

١٠٦. مغني اللبيب، ص: ٥٢٥.

مَّعْرُوفٌ) (محمد ٢١)، فالتقدير: أمرُنا طاعةٌ، على أن المضمر هو المبتدأ، أو التقدير: طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ لنا[١٠٧] على أن المضمر هو الخبر.

كما أن من المواضع التي قدمناها ما تنازع فيه بعض النحاة، كقوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) (الحجرات ٧٢)، حيث ذكرناه مثالاً لإضمار الخبر وجوباً، ولكن ابن عصفور يجوّز فيه الوجهين[١٠٨].

ثانياً: المنصوبات

١) إضمار المفعول به

لم يختلف النحاة في وقوع هذا النوع من الإضمار ولا في كثرته، بل قال صاحب «إعراب القرآن»: «إنه لو حاول إنسان أن يأتي بجميع ما في التنزيل من حذف المفعول به لتوالت عليه الفتوق ولم يستطع القيام به لكثرته»[١٠٩].

ولإضمار المفعول به مواضعُ يطَّرد فيها ويكثر:

منها: مفعول فعل المشيئة في جملة شرط أو ما في معناها، بل إن الزركشي والزمخشري يجعلان إضمار المفعول في هذا النوع من القاعدة، وأنه لا يذكر إلا إذا كان غريباً أو كان السامع منكراً له[١١٠]،

١٠٧. مغني اللبيب، ص: ٥٩٥.
١٠٨. السابق، نفسه.
١٠٩. انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٤٠٥/٢.
١١٠. البرهان في علوم القرآن، ١٧١/٣، والكشاف ٨٧/١.

ومثال هذا النوع قوله تعالى: (وَلَوْ شَاء اللّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ) (البقرة ٢٠)، أي: لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها، وقوله تعالى: (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا) (السجدة ١٣)، وقوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا شَاء أَنشَرَهُ) (عبس ٢٢)، وأمثلته كثيرة جدا، بل لم يرد التصريح بالمفعول في القرآن الكريم إلا في ثلاثة مواضع، هي قوله تعالى: (إِلَّا مَن شَاء أَن يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً) (الفرقان ٥٧)، وقوله تعالى: (لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ) (المدثر ٣٧) وقوله تعالى: (لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ) (التكوير ٢٨)[١١١].

ومنها: أن يكون الفعل منفيّاً دالّاً على العموم، كقوله تعالى: (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـكِن لاَّ يَشْعُرُونَ) (البقرة ١٢)، وقوله تعالى: (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَـكِن لاَّ يَعْلَمُونَ) (البقرة ١٣)، أي: لا يشعرون أنهم مفسدون، ولا يعلمون أنهم سفهاء، كما يدل على ذلك سياق الآيتين.

ومنها: أن يراد العموم، كقوله تعالى: (إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِـي وَيُمِيتُ) (البقرة ١٥٨)، أي: يحيي الخلق ويميته، كما ورد التصريح بذلك في قوله تعالى: (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ) (الروم ٤٠)، وكذلك قوله تعالى: (لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ) (المدثر ٢٨)، أي لا تبقي شيئاً يُلقى ولا تذره، فالمفعول المضمر يشمل كل ما يلقى إليها[١١٢].

ومنها: إرادة التهويل والتفخيم وتعظيم الأمر، كقوله تعالى:

١١١. التأويل النحوي للقرآن الكريم، ١/٢٧٦.
١١٢. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١٩/٧٧.

(كَلَّا سَيَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) (النبأ ٤ـ٥)، «أي: سيعلمون ما يحل بهم من العقوبات، وحذف المفعول على سبيل التهويل»[١١٣]، وقوله تعالى: (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) (التكاثر ٣-٤) أي: سوف تعلمون عاقبة هذا[١١٤].

ومنها: رعاية الفواصل، فيضمر المفعول لتأتي الفاصلة على نسق ما قبلها أو ما بعدها، كقوله تعالى: (فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى. وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى. فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى. فَكَذَّبَ وَعَصَى. ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى. فَحَشَرَ فَنَادَى) (النازعات ١٨ـ٢٣)، فقد أضمر مفعول كلٍّ من «تخشى»، «حشر»، «نادى»، والتقدير: فتخشاه، وعصاه، أو عصى ربه فحشر قومه، فناداهم. وكقوله تعالى: (لَّا تَخَافُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى) (طه ٧٧) أي: ولا تخشاه.

وكما يضمر المفعول الواحد، فقد يضمر المفعولان، مثل مفعولَيْ «أعطى»، كما في قوله تعالى: (فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى) (الليل ٧)، أي أعطى الفقراءَ المالَ، «وقد أضمر لأن الغرض ذكْرُ هذه الأحداث دون معلقاتها»[١١٥].

وقد يضمر أحد المفعولين فقط؛ إما أولهما نحو (حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) (التوبة ٢٦)، أي: حتى يعطوا المسلمين الجزية، أو ثانيهما نحو (إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ) (لأعراف ١٥٢) أي اتخذوا العجل إلهاً.

---

١١٣. البحر المحيط، ٤١١/٨.

١١٤. الكشاف، ٢٨١/٤.

١١٥. الدر المصون، ٢٩/١١.

وأما المواضع التي يندر فيها إضمار المفعول، فمنها: مَقولُ القول؛ قال ابن هشام: «ومن غريبه حذفُ المقول وبقاء القول، نحو: (قَالَ مُوسَى أَتقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءكُمْ) (يونس ٧٧)، أي: «هو سحر»، بدليل (أَسِحْرٌ هذا)»[١١٦].

٢) إضمار الحال

خلافاً للمفعول به فإن الحال لا يكثر إضماره، قال ابن جني: «وحذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقُه التوكيدُ غيرُ لائقٍ به الحذف، لأنه ضد الغرض ونقيضه»[١١٧].

ويكفي للتدليل على قلة هذا النوع من الإضمار أن ابن هشام لم يورد منه سوى مثال واحد، قال: «وأكثر ما يرد ذلك إن كان قولاً أغنى عنه المقول، نحو: (وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ. سَلامٌ عليكُمْ ..) (الرعد ٢٣-٢٤)، ومثله: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (البقرة ١٢٧)»[١١٨]، التقدير في المثال الأول: يقولون سلامٌ عليكم، وفي الثاني: يقولان ربنا تقبل منا.

وقد أحصى بعض الباحثين ما يقارب مائة وخمسين موضعاً

١١٦. مغني اللبيب، ص: ٥٩٨.

١١٧. الخصائص، ٢/٣٧٨.

١١٨. مغني اللبيب، ص: ٥٩٨.

أُعربت بإضمار الحال، على خلافات كثيرة بين النحويين(١١٩)، ومن تلك المواضع قوله تعالى: (وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لاَ يَخْرُجُ إِلاَّ نَكداً ..) (الأعراف ٥٨)، والتقدير: والبلد الطيب يخرج نباته طيباً، فقد أضمر الحال هنا لدلالة مقابله عليه، وهو «نكداً»(١٢٠)، وهذا من باب «الاحتباك»(١٢١). ومنه قوله تعالى: (فَمَن شَهِدَ منكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) (البقرة ١٥٨)، أي شهد الشهرَ بالغاً صحيحاً(١٢٢)، ولكن تقدير الحال هنا ليس مقنعاً بما فيه الكفاية، لأنه إنما أخذ بدلالة الإجماع والسنة، وليس من سياق الآية.

٣) إضمار خبر «كان»

كما ورد إضمار الخبر العادي في القرآن، فكذلك ورد إضماره وهو خبر لـ«كان» أو إحدى أخواتها، رغم منع البصريين لذلك، وقد أجازه الكوفيون(١٢٣).

ومن المواضع التي يستشهد بها في هذا الميدان، قوله تعالى: (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (البقرة ٢٨٠)، فالتقدير: وإن كان

١١٩. التأويل النحوي، ١/٣٣٧.

١٢٠. البحر المحيط، ٤/٣١٨.

١٢١. مصطلح بلاغي: «وهو أن يُحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول ؛ كقوله تعالى: (ومثَلُ الذين كفروا كمثل الذي ينعِقُ) (البقرة١٧١الآية). التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق والذي يُنعَق به، فحذف من الأول «الأنبياء« لدلالة «الذي ينعق عليه»، ومن الثاني «الذي ينعق به» لدلالة «الذين كفروا» عليه. انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ٢/٩٣، ط: دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م.

١٢٢. الخصائص، ٢/٣٧٨.

١٢٣. الخصائص، ٢/٣٧٥.

من غرمائكم ذو عسرة، أو إن كان ذو عسرة غريماً[١٢٤]، هذا على أن المضمر الخبر، بينما يعربها البصريون بدون إضمار، على أن «كان» تامّةٌ، و«ذو» فاعلُها[١٢٥].

ومنها مع غير «كان»، قولُه تعالى: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ) (البينة ١)، بتقدير: لم يكونوا منفكّين عارفين أمر محمد صلى الله عليه وسلم، وقد ردَّ هذا التأويل أبو حيان[١٢٦].

ومنها قوله تعالى: (فَانطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا) (الكهف ٧١)، أي: فانطلقا يمشيان، فحذف الخبر لدلالة «حتى إذا ركبا» عليه.

ونجد أمثلة أخرى قليلة يدعي فيها بعض النحاة إضمار الخبر، ولكن على وجه ضعيف، منها قوله تعالى: (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا) (طه ١٦)، أي: أكاد آتي بها، على أن يكون قوله «أخفيها» ابتداء كلام مستأنَف.

٤) التمييز

لقد ورد هذا النوع من الإضمار في القرآن الكريم في مواضع معدودة، أكثرُها محل خلاف.

١٢٤. تفسير القرطبي، ٣/٣٧٣.

١٢٥. إملاء ما من به الرحمن، ص: ١٢٤.

١٢٦. البحر المحيط، ٨/٤٩٨.

فمنها تمييز العدد، نحو قوله تعالى: (إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُواْ مِئَتَيْنِ) (الأنفال ٦٥)، أي: عشرون مقاتلاً. وقوله تعالى: (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) (المدثر ٣٠)، أي: تسعة عشر ملكاً.

ومنها تمييز «كَم»، كقوله تعالى: (قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ) (الكهف ١٩)، أي: كم يوماً وقوله تعالى: (قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ) (المؤمنون ١١٢)، أي: كم سنةً لبثتم.

وأما تمييز أفعال المدح والذم، فقد جعل ابن هشام إضماره من باب الشذوذ[١٢٧]، وأجازه بعض النحاة اطّراداً، ومنهم الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي[١٢٨].

ومن هذا النوع قوله تعالى: (نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (العنكبوت ١٨)، وقوله تعالى: (فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (الزمر ٧٤) أي نعم أجر العاملين أجراً.

ومنها قوله تعالى: (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ) (الجمعة ٥) أي بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله مثلاً[١٢٩]»، ولكن أكثر النحاة على أن في الآية إضمار مضافٍ، والتقدير: بئس مثلُ القوم الذين كذبوا مثلاً[١٣٠].

ومنها قوله تعالى: (وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاء مَا يَعْمَلُونَ) (المائدة ٦٦)، أي: ساء عملاً ما كانوا يعملون[١٣١].

١٢٧. مغني اللبيب، ص: ٥٩٩.

١٢٨. حاشية الشهاب على البيضاوي، ١٠٨/٧.

١٢٩. همع الهوامع للسيوطي، ٣٤/٥-٣٥ والكشاف للزمخشري، ١٠٣/٤.

١٣٠. إملاء ما من به الرحمن، ص: ٥٥٧.

١٣١. حاشية الشهاب على البيضاوي، ٢٦٣/٣.

وقد يضمر التمييز في غير الأبواب الثلاثة المذكورة، كما في قوله تعالى: (أُوْلَـئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ) (الأعراف ١٧٩)، أي: بل هم أضل سبيلاً من الأنعام[١٣٢].

وكقوله تعالى: (فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) (المؤمنون ١٤)، أي أحسن الخالقين تقديراً، لدلالة «الخالقين».

٥) إضمار المنادى

رغم فشوِّ هذا النوع من الإضمار في كلام العرب[١٣٣]، فإنه في القرآن الكريم قليل جدّاً، مع عدم تسليم الكثير من النحاة للإضمار فيه.

من ذلك: قوله تعالى: (وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً) (النساء ٧٣).

قال العكبري: «يا ليتني: المنادى محذوف، تقديره: يا قوم ليتني، وأبو علي يقول في نحو هذا: ليس في الكلام منادى محذوف، بل يدخل «يا» على الفعل والحرف للتنبيه»[١٣٤]، ومثل هذه الآية (قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ. بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ) (يس ٢٦-٢٧).

ومنها: نداء ما ظاهرُه المصدر، نحو قوله تعالى: (قَالَ يَا بُشْرَى هَـذَا غُلاَمٌ) (يوسف ١٩) فالتقدير على إضمار المنادى: يا قوم

---

١٣٢. البحر المحيط، ٤/٤٢٧.

١٣٣. الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي، ٢/٩٩.

١٣٤. إملاء ما من به الرحمن، ص: ١٩٣-١٩٤.

انظروا واسمعوا بشرى، وقوله تعالى: (يا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ) (يس ٣٠) أي يا هؤلاء تحسّروا حسرةً. وفيه أوجه أخرى[١٣٥].

٦) إضمار المفاعيل

أما بقية المفاعيل المقيدة لمضمون الجملة (المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول له) فقد وردت من إضمارها نماذج قليلة:

فمن إضمار المفعول المطلق، قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً) (الأحزاب ٣٣)، ففي الآية احتباك، والتقدير: صلوا عليه صلاةً وسلموا تسليماً[١٣٦].

ومن إضمار المفعول فيه -أي الظرف- قوله تعالى: (وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ) (القصص ٧٣)، فالتقدير: (جعل الليل والنهار لتسكنوا في الليل ولتبتغوا من فضله في النهار)[١٣٧].

ومن إضمار المفعول له -أي لأجله- قوله تعالى: (قَالُواْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ) (الحجرات ٥٨)، أي: لِنُهلكهم[١٣٨].

ثالثاً: المجرورات

لا يتضمن هذا العنوان سوى بابي المضاف إليه والمجرور بالحرف؛ ولذا لن يكون الحديث فيه طويلاً، وسنقسمه إلى قسمين:

---

١٣٥. البحر المحيط، ٧/٣٣٢.

١٣٦. حاشية الشهاب على البيضاوي، ٧/١٨٤.

١٣٧. البحر المحيط، ٧/١٣٠.

١٣٨. تفسير القرطبي، ١٠/٣٦.

١) إضمارٌ يطّرد في بعض المواضع ويفشو:

فمنها: أن يكون المضاف إليه ياء متكلم، خصوصاً مع «رَبّ» المنادى، نحو: (رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي) (المائدة ٢٥)، (رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ) (الأعراف ١٤٣)، (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً) (آل عمران ٣٥)، (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى) (آل عمران ٣٦). وقد تكون النكتة البلاغية في إضمار هذه الياء هي التلهف إلى تحقق المدعو به إذا كان دعاءً أو لتتوفر العناية بما بعده إذا كان غير دعاء، وكذلك مع «قوم» في قوله تعالى: (وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ) (غافر ٤١).

ومنها: أن يكون المضاف إليه إحدى الغايات، نحو: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ) (الروم ٤)، أي: من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء، وقوله تعالى: (وَجَاءهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ) (هود ٧٨)، أي: من قبل مجيئهم. وقوله تعالى: (فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ) (البقرة ٢٣)، أي: من بعد الطلاق.

ومنها: ما أضيفت إليه «كل»؛ فيضمر غالباً، ولكن يعوض عنه التنوين، وذلك كقوله تعالى: (بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ) (البقرة ١١٦)، أي: كل ما فيهما. وقوله تعالى: (وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَونَ وَكُلٌّ كَانُواْ ظَالِمِينَ) (الأنفال ٥٤)، أي: كل المكذبين كانوا ظالمين.

وقد يضمر في مواضع غير مطّردة، كما في قوله تعالى: (قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ. أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ) (النازعات ٢٨)، أي: قلوبُ أهلها يومئذ واجفة، كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لاَ يُفْلِحُونَ. مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (النحل ١١٦-١١٧)، أي: متاعهم قليل.

٢) إضمار الجار والمجرور

لقد أسلفنا الحديث عن إضمار حروف الجر بمفردها، وفي هذا الموضع نتطرق إلى إضمار حروف الجر مع مجروراتها، إذ إن المجرور لا يمكن أن يضمر مع بقاء حرف الجر، فإذا أريد إضماره فلا مناص من إضمار الحرف معه، وقد ورد إضمار الجار والمجرور كثيراً في القرآن الكريم، والسياق هو الذي يرشد إليه.

فمن ذلك: إضماره إذا كان متعلّقاً لفعل «كفر»، لأن هذا الفعل يتعدى إلى مفعول واحد بالباء، وذلك كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) (البقرة ٦)، وقوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ) (البقرة ٢٦)، وقوله: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ) (النور ٣٩)، والتقدير في ذلك كله: كفروا بالله أو بربهم.

ومنها: أن يكون المجرور عائدَ الاسم الموصول، كقوله تعالى: (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً) (الكهف ٣٠)، أي: أجر من أحسن منهم. والعائدُ هو ضمير الجماعة في «مِنهم».

ومنها: أن يكون مدلولاً عليه في آية أخرى؛ كقوله تعالى: (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) (الكهف ٢٦)، أي: وأسمع به، وقوله تعالى: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (مريم ٣٨)، أي: وأبصر بهم، وهو من باب الاحتباك.

ومما أضمر فيه الجار والمجرور على سبيل الاحتباك، قوله تعالى: (وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِّن فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ. وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَاباً وَسُرُراً عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ. وَزُخْرُفاً ..) (الزخرف ٣٣-٣٤-٣٥)، فقد أضمر الجار والمجرور في أربعة مواضع من هذه الآيات، والتقدير: معارج من فضة، وأبواباً من فضة، وسُرراً من فضة، وزخرفاً من فضة، فأضمر كل ذلك اكتفاءً بذكره أولاً، وقد أفاد الإضمار تحقير هذا المتاع الزائل.

ونكتفي بهذا القدر من إضمار المجرورات، وبه نكون قد أكملنا الحديث في أنواع المضمرات على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة، وننتقل إلى الإضمار في ما يحتمل أوجه الإعراب المختلفة.

رابعاً: ما يحتمل أوجه الإعراب المختلفة

١) إضمار المضاف

لم يختلف المعربون في كثرة هذا النوع من الإضمار، وفُشوّه في القرآن العظيم، فقد قال صاحب «إعراب القرآن» إنه (ليس في التنزيل من المحذوفات أكثر منه)[١٣٩]، وذكر ابن جني أنه (في عدد

١٣٩. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١/ ٤٠.

الرمل سَعةً)[١٤٠]، ونقل عنه السيوطي أن في القرآن منه زهاء ألف موضع، قال: وقد سردها الشيخ عز الدين في كتابه «المجاز» على ترتيب السور والآيات[١٤١]. وقد أحصى صاحب كتاب «التأويل النحوي» ما يربو على ألف وأربعمائة موضع[١٤٢]، ولكن مواضع كثيرة منها محتملة لأن تكون من إضمار المضاف إليه، كما سيأتي.

ولإضمار المضاف مواطنُ يطّرد فيها:

منها: أن يتوجه الطلب إلى ما قد وقع، كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ) (المائدة ١)، وقوله تعالى: (وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ) (النحل ٩١)، فالتقدير: أوفوا بمقتضى العقود، وأوفوا بمقتضى العهود، لـ (أنهما قد وقعا، فلا يُتصور فيهما نقضٌ ولا وفاءٌ، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما)[١٤٣].

ومنها: أن يتعلق الأمر أو النهي بذات، كما في قوله تعالى: (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ) (البقرة ١٧٢)، أي: حرّم أكل ذلك، وقوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاَتُكُمْ ...) (النساء ٢)، أي: الاستمتاع بهن. وقوله تعالى: (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) (النساء ١٦٠)، أي: حرمنا عليهم تناولها، لا أكلها فقط، ليتناول شرب ألبان الإبل[١٤٤].

---

١٤٠. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ص: ١٨٨.

١٤١. الإتقان في علوم القرآن، ٢/١٢٠.

١٤٢. التأويل النحوي، ١/٣٦٤.

١٤٣. مغني اللبيب، ص: ٥٨٥.

١٤٤. نفسه، ص: ٥٨٥.

ومنها: أن يستحيل الإسناد إلى الظاهر، كقوله تعالى: (وَجَاء رَبُّكَ) (الفجر ٢٢)، وقوله تعالى: (فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ) (النحل ٢٦)، أي: جاء أمر ربك، وأتى أمر الله.

وقد يكون في الكلام تقدير إضمار مضافين؛ مثل قوله تعالى على لسان السامريّ: (فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) (طه ٩٦)، أي: من أثر حافر فرس الرسول. وقوله تعالى: (تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ) (الأحزاب ١٩)، أي: كدَوَران عينِ الذي يغشى عليه من الموت. وقد تضمر ثلاثة أسماء كما في قوله تعالى: (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى) (النجم ٩) أي فكان مقدارُ مسافةِ قربِه مثلَ قاب قوسين(١٤٥).

ومن ناحية أخرى، كثيراً ما يكون الكلام محتملاً لإضمار المضاف مع الجزء الأول أو مع الثاني، كقوله تعالى: (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ) (البقرة ١٩٧)، وكقوله تعالى: (وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ) (البقرة ١٧٧)، فيحتمل في الآية الأولى أن يكون التقدير: الحجُّ حجُّ أشهرٍ معلومات، ويحتمل: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلومات. وفي الثانية يحتمل: ولكنّ ذا البر من آمن بالله، ويحتمل: ولكن البرَّ برُّ من آمن(١٤٦).

وابن هشام هنا يرجح التقدير الثاني الذي يجعل المضمر هو المضاف الثاني، أي «المضاف إليه ما قبله» على حد اصطلاح النحاة؛

---

١٤٥. الدر المصون، ١٠/٨٦.

١٤٦. انظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبري، ص: ٨٤ـ٩١

يقول ابن هشام: (إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما، فتقديره مع الثاني أولى)[١٤٧].

٢) إضمار التوابع

يشمل هذا الباب أنواع التوابع الأربعة؛ فبالنسبة لإضمار المعطوف، نلاحظ كثرته في القرآن الكريم.

ومن المواضع التي يطّرد فيها: «الاحتباك»، مثل قوله تعالى: (قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشَداً) (الجن ٢١)، أي: لا أملك ضرّاً ولا نفعاً ولا غيّاً ولا رشداً.

ومنها: أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم، فيكتفى بأحدهما عن الآخر، وذلك كقوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) (البقرة ٢)، أي: هدى للمتقين والكافرين، وكقوله تعالى: (بِيَدِكَ الْخَيْرُ) (آل عمران ٢٦)، أي: والشر، (وإنما اقتصر على ذكر الخير لأنه المطلوب في الدعاء، فلم يصرح إلا بما هو محبوبٌ لخلقه)[١٤٨].

ومنها: أن يكون بعد كلمة «بين»، كقوله تعالى: (لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِه) (البقرة ٢٨٥)، وقوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُواْ بِاللّٰهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ) (النساء ١٥٢)، (فالتقدير في الآيتين: بين أحد وأحد منهم)[١٤٩].

١٤٧. مغني اللبيب، ص: ٥٨٦.

١٤٨. تفسير القرطبي، ٤/٥٥.

١٤٩. مغني اللبيب، ص: ٥٩٠، والبحر المحيط، ٢/٣٦٥.

وأما إضمار النعت أو الصفة، فيأتي دون سابقه في الكثرة، ومنه قوله تعالى: (وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً) (الكهف ٧٩)، أي: كل سفينة صالحة، كما يدل عليه سياق الآية، لأن الخضر إنما خرق السفينة لئلا يأخذها الملك. وقوله تعالى: (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا) (الأحقاف ٢٥)، أي: كل شيء سلّطت عليه، أو كل شيء قابل للتدمير، بدليل تمام الآية: (فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ)، وكقوله تعالى: (قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ) (البقرة ٧١)، أي: جئت بالحق الواضح، (وإلا لكفروا بمفهوم ذلك)[١٥٠].

١٥٠. مغني اللبيب، ٥٩٠.

المبحث الثالث

إضمار الجُمَل

لا يقلّ هذا النوع شيوعاً عن إضمار المفردات، وقد ورد مطّرداً في مواضع:

منها: جملة القول، فقد تكرر إضمارها في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: (وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ) (البقرة ٦٣، والبقرة ٩٣)، أي: وقلنا لكم: خذوا، أضمر القول لتتوفر العناية بالمقول، إذ هو الغرض المقصود، وقوله تعالى: (الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) (آل عمران ١٩١).

ومنها: إضمار الجملة اكتفاءً بجملة مقابلة لها، كما في قوله تعالى: (لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ) (آل عمران ١١٣)، والتقدير: ومنهم أمة غير قائمة، فأضمرت الجملة الاسمية لدلالة المذكور عليها، وفي إضمارها تحقيرٌ للأمة التي أعرضت عن آيات

الله، وكقوله تعالى: (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) (فاطر ٨)، وكقوله تعالى: (أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ) (هود ٤٧)، أي: أفمن كان على بينة من ربه كمن هو على ضلالة، فأضمر المقابل تحقيراً لشأنه.

ومنها: التي تتضمن أمراً ذكر سببه قبلها، فيكتفي به عنها، وذلك كقوله تعالى: (فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً) (البقرة ٦٠)، وقوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً) (الأعراف ١٦٠)، وقوله تعالى: (فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ) (الشعراء ٦٣).

ففي كل هذه الآيات أضمرت جملة دل عليها السياق، والتقدير: فضرب بها فانفجرت، فضرب بها فانبجست، فضرب بها فانفلق. وقد دل هذا الإضمار على كمال سرعة الانفجار والانبجاس والانفلاق.

ومنها: إضمار الجملة المعطوف عليها، كما في قوله تعالى: (قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ) (الأعراف ١١٥)، التقدير: نعم إنّ لكم لأجراً وإنكم لمن المقربين، فهذه الجملة المضمرة دلت عليها الآية السابقة المتضمنة للسؤال، وكقوله تعالى: (قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً) (مريم ٤٦)، فقوله: واهجرني مليّاً، معطوف على جملة مضمرة، والتقدير: لئن لم تنته لأرجمنك، فاحذرني واهجرني مليّاً. وقد دل على هذه الجملة قوله: لأرجمنك، لأنه تهديد. وكقوله تعالى: (وَتَرَى الْفُلْكَ

مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ) (النحل ١٤)، التقدير: وترى الفلك مواخر فيه لتعبروا برحمته ولتبتغوا من فضله.

ومنها: جملة الحال، كما في قوله تعالى: (وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُون أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) (آل عمران ٤٤)، والتقدير: يلقون أقلامهم ينظرون أيهم يكفل مريم.

ويكثر ذلك بعد «كيف»، كما في قوله تعالى: (كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لاَ يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً) (التوبة ٨)، والتقدير: كيف يكون حالهم إن يظهروا عليكم وهم لا عهد لهم!

ومنها: الجملة الواقعة في جواب الشرط والقسم؛ فمن إضمار جواب الشرط قوله تعالى: (قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) (هود ٨٠) والتقدير: لو كان لي لالتجأت إليه. وأضمر هذا الجواب ليتناول كل ممكن.

وإضمار الجواب بعد «لو» كثير، ومنه قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى) (الرعد ٣١)، والتقدير: لكان هذا القرآن، وأضمر الجواب دلالة على أنه معلوم مشهور يستوي ذكره وإضماره.

أما إضمار جواب القسم، فمن أمثلته قوله تعالى: (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) (ص ١)، فالجواب مضمر، يمكن أن يقدر بـ: إنه لكلام معجز، وكذا قوله تعالى: (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) (ق ١)، يمكن أن يقدر بـ: لَتُبعثنّ، كما ترشد إليه الآيات الموالية في السورة.

وكما تضمر الجملة الواحدة، فقد ورد إضمار جمل متعددة؛

فمما أضمرت فيه جملتان، قوله تعالى: (فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى) (البقرة ٧٣)، والتقدير: فضربوه ببعضها فحيِيَ.

ومما أضمرت فيه ثلاث جمل، قوله تعالى: (قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى. قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا. أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي) (طه ٩١-٩٣)، والتقدير: فلما رجع موسى، ورآهم قد عبدوا العجل، قال: يا هارون.

ومما أضمر فيه أكثرُ من ذلك، قوله تعالى: (أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ. يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا) (يوسف ٤٥-٤٦)، والتقدير: فأرسلونِ إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسَلوه إليه، فأتاه، وقال له: يا يوسف.

ومثلها قوله تعالى: (اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ (٢٨) قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ) (النمل ٩٨)، التقدير: فذهب به، فألقاه إليهم، فأخذت الكتاب، فقرأته، فقالت: يا أيها الملأ.

ويلاحظ أن إضمار الجمل المتعددة أكثر ما يكون في القصص، نظراً لما فيها من الطول والتفاصيل التي يجرّ تتبعُها إلى إطناب غير محمود.

وبهذا القدر نكتفي من نماذج إضمار الجمل، لنختم به هذا الفصل الذي توخينا منه استعراض أمثلة ونماذج لكل نوع من أنواع الإضمار في القرآن الكريم.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن ما ذكر من الأمثلة لا يمثل أقل القليل

مما هو وارد في القرآن الكريم، والذي يتعذر استقصاؤه في مجلدات، فكيف في بحث موجز! ولكن حسبنا أن وضعنا مفاتيح الموضوع في يد القارئ ليقيس ما أضمرناه على ما ذكرناه، وما لا يُدرَك كلُّه لا يُترك جُلُّه.

ولذلك رأينا أن نجعل الفصل الموالي فصلاً نموذجيّاً، نستقصي فيه المواضع التي ورد فيها الإضمار على خلاف بين أصحاب القراءات السبع، فذلك هو صلب هذه الدراسة وعمادُها.

الفصل الثالث

الإضمار باختلاف القُرّاء السبعة
إحصاء وتوجيه

في هذا الفصل نصل إلى الموضوع الأهم الذي سنحاول فيه إحصاء المواضع التي اختلف فيها القراء في اختياراتهم، من بين الروايات التي وصلتهم بالتواتر عن النبيٍ صلى الله عليه وسلم، فكانت في قراءة بعضهم تتضمن إضماراً وفي القراءة الأخرى لا إضمار فيها، أو تكون متضمنة لإضمار عند الجميع، ولكن يختلف تقديره باختلاف القراءتين.

ولقد وددت في البدء أن يكون ترتيب هذا الفصل على طريقة سابِقِه، ولكن أسباباً موضوعية منعت من ذلك، منها اختلاف التقدير بين القراءتين إذا كانتا معا تتضمنان إضمارين، وكذا الاختلاف بين المعربين في تقدير الإضمار، وهو خلاف يتكرر كثيراً، لهذا فضلت ترتيب الموضوع على السور، تأسّياً بالمنهج المتبع في كتب القراءات.

وفي تناولنا لهذه المواضع المذكورة، نعزو الخلاف القرائي إلى أصحابه، معتمدين طريق التيسير للإمام الداني عثمان بن سعيد، مما تضمنته قصيدة «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع» المعروفة بـ«الشاطبية»، للإمام القاسم بن فيرُّه. ثم نستعرض التوجيه، مع التركيز على توجيه القراءة التي تتضمن الإضمار، معتمدين كتب التوجيه والتفسير، وخصوصاً منها التفاسير المهتمة بالبلاغة القرآنية.

سورة الفاتحة

١) قال تعالى: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (الفاتحة ٤).

في كلمة «مالك» قراءتان:

إحداهما بقصر الميم «ملك»، لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة، والقراءة الثانية بألف بعد الميم «مالك»، وهي لعاصم والكسائي[١٥١]. وإلى القراءتين أشار الإمام الشاطبي بقوله:

و«مالـكِ يـومِ الدين» روايهِ ناصـر

................................[١٥٢]

القراءة الأولى لا تتضمن إضماراً، وأما القراءة الثانية فقد قدر فيها أبو علي الفارسي إضمار المفعول به للدلالة عليه، وأن هذا المحذوف قد جاء مثبتاً في قوله تعالى: (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) (الانفطار ١٩)، فتقديره: مالكِ يومِ الدين الأحكامَ[١٥٣].

١٥١. التيسير للداني: ٢٧.

١٥٢. حرز الأماني، البيت: ١٠٨.

١٥٣. الحجة للفارسي: ١/٣٤.

ولا يحتاج القارئ تدقيقاً كبيراً ليلمح ذلك المنزع البلاغي الذي اقتضى إضمار المفعول في هذا المقام الهائل الذي لا يحكم فيه حاكم غير الله. يقول الفارسي: «وحسُن هذا الاختصاص، لتفرُّد القديم سبحانه في ذلك اليوم بالحكم»[١٥٤].

***

١٥٤. الحجة للفارسي: ١/ ٣٤.

سورة البقرة

٢) قال تعالى: (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) (البقرة ١٠).

في كلمة «يكذبون» قراءتان:

إحداهما: بفتح الياء وإسكان الكاف وتخفيف الذال: للكوفيين، والثانية: بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر[١٥٥]، وإلى القراءتين أشار الإمام الشاطبي بقوله:

وخـفّـفَ كوفٍ «يَكـذبون»، ويـاؤه
بفــتـحٍ، وللباقـيـن ضُـمَّ وثُـقِّـلا[١٥٦]

فعلى القراءة الأولى يكون الفعل من «كَذَب» اللازم، وليس فيه إضمار، وحجته أنه أشبه ما قبل الكلمة وما بعدها، فالذي قبلها مما يدل على الكذب: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ

١٥٥. التيسير، ٦٢.

١٥٦. حرز الأماني، البيت ٤٤٦.

وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) (البقرة ٨)، والذي بعدها: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) (البقرة ١٤)[١٥٧].

أما على القراءة الثانية فيكون الفعل من «كذَّب» المضعَّف المتعدي لمفعول واحد؛ ففيه إضمار المفعول، والتقدير: يكذِّبون النبي صلى الله عليه وسلم. وحجة هذه القراءة:

ا ـ من القرآن، قوله تعالى: (وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ) (الأنعام ٣٤).

ب ـ ومن الآثار، ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: إنما عوتبوا على التكذيب لا على الكذب.

ج ـ ومن المعنى، أن وصفهم بالتكذيب أبلغ في الذم، لأن كل مكذِّب كاذبٌ، وليس كل كاذب مكذباً[١٥٨].

***

٣) قال تعالى: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ) (البقرة ٨٣).

في كلمة «حسناً» قراءتان:

---

١٥٧. حجة القراءات لابن زنجلة، ص: ٨٨.

١٥٨. نفسه، ص: ٤٣.

إحداهما بفتح الحاء والسين، للأخوين حمزة والكسائي. أما القراءة الثانية فهي بضم الحاء وإسكان السين، وهي للباقين نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم[159]، قال الإمام الشاطبي:

وقُل «حَسَناً» شكراً، و«حُسْناً» بضمِّه
وساكِنه الباقون، واحسُنْ مُقَوَّلا[160]

فالقراءة الأولى تتضمن إضمار المفعول المطلق، والتقدير: قولوا للناس قولاً حَسَناً، فأضمر الموصوف لدلالة وصفه عليه، وحجة هذا الاختيار ورود هذا الأسلوب كثيراً في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: (وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ) (الرعد ٣) ولم يذكر الجبال، وقال: (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) (سبأ ١١) ولم يذكر الدروع[161]. «وهذه الصفة يكثر حذف موصوفها، نحو قولهم: «هذا حسن»، و«مررت بحسن»، و«رأيت حسنا»، وقلما يذكر معه الموصوف»[162]، فالتصريح بالقول هنا ينافي البلاغة لأنه مفهوم من قوله تعالى: (وقولوا).

أما القراءة الثانية ففي توجيهها احتمالان: أحدهما يقتضى إضماراً أكثر من ما في القراءة السابقة، فيكون التقدير فيها: «وقولوا

١٥٩. التيسير، ص: ٦٤.
١٦٠. حرز الأماني: البيت: ٤٦٤.
١٦١. حجة القراءات لابن زنجلة، ص: ١٠٠.
١٦٢. الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم الشيرازي، ١/ ٢٨٦.

للناس قولاً حُسْناً»؛ ففيه إضمار المفعول المطلق وإضمار المضاف مستغنى عنه بالمضاف إليه ومقاما مقامه[١٦٣]، والتوجيه الثاني ليس فيه إضمار وإنما «القول جعل (هو) الحسن نفسه على الاتساع، كقوله الخنساء:

تَرتعُ ما رتَعــتْ حـتى إذا ادَّكَـرتْ
فـإنـمـا هـــيَ إقـــبـالٌ وإدبـــارُ[١٦٤]

***

٤ـ٥) قال تعالى: (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة ١٠٦).

في هذه الآية خلافان يدخلان في موضوع دراستنا: الخلاف الأول في «ننسخ»؛ فقد قرأها ابن عامر الشامي «نُنسِخ» بضم النون الأولى وكسر السين. وقرأها الجمهور بفتحتين «نَنسَخ» قال في الحرز:

و«نَنسَخْ» به ضمٌّ وكسرُ كفى .....
...............................[١٦٥]

١٦٣. حجة القراءات لابن زنجلة، ص: ١٠٣.
١٦٤. الموضح لابن أبي مريم، ١/٢٨٦.
١٦٥. حرز الأماني، البيت رقم: ٤٧٥.

فبالنسبة لقراءة ابن عامر، تكون من الفعل الرباعي «أنسخ»؛ وهو يحتمل أن يكون بمعنى «نسخ» فيكون متعدياً إلى مفعول واحد ولا إضمار فيه، فيوافق في المعنى قراءة الجمهور، ويحتمل أن تكون الهمزة فيه للتعدية فيكون فيه إضمار المفعول الثاني، والتقدير: «ما نُنسِخْك يا محمد»، ثم حذف المفعول من النسخ. ومعناه: ما آمرك بنسخها أي بتركها، تقول: نسخت الكتاب وأنسخت غيري أي حملته على النسخ[١٦٦].

أما قراءة الجمهور فهي من «نَسخَ» إذا غيَّر الحكم، تقول: نسخ الله الكتاب ينسخه نسخا» ولا إضمار فيها.

الخلاف الثاني في «ننسها»:

فقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء: «ننسئها» بفتح أولها وبهمزة بعد السين، وقرأها الجمهور بضم النون وكسر السين من دون همزة، قال الإمام الشاطبي:

.... و«نُنـ
سِها» مثلُه مِن غيرِ همزٍ ذكتْ إلى[١٦٧]

أي أن أصحاب الرمزين: «ذ» و«إ» (وهم الكوفيون الثلاثة وابن عامر ونافع)، يقرأونها بما ضبطت به الكلمة السابقة وبدون همز.

١٦٦. حجة القراءات لابن زنجلة، ص: ١٠٩.
١٦٧. حرز الأماني، تكملة البيت السابق نفسه.

فعلى القراءة الأولى تكون من «نسأت الشيء» إذا أخرته، أي نؤخر حكمها، «وحجتهما أن ذلك من التأخير، فتأويله: ما ننسخ من آية فنبدل حكمها أو نؤخر تبديل حكمها فلا نبطله، نأتِ بخير منها...»[(١٦٨)].

وعليه فهذه القراءة لا إضمار فيها.

وأما القراءة الثانية فهي من «أنسى يُنسي»، والهمزة فيه للتعدية إلى مفعول أول تم إضماره، وتقدير الكلام: «نُنسكَها يا محمد» وحجة هذه القراءة موافقة قراءة أبي رضي الله عنه، كما قرأ سعد بن أبي وقاص: أو تنسها.

بل إن هذا المفعول المضمر قد ورد التصريح به في قراءة سالم مولى أبي حذيفة؛ «قال الكسائي: رأيت في مصاحفَ على قراءة سالم مولى أبي حذيفة: «ما ننسخ من آية أو ننسكها»[(١٦٩)].

وقبل أن ننتقل عن هذه الآية، نوضح أنه قد تحصل فيها للقراء السبعة ثلاث قراءات:

إحداهما انفرد بها ابن عامر: (ما نُنسِخ من آية أو نُنسِها)

الثانية لابن كثير وأبي عمرو: (ما نَنسَخ من آية أو نَنسَئْها)

الثالثة لنافع والكوفيين: (ما نَنسخْ من آية أو نُنسِها).

***

١٦٨. حجة ابن زنجلة: ١٠٩.

١٦٩. حجة الفارسي، ١/٣٦٥.

٦) قال تعالى: (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ) (البقرة ١١٦).

قرأ ابن عامر: «قالوا» بدون واو.

وقرأ الجمهور: «وقالوا» بالواو.

قال الإمام الشاطبي:

«عليمٌ وقالوا»: الواوُ الأُولى سقوطُها

و«كن فيكون»: النصبُ في الرفع كُفِّلا[١٧٠]

وحجة الفريقين هي موافقة كل منهم لمصحفه.

وأما الإضمار فإنه في قراءة ابن عامر؛ الذي أضمر واو العطف، وذلك «لأن الجملة ملابسة لما قبلها من قوله: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا) (البقرة ١١٤)»[١٧١]، فالذين قالوا اتخذ الله واحد، هم من جملة الذين تقدم ذكرهم في الآية السابقة. ومن أمثلة هذا في القرآن الكريم: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (البقرة ٣٩) أي وهم فيها خالدون.

****

---

١٧٠. حرز الأماني، البيت: ٤٧٥.

١٧١. حجة الفارسي، ١/٣٦٩.

٧) قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (البقرة ١١٧).

ورد قوله تعالى: «كن فيكون» في ثمانية مواضع، اثنان منها بالرفع اتفاقاً؛ وهما موضع آل عمران الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ. الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ (آل عمران ٥٩-٦٠)، وموضع الأنعام: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام ٧٣).

أما المواضع الستة المختلف فيها: فأحدها موضع البقرة المذكور آنفاً، والثاني موضع آل عمران الأول: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (آل عمران ٤٧)، والثالث: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (النحل ٤٠)، والرابع: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (مريم ٣٥)، والخامس: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (يس ٨٢)، والسادس: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (غافر ٦٨).

ففي هذه المواضع الستة قرأ ابن عامر بالنصب، منفرداً في أربعة

منها، ووافقه الكسائي في موضعيْ النحل ويس. وأما الجمهور فقرأ الجميع بالرفع، قال الإمام الشاطبي:

....

«وكن فيكون»: النصب في الرفع كُفِّلا
وفي آل عمرانٍ في الأُولى ومريم
وفي الطَّول عنًهُ، وهْو باللفظِ أُعمِلا
وفي النحل معْ ياسينَ بالعطفِ نصبُه
كفى راوياً وانقادَ معناه يَعمَلا[١٧٢]

ولنبدأ بتوجيه قراءة الجمهور التي تتضمن إضماراً على أحد احتمالين:

- أن تكون مستأنفة.. والتقدير: «فهو يكون»[١٧٣]، على إضمار المبتدأ.

- أو تكون عطفاً على «يقول» قبلها، فلا إضمار فيها، وهذا الاحتمال الثاني يستثنى منه موضعا النحل ويس، فليس فيهما في حال الرفع سوى الإضمار، لأن الفعل قبلهما منصوب.

وأما قراءة ابن عامر بنصب المواضع الستة، فلا إضمار فيها وإنما هي «جواب على لفظ «كن»، لأنه جاء بلفظ الأمر وإن لم يكن أمراً

---

١٧٢. حرز الأماني، الأبيات: ٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧.

١٧٣. الموضح لابن أبي مريم، ١/٢٩٧، وتفسير الرازي، ٤/٣٠، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط، ١/١٥٢.

في الحقيقة، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء، نحو «ائتني فأكرمك»؛ إذ المعنى: «إن تأتني أكرمْك، وهنا لا ينتظم ذلك إذ يصير المعنى إن يكنْ يكنْ»[١٧٤].

وعليه يكون هذا النصب بإضمار «أن» الناصبة.

وأما الكسائي فيبدو أنه إنما راعى العطف؛ فوافق الجمهور في ما كان قبله فعل مرفوع فرفع، ووافق ابن عامر في ما قبله فعل منصوب فنصب.

وبالنسبة للموضعين المتفق على الرفع فيهما؛ فلا إضمار فيهما لأن كلّاً منهما ورد معه فاعله، فكوّنا جملة تامة. ففي الأول: (كُنْ فَيَكُونُ. الْحَقُّ): فالحق هو الفاعل. وفي الثاني: (كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ): فـ«قولُه» هي الفاعل.

وقبل أن نغادر هذه الفقرة، لا بد أن نقف مع الإمام ابن مجاهد في تخطئته لقراءة ابن عامر التي انفرد بها، حيث قال في موضع البقرة: «فقرأ ابن عامر وحده «كن فيكونَ» بنصب النون، قال أبو بكر: «وهو غلط»[١٧٥]، وفي آل عمران: «وهو وهم»[١٧٦]، وفي مريم: «وهذا خطأ في العربية»[١٧٧]، وأما موضع غافر فلم يذكره هو ولا تلميذه الفارسي، الذي تولى توضيح موقف شيخه فأسهب في تضعيف هذه القراءة

١٧٤. البحر المحيط لأبي حيان، ١/٥٨٦.

١٧٥. السبعة لابن مجاهد، ص: ١٦٩.

١٧٦. نفسه، ص: ٢٠٦-٢٠٧.

١٧٧. نفسه، ص: ٤٠٩.

وردها، وملخص كلامه أن ابن عامر نصب هذا الفعل على أنه جواب الأمر، بينما لفظة «كن» هنا ليست بأمر[١٧٨]، ولكنه فيما بعد رجع يتلمس له وجهاً كالذي وجه به أبو حيان، وقد قدمناه.

وقد كفانا أبو حيان مؤونة الدفاع عن هذه القراءة المتواترة؛ على شدةٍ في نبرته، حيث قال: «وحكى ابن عطية عن أحمد بن موسى (هو ابن مجاهد) في قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي - بعدُ - قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية. فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثّم الذي يجر قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»[١٧٩].

ومن المفيد أن نورد هنا أوجه الوقف في هذه المواضع، لأنها تختلف باختلاف التقدير من إضمار وعدمه.

قال الإمام الداني: (فإنما يقول له كن) كافٍ إذا رفع «فيكون» على الاستئناف، بتقدير: «فهو يكون»، ولم يُنسق على «يقول»، ومن قرأ «فيكون» بالنصب على جواب الأمر بالفاء لم يقف على «كن»، لتعلق ما بعده به من حيث كان جواباً له (...) «فيكون»: تامٌّ على القراءتين»[١٨٠].

***

١٧٨. حجة الفارسي، ١/٣٧١.

١٧٩. البحر المحيط، ١/٥٨٦.

١٨٠. المكتفى في الوقف والابتدا للداني، ١/١٧٢.

٨)ـ قال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) (البقرة ٢١٩).

الخلاف الذي يهمنا في هذه الآية وارد في كلمة «العفو»، فقد قرأها بالرفع أبو عمرو بن العلاء وقرأها بالنصب الجمهور. يقول الإمام الشاطبي:

«قل العفو» للبصريِّ رفعٌ ....

..................................[١٨١]

وقراءة الجمهور تؤخذ من عكس الرفع الذي هو النصب، على اصطلاح الناظم. على أن الفارسي نقل الرفع عن ابن كثير في وجه، إلا أنه استدرك: «والذي عليه أهل مكة الآن النصب»[١٨٢].

الخلاف بين القراءتين ليس في أصل الإضمار؛ ففي كل منهما إضمار، ولكن الخلاف في نوع الإضمار.

فعلى قراءة الرفع يكون من إضمار المبتدأ أي: «الذي ينفقون العفو»، وذلك على جعل «ما» مبتدأً و«ذا» خبرها، وهي في موضع «الذي»، كأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فجاء الجواب على معنى لفظ السؤال[١٨٣].

١٨١. حرز الأماني، رقم البيت: ٥٠٩.

١٨٢. حجة الفارسي، ١/٤٣٤.

١٨٣. معاني القرآن للأخفش، ١/١٨٥.

وحجته ورود مثل هذا التركيب في قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (النحل ٢٤)، برفع «أساطير» على تقدير: الذي تزعمون أنه أنزله ربكم هو أساطير الأولين[١٨٤].

أما قراءة الجمهور بالنصب فالمضمر فيها جمَلٌ فعليةٌ؛ أي «ينفقون العفو» أو «أنفقوا العفو»، وذلك على جعل «ماذا» كلها اسما واحدا، بمعنى الاستفهام، بمنزلة «ما» أي «أي شيء ينفقون»، فخرج الجواب أيضا على لفظ السؤال منصوبا.

وحجة الجمهور أيضا من القرآن لا يفصلها عن حجة البصري سوى ست آيات، في قوله تعالى: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (النحل ٣٠) أي أنزل خيرا[١٨٥].

***

٩) قال تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ

١٨٤. حجة ابن زنجلة، ١/ ١٣٣.

١٨٥. نفسه، ١/ ١٣٣.

إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُواْ اللهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (البقرة ٢٣٣).

وقال تعالى: (وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) (الروم ٣٩).

اختلفوا في قوله تعالى: «آتيتم» في الآيتين:

فقرأها ابن كثير: «أتيتم» بالقصر.

وقرأها الجمهور: «آتيتم» بالمد.

قال الإمام الشاطبي:

وقصرُ «أتيتم مِن رباً» و«أتيتمُ»
هنا: دار وجهاً ليس إلا مبجلا[186]

في كلتا القراءتين إضمار ولكن التقدير يختلف؛

ففي قراءة الجمهور إضمار مفعولَيْ «آتيتم» بمعنى أعطيتم؛ «فهي تتعدى لاثنين أحدهما ضمير يعود على «ما» الموصولة، والآخر ضمير يعود على المراضع، والتقدير: ما آتيتموهن إياه، فـ «هن» المفعول الأول، والعائد هو الثاني»[187].

وأما قراءة القصر فيحتمل أن تكون بمعنى «جئتم به»، وعليه

١٨٦. حرز الأماني، رقم البيت: ٥١٢.

١٨٧. الدر المصون للسمين الحلبي، ١/٤٧٤.

يكون فيه إضمار العائد المجرور بحرف الجر، «والتقدير: إذا سلمتم ما أتيتم به»[١٨٨]، ويحتمل أن يكون بمعنى «فعلتم»، كقول زهير:

وما كـان من خـيـر أتـوه فـإنـما
تـوارثـه آبـاءُ آبـائـهـم قـبـلُ[١٨٩]

والتقدير: ما أتيتم نقده أو إعطاءه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو عائدُ الموصول، فصار: «أتيتموه» أي جئتموه، ثم حذف عائد الموصول»[١٩٠].

***

١٠) قال تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ منكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (البقرة ٢٤٠).

قرأ نافع وابن كثير وشعبة والكسائي: «وصية» بالرفع، وقرأ الباقون «وصية» بالنصب، قال الإمام الشاطبي:

«وصـيةً» ارفعْ صـفوُ حِرْميِّه رِضـىً
..................................[١٩١]

١٨٨. حجة ابن زنجلة، ص: ١٣٧.

١٨٩. الديوان، ١١٥.

١٩٠. الدر المصون، للسمين الحلبي، ١/٤٧٥.

١٩١. حرز الأماني، رقم البيت: ٥١٤.

فبالنسبة لقراءة الرفع؛ فيها عدة أوجه، أحدها لا إضمار فيه، وهو أن تكون مبتدأً خبرُه: «لأزواجهم»، وأما على الإضمار فيمكن إعرابها: مبتدأ خبره مضمر، تقديره: «فعليهم»، أو تعرب نائب فاعل، والتقدير: «كتب عليهم وصية»[١٩٢].

وأما قراءة النصب ففيها الإضمار على اختلاف التقديرات، والمضمر فعل ناصب؛ إما أن يقدر: ولْيوصِ الذين أو ألزم الذين يتوفون وصية، أو «يوصون وصية»[١٩٣].

***

١١) قال تعالى: (مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (البقرة ٢٤٥)، وقال تعالى: (مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ) (الحديد ١٠).

قرأ «يضعفه» بالرفع والتشديد: ابن كثير

وقرأ «يضاعفُه» بالرفع والمد: نافع وأبو عمرو والأخوان.

وقرأ «يضعِّفَه» بالتشديد والنصب ابن عامر.

وقرأ «يضاعفَه» بالنصب والمد: عاصم.

قال الإمام الشاطبي:

١٩٢. تفسير الرازي، ١/١٧١، والدر المصون، ١/٥٠٢.

١٩٣. تفسير الرازي، ٣/١٧٠.

«يضاعفَه» ارفعْ في الحديد وهاهُنا

سما شكره، والعينُ في الكل ثُقِّلا

كما دار، واقْصرْ ....

..............................[194]

ففي الكلمة جهتان للخلاف، ولكن التي تعنينا هي جهة الإعراب؛ الرفع والنصب.

أما النصب فهو على جواب الاستفهام في قوله تعالى: «من ذا الذي...»[195].

وأما الرفع ففيه وجهان أحدهما لا إضمار فيه، وهو أن يكون معطوفاً على «يقرض».

والوجه الثاني فيه الإضمار، وذلك أن يكون كلاما مستأنفا، أي «فهو يضاعفه». وعلى هذا الوجه يكون فيه إضمار المبتدأ[196].

***

١٢) قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (البقرة ٢٧٩).

قرأ عاصم من رواية شعبة والإمام حمزة: «فآذنوا» بالمد وكسر

١٩٤. حرز الأماني، رقم البيت: ٥١٧.

١٩٥. حجة ابن زنجلة، ص: ١٣٩.

١٩٦. الموضح لابن أبي مريم، ١/٣٣٤.

الذال. وقرأ الباقون بفتح الذال وهمز ساكن بدون مد، وهم على أصولهم في الهمز. قال الإمام الشاطبي:

وقُلْ «فأذَنُوا» بالمدِّ واكسرْ فتىً صفا

..................................[197]

ففي قراءة الجمهور لا إضمار، لأن المعنى: «فاعلموا أنتم»، وفي قراءة شعبة وحمزة إضمار مفعول به، والتقدير: فآذنوهم، أي أعلموهم، «فالمفعول هنا محذوف»[198]. وقد أثبت هذا المفعول المحذوف هنا في قوله تعالى: (فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ) (الأنبياء ١٠٩)

***

١٣-١٤) قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ

١٩٧. حرز الأماني، رقم البيت: ٥٣٩.

١٩٨. الدر المصون، ١/٦٤٠.

الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ وَلاَ تَسْأَمُوْاْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيرًا أَو كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللّهِ وَأَقْومُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (البقرة ٢٨٢).

وحيث إن الشاطبي ذكر مع هذا الموضع موضعاً شبيهاً به في النساء، فلا بد من ذكره هنا، وذلك في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) (النساء ٢٩).

في موضع البقرة قرأ عاصم وحده بنصب «تجارة» و«حاضرة»، وقرأ الباقون بالرفع.

وفي موضع النساء قرأ الكوفيون بنصب «تجارة» والباقون بالرفع.

قال الإمام الشاطبي:

«تجارةً» انصبْ رفعَه في النِّسـا ثوى
و«حـاضـرةً» معْها هـنا عـاصـمٌ تلا[١٩٩]

فأما قراءة الرفع فعلى أنّ «كان» تامة بمعنى: «أن تقع تجارة».

---

١٩٩. حرز الأماني: رقم البيت: ٥٤٢.

وأما قراءة النصب ففيها إضمار اسم كان، وتقديرُه: إما «المبايعة» المفهومة من الآيات السابقة، وإما «إلا أن تكون التجارةُ تجارةً»[٢٠٠].

***

١٥) قال تعالى: (لِّلّهِ ما فِي السَّمَاوات وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة ٢٨٤).

قرأ ابن عامر وعاصم: «فيغفر ويعذب» بالرفع في الفعلين.

وقرأ الباقون بجزم الفعلين. يقول الإمام الشاطبي:

....

... و«يغفرْ» معْ «يعذبْ» سما العُلا

شــذى الجـزمِ ....

..................................[٢٠١]

فمن جزم عطفهما على «يحاسبْكم» الذي هو جواب الشرط، ومن رفع فقد أضمر مبتدأ؛ والتقدير: فهو يغفر...[٢٠٢]، كما في الفقرة السابقة.

***

٢٠٠. – المحرر الوجيز لابن عطية، ١/٢٨٢.

٢٠١. حرز الأماني، رقم البيت: ٥٤٣ و٥٤٤.

٢٠٢. حجة ابن زنجلة ١٥٢.

سورة آل عمران

١٦) قال تعالى: (شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللّهِ فَإِنَّ اللّهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ) (آل عمران ١٨-١٩).

انفرد الإمام الكسائي بفتح الهمزة من «إن»، وكسرها الباقون.

قال الإمام الشاطبي:

....

...... «إنَّ الدينَ» بالفتح رُفِّـلا[٢٠٣]

فعلى قراءة الجمهور يكون ذلك استئنافا وتأكيدا للجملة الأولى[٢٠٤]، ولا إضمار فيه.

وعلى قراءة الكسائي ففيها أوجه:

---

٢٠٣. حرز الأماني، رقم البيت: ٥٤٨.

٢٠٤. البحر المحيط، ٣/٦٧.

منها أن تكون الجملة بدلاً من الجملة قبلها «فلا يكون فيه إلا إضمار الباء قبل «أن»، وهي مضمرة أيضاً مع الأولى»[٢٠٥]، أو يكون المصدر المنسبك من «أن» والفعلِ مفعولاً لفعل مضمر معطوف على الجملة السابقة، والتقدير: «وشهد أن الدين ...»[٢٠٦]، أو «يكون الكلام في موضع المعمول لـ «الحكيم» مع إسقاط حرف الجر، أي بـ«أن الدين...»، لأن الحكيم فعيل للمبالغة، كالعليم والسميع والخبير... والتقدير: لا إله إلا هو الحاكم بأن الدين...»[٢٠٧].

فقراءة الكسائي -إذن- إما أن تكون على إضمار حرف الجر أو إضمار الفعل.

***

١٧) قال تعالى: (وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الأَكْمَهَ والأَبْرَصَ وَأُحْيِـي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) (آل عمران ٤٩).

قرأ نافع: «إني أخلق» بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بالفتح، قال الإمام الشاطبي:

٢٠٥. الموضح لابن أبي مريم، ١/ ٣٦٤.

٢٠٦. حجة ابن زنجلة، ص: ١٥٨.

٢٠٧. انظر: البحر المحيط، ٣/ ٦٩.

....

وبالكسر «أنّي أخلقُ» اعتاد أفصلا[٢٠٨]

أما قراءة نافع فيحتمل أن تكون من إضمار القول؛ أي: ورسولا إلى بني إسرائيل يقول لهم إني (...) أو تكون على التفسير للآية، أو على الاستئناف[٢٠٩].

وأما قراءة الجمهور فيمكن أن تكون من إضمار المبتدأ، والتقدير: والآية أني أخلق..، ويحتمل أن تكون بدلا من الآية أو من قوله «أني قد جئتكم».

ويترتب على اختلاف التقديرات اختلافُ الوقف في الآية، فـ «من قرأ بكسر الهمزة وقف قبلها وابتدأ بها، هذا إذا قطعها مما قبلها واستأنفها، فإن جعلها تفسيرا للآية لم يقف قبلها ولا يبدأ بها لتعلقها بها تعلق الصفة بالموصوف من جهة البيان»[٢١٠]. وأما من قرأ بالفتح فعلى البدلية «لم يقف قبلها ولا يبدأ بها»[٢١١].

وعلى هذا الوجه اقتصر الداني، ويمكن أن نضيف أنه على وجه الإضمار يوقف قبلها ويبتدأ بها.

***

---

٢٠٨. حرز الأماني، رقم البيت: ٥٥٧.

٢٠٩. البحر المحيط، ٣/١٦٣.

٢١٠. المكتفى في الوقف والابتدا للإمام الداني، ٢٠١.

٢١١. نفسه.

١٨) قال تعالى: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللهِ وَلَـكِن كُونُواْ رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ) (آل عمران ٧٩).

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: «تعلمون» بفتح فسكون وفتح اللام مخففا، وقرأ الباقون: «تعلمون» بضم ففتح وكسر اللام مشددا.

يقول الإمام الشاطبي:

وضُمَّ وحرِّكْ «تَعلَمون الكتاب» مع
مشـددةٍ مـن بعـدُ بالكسـر ذُلِّـلا[٢١٢]

فالقراءة الأولى لا إضمار فيها لأن الفعل لازم.

وأما القراءة الثانية ففيها إضمار المفعول به، أي: «تُعلمون الناسَ الكتابَ»[٢١٣].

احتج أصحاب القراءة الأولى بأنها مثل «تَدرُسون»، واحتج الآخرون بأن التعليم أبلغ في المدح من العلم، لأن المعلم لا يكون معلماً حتى يكون عالماً.

***

٢١٢. حرز الأماني، رقم البيت: ٥٦٣.

٢١٣. حجة ابن زنجلة، ١٦٧.

١٩) قال تعالى: (بَلَى إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَـٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلآئِكَةِ مُسَوِّمِينَ) (آل عمران ١٢٥).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم «مسوِّمين» بكسر الواو، وقرأ الباقون بفتح الواو. قال الشاطبي:

وحقٌّ نصيرٍ كسرُ واوِ «مسوِّميـ
ـن» ....[٢١٤]

فالقراءة الأولى جاءت على صيغة اسم الفاعل؛ مِن «سوَّم الشيءَ» جعل له سومة، وهي «العلامة تكون على الشاة وغيرها، يجعل عليها لون يخالف لونها لتُعرف»[٢١٥]. وعلى هذا يكون في الآية إضمار المفعول به، والتقدير: مسوِّمين خيولَهم أو مسوِّمين أنفسَهم.

وقد احتج أصحاب هذه القراءة بما رواه الطبري: «عن عمير بن إسحاق قال: إن أولَ ما كان الصوفُ ليومئذ -يعني يومَ بدر- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تسوَّموا فإن الملائكة قد تسوَّمت»[٢١٦]، وبالأثر الوارد «أن الملائكة نزلوا متعممين بعمائم صفر»، ففي الخبر إضافة الاعتمام إليهم ولم يقل معمَّمين فيكونوا مفعولين[٢١٧].

٢١٤. حرز الأماني، رقم البيت: ٣٦٩.

٢١٥. البحر المحيط، ١٢٧/٣.

٢١٦. تفسير الطبري: ٤٢٧/٣، والحديث مرسل لأن عميرا تابعي، وقال ابن معين ثقة، وقال أيضا: لا يساوي حديثه شيئاً، ولكن يكتب حديثه.

٢١٧. حجة ابن زنجلة، ١٧٣.

هذا إذا جعلنا تقدير المفعول المضمر «أنفسَهم»، أما إذا قدرناه «خيلهم»، فيشهد لذلك قول مجاهد: «كانوا سوَّموا نواصيَ خيولهم الصوفَ الأبيض»[٢١٨]، وقوله أيضا: «مسوِّمين: معلِّمين، مجزوزةً أذناب خيلهم ونواصيها، فيها الصوف أو العهن، وذلك التسويم»[٢١٩].

وأما قراءة الفتح فجاءت على صيغة اسم المفعول ولا إضمار فيه، ومعناه: مرسَلين «أي سوَّمهم الله تعالى، بمعنى أنه جعلهم يجولون ويجرون للقتال»[٢٢٠].

***

٢٠) قال تعالى: (وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ) (آل عمران ١٣٣).

قرأ نافع وابن عامر «سارعوا» من غير واو قبل الأمر، وقرأ الباقون بالواو. قال الإمام الشاطبي:

....

قل «سارعوا» لا واوَ قبلُ كما انجلى[٢٢١]

---

٢١٨. نفسه.

٢١٩. تفسير الطبري، ٣/٤٢٧.

٢٢٠. البحر المحيط، ٣/٣٣٥.

٢٢١. حرز الأماني، البيت السابق.

ففي قراءة نافع وابن عامر إضمارُ حرفٍ هو واو العطف، وحجتهما هي موافقة مصحفيهما، إضافةً إلى «أن الجملة الثانية مستغنية عن عطفها بالواو، لالتباسها بالجملة الأولى كقوله تعالى: (سيَقولونَ ثلاثةٌ رابعُهُمْ كلبُهُمْ) (الكهف ٢٢)»[٢٢٢]، فجعل قوله «سارعوا» وقوله «أطيعوا الله» كالشيء الواحد، ولقرب كل واحد منهما من الآخر في المعنى أسقط العاطف[٢٢٣].

وأما قراءة الواو فهي أيضا موافقة للمصاحف الأخرى، والواو فيها للعطف. والتقدير: وأطيعوا الله والرسول وسارعوا[٢٢٤].

وقد تقدم نظير هذه المسألة في الفقرة «٦».

***

٢٢٢. الموضح لابن أبي مريم، ١/٣٨٣.

٢٢٣. تفسير الرازي، ٥/٥.

٢٢٤. نفسه.

سورة النساء

٢١) قال تعالى: (يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ...) (النساء ١١).

قرأ الإمام نافع برفع «واحدة»، والباقون بنصبها. يقول الإمام الشاطبي:

....

.... نافعٌ بالرفع «واحدة» جلا[٢٢٥]

فعلى قراءة نافع تعتبر «كان» تامة و«واحدة» فاعلها، ولا إضمار. وعلى قراءة الجمهور «كان» ناقصة و«واحدة» خبرها، واسمها مضمر، تقديره: وإن كانت المتروكة واحدة[٢٢٦]، أو إن كانت البنت واحدة[٢٢٧].

٢٢٥. حرز الأماني، رقم البيت، ٥٨٨.

٢٢٦. حجة الفارسي، ٢/٦٩، والموضح لابن أبي مريم، ١/٤٠٥.

٢٢٧. حجة ابن زنجلة، ص: ١٩٢.

وحجة الجمهور تشبيه الجملة بما قبلها: أي قوله تعالى: (فإن كن نساء). وقد تقدم نظير هذه الآية في الفقرة «١٣».

***

٢٢-٢٣) قال تعالى: (وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مِّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلاَ مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (النساء ٢٥).

في هذه الآية موضعان من الإضمار:

أحدهما في «المحصنات»؛ حيث قرأ الإمام الكسائي «المحصنات» بالتعريف «ومحصنات» بالتنكير بكسر الصاد في جميع القرآن، سوى الموضع الأول في الآية التي قبل هذه، فقرأه بالفتح.

وقرأ الجمهور بالفتح مطلقاً.

ورغم أن الموضع الأول متفق عليه، فإن المؤلفين عادة يذكرون الخلاف عنده وقد فصلت ذكره في الموضع الثاني لأنه هو محل الشاهد.

يقول الإمام الشاطبي:

وفي «محْصَناتٍ» فاكسرِ الصادَ راوياً
وفي «المحصَنات» اكسرْ له غيرَ أوَّلا[228]

وقد وردت «المحصنات» في سبعة مواضع:

- النساء، الآية: ٢٤.
- النساء، الآية: ٢٥ (مرتين).
- المائدة، الآية: ٥ (مرتين).
- النور، الآية: ٤.
- النور، الآية: ٢٥.

ووردت «محصنات» في موضع واحد في آيتنا التي بين أيدينا.

جاءت قراءة الكسائي بكسر الصاد على صيغة اسم الفاعل، وقد أضمر بعدها المفعول به، والتقدير: المحصِنات أنفسهن بالعفاف أو التزوج، تقول العرب: أحصنت المرأة فهي محصنة إذا حفظت نفسها وفرجها[229].

وأما قراءة الجمهور فعلى اسم المفعول، أي المحصنات من قبل أزواجهن، وقد اتفقوا على الفتح في الموضع الأول لأن المراد به المتزوجات؛ «بدليل أنه تعالى عطف المحصنات على المحرمات، فلا

---

٢٢٨. حرز الأماني، البيت رقم: ٥٩٦.
٢٢٩. حجة ابن زنجلة، ص: ١٩٦.

بد وأن يكون الإحصان سببا للحرمة، ومعلوم أن الحرية والعفاف والإسلام لا تأثير له في ذلك، فوجب أن يكون المراد منه المتزوّجة؛ لأن كون المرأة ذات زوج له تأثير في كونها محرمة على الغير»[٢٣٠].

والموضع ِ الثاني هو قوله تعالى: «أحصن» فقد قرأها شعبة والأخوان: «أَحصن» بفتح الهمزة والصاد على البناء للمعلوم، وكما فعلوا في «أحل» التي قبلها.

وقرأ الباقون بضم وكسر في الفعلين، ولهذا جمع الشاطبي الكلمتين في قوله:

وضـمٌّ وكسـرٌ في «أَحـلَّ» صحــابُه
وُجوهٌ، وفي «أَحصنَّ» عن نفر العُلا[٢٣١]

والذي يهمنا هو فعل «أحصن»؛ حيث إنه على قراءة «صحبة» يكون شبيها بالكلمة السابقة «المحصنات»، إذ هو فعلها، فعلى هذا يكون فيه إضمار المفعول به، والتقدير: «فإذا أحصن أنفسهن بالتزويج»[٢٣٢].

وأما على قراءة الجمهور بإسناد الفعل للمجهول، فلا إضمار فيه، وإنما الضمير المستتر قائم مقام الفاعل.

***

٢٣٠. تفسير الرازي، ١٠/٤١.

٢٣١. حرز الأماني، رقم البيت: ٥٩٧.

٢٣٢. البحر المحيط، ٣/٥٩٩.

٢٤) قال تعالى: (إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا) (النساء ٤٠).

قرأ الحرميان برفع «حسنة»، والباقون بالنصب. قال الإمام الشاطبي:

وفي «حسنهْ» حِرمِيٌّ رفعٍ ....

................................[٢٣٣]

فعلى قراءة الحرميين «كان» تامةٌ و«حسنةٌ» فاعلُها، فلا إضمار.

وعلى قراءة الجمهور «حسنة» خبر كان، أضمر اسمها، والتقدير: وإن تكن الذرة حسنة.

وهذه الفقرة مثل سابقتها.

***

٢٣٣. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٠٠.

سورة المائدة

٢٥) قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ (المائدة ٥٣).

هذا الموضع مما اجتمع فيه خلاف القراءة وخلاف المصاحف، فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر بغير واو في أول الآية، والباقون بالواو، وهم البصري والكوفيون. ومن ناحية أخرى قرأ البصري بنصب اللام مِن «يقول» والباقون برفعها. يقول الإمام الشاطبي:

وقبل «يقـول» الواوُ غصـنٌ، ورافِـعٌ
سوى ابنِ العَلا ....[٢٣٤]

وقد سبق نظير هذه الآية في الفقرة «٦» والفقرة «١٩».

ففي قراءة الجمهور عطف جملة على أخرى بالواو لأنه في مصاحفهم.

٢٣٤. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٠٠.

وفي قراءة نافع والابنَيْن إضمارُ حرف العطف، لأن في الجملة الثانية ملابسة للجملة الأولى؛ ذلك لأن «الذين يسارعون» وقالوا «نخشى»، و«يصبحوا»، هم الذين قيل فيهم: (أهؤلاء الذين اقسموا)»(٢٣٥).

هذا على رفع «يقول»، أما على نصبها -أي قراءة البصري- فيكون من عطف الفعل على الفعل فقط، فنصب «يقول» عطفاً على «يأتي»، وإن كان غير ممكن ذلك بحسب الظاهر، وإنما هو على التوهم، قال أبو حيان: «إذ معنى «فعسى الله أن يأتي» معنى «فعسى أن يأتي الله»، وهذا الذي يسميه النحويون العطف على التوهم، يكون الكلام في قالبٍ فيقدره في قالب آخر»(٢٣٦).

***

٢٦) قال تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ) (المائدة ٧١).

قرأ البصري والأخوان برفع الفعل «تكون» والباقون بنصبه. يقول الإمام الشاطبي:

٢٣٥. البحر المحيط، ٤/٢٩٤، وانظر: الموضح لابن أبي مريم، ٣/٤٤٣.
٢٣٦. البحر المحيط، ٤/٢٩٥.

.... «وتكونَ» الرفعُ حجَّ شهودُه

.................................(٢٣٧)

فعلى القراءة الأولى تضمنت الآية إضمار اسم «أنْ»، وأصلُها «أنَّ» الثقيلة، والقاعدة أنها إذا خففت صارت الجملة بعدها خبرها، وأضمر اسمها ضمير شأن، قال ابن مالك في الخلاصة:

وإن تخففْ «أنَّ» فاسـمُها اسْـتكنْ
والخبرَ اجـعلْ جـملةً من بعد «أنْ»

فالتقدير على هذا: أنَّه لا تكونُ فتنة[٢٣٨].

وأما قراءة الجمهور فلا إضمار فيها، فـ «تكون» «منصوبة بـ«أن» الناصبة للمضارع، وهو على الأصل»[٢٣٩].

ويجدر التنبيه إلى أن «كان» هنا تامة، أي: تقع فتنة[٢٤٠].

***

٢٧) قال تعالى: (إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ

٢٣٧. حرز الأماني، رقم البيت: ٥٢٤.
٢٣٨. حجة ابن زنجلة: ٢٣٣.
٢٣٩. البحر المحيط، ٤/٣٢٧.
٢٤٠. المصدر نفسه.

يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (المائدة ١١٢).

انفرد الإمام الكسائي بقراءة «تستطيع» بتاء المخاطب و«ربك» بالنصب، وقرأ الجمهور «يستطيع» بالياء وربك بالرفع، قال الإمام الشاطبي:

وخـاطَـبَ في «هـل يستطيع» رواتُه
و«ربّك» رفـعُ الباء بالنصـب رتـلا[٢٤١]

قراءة الجمهور لا إضمار فيها، وإنما الفعل مسند إلى «ربك»، وهو فاعله.

أما قراءة الإمام الكسائي فلا يتضح معناها إلا بتقدير شيء مضمر، لكن هل هو فعل أو اسم؟

يرى الأخفش أنه فعل، ولذا يقدره: «هل تستطيعُ أن تدعوَ ربَّك»[٢٤٢].

ويقدره الأكثرون اسماً مضافاً: «هل تستطيع سؤالَ ربك»[٢٤٣]

ومما يحتج به لقراءة الإمام الكسائي الحديثُ الذي أخرجه الترمذي في جامعه عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (هل تَّستطيع ربَّك) فأدغم لام «هل» في تاء «تستطيع»، ونصب باء «ربك»،

٢٤١. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٣٠.
٢٤٢. معاني القرآن للأخفش، ١/٢٩٢.
٢٤٣. الموضح لابن أبي مريم، ١/٤٥٥، وحجة ابن زنجلة، ص: ٢٤١.

وقرأ: (هل تَّستطيعُ ربَّك أن يُنزِّل علينا مائدةً منَ السماءِ).

ولكن الإمام الترمذي يعلق على الحديث بقوله: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث رِشدين، وإسناده ليس بالقوي، ورشدين بن سعد وعبد الرحمن الإفريقي يضعفان في الحديث[٢٤٤].

بيد أن ذكر الحديث إنما هو للاستئناس؛ حيث إن القراءة ثابتة بالتواتر، وهي غنية عن الاحتجاج لها بالأحاديث.

***

٢٤٤. الجامع الكبير للإمام الترمذي، ٥/٥٠، رقم الحديث ٢٩٣٠، وهو في الطبراني الكبير ٢٠ رقم ١٢٨.

سورة الأنعام

٢٨) قال تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) (الأنعام ٢٣).

قرأ الأخوان بنصب «ربنا»، وقرأ الباقون بجرها. يقول الإمام الشاطبي:

.... وبا «ربنا» بالنصب شَرَّف وُصَّلا[٢٤٥]

ففي قراءة الأخوين إضمار حرف النداء «يا» قبل «ربنا»، وأُعرِبَ لأنه منادى مضاف، أي قالوا: والله يا ربَّنا ما كنا مشركين. ومما وجهت به هذه القراءة: «أن الآية بدأت بسؤال الله لهم: أين شركاؤكم؟ فجرى جوابهم إياه على نحو سؤاله لمخاطبتهم إياه»[٢٤٦].

وأما الجمهور فخفضوا على النعت[٢٤٧].

***

٢٤٥. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٣٣.

٢٤٦. حجة ابن زنجلة، ٢٤٤.

٢٤٧. البحر المحيط، ٤/٤٦٦.

٢٩) قال تعالى: (وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (الأنعام ٢٧).

اتفقوا على رفع «نرد»، ونصب حمزة وحفص عن عاصم الفعلين «نكذب» و«نكون»، ورفع ابن عامر «نكذب» ونصب «نكون». قال الإمام الشاطبي:

«نكذِّبُ» نصبُ الرفع فـاز عـليمُه
وفي «ونكون» انصبه في كسبه عـلا[٢٤٨]

ففي قراءة النصب إضمار حرف النصب «أن» بعد الفاء والواو، أي: «وأن لا نكذب» و«أن نكون». و«أن» هنا مصدرية، ولذلك فـ«الكلام محمول على المصدر، والتقدير: يا ليتنا يكون لنا رد وانتفاءٌ من التكذيب وكونٌ من المؤمنين»[٢٤٩].

وأما قراءة رفع الأفعال الثلاثة ففيها وجهان «الأول: أن يكون معطوفا على قوله «نرد» فتكون الثلاثة داخلة في التمني، فعلى هذا قد تمنَّوا الرد وأن لا يكذبوا وأن يكونوا من المؤمنين، والوجه الثاني: أن يقطع «ولا نكذب» وما بعده عن الأول، فيكون التقدير: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين (...) قال سيبويه: وهو مثل قولك: دعني ولا أعود»[٢٥٠].

٢٤٨. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٣٤.
٢٤٩. الموضح لابن أبي مريم، ١/٤٦٤.
٢٥٠. تفسير الرازي، ١٢/٢٠٢.

ولكن لماذا فرق ابن عامر بين الفعلين؟ نجد تلميحاً إلى ذلك عند الرازي إذ يقول: «فالتقدير أنه جعل قوله «ولا نكذب» داخلاً في التمني، بمعنى أنا إن رددنا غير مكذبين نكن من المؤمنين»[٢٥١]، فلعل الرازي بهذا يريد أن يقول إن ابن عامر جعل الجواب بالفعل الثاني فقط فلذلك نصبه بـ «أن» المضمرة، وأما الفعل الأول فعطفه على «نرد».

***

٣٠) قال تعالى: (وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (الأنعام ٥٤).

اختلف القراء في «أنه» في الموضعين معا:

فقرأ ابن عامر وعاصم بالفتح فيهما

وقرأ نافع بالفتح في الأولى والكسر في الثانية

وقرأ الباقون بالكسر فيهما معاً.

قال الإمام الشاطبي:

و«إنَّ» بفتحٍ عم نصراً، وبعدُ كمْ

نما ....[٢٥٢]

---

٢٥١. المصدر نفسه، ١٢/٢٠٣.

٢٥٢. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٤١.

والذي يدخل في اهتمامنا الآن هو الحرف الثاني، ذلك أنه على قراءة ابن عامر وعاصم بالفتح، يكون في الآية إضمار أحد جزئي الجملة الاسمية؛ إما المبتدأ، «والتقدير: «فأمره أنه غفور رحيم» وهذا مذهب سيبويه»[٢٥٣]، فتكون جملة «أنه غفور رحيم» خبراً أضمر مبتدؤه، وبعد تأويلها إلى المفرد يكون التقدير: «فأمرُه غفرانُ ربه له»[٢٥٤].

وإما الخبر، «والتقدير: «فله أنه غفور رحيم، أي فله غفران الله»[٢٥٥].

وأما قراءة الجمهور بالكسر في «فإنه» فعلى الاستئناف، وكسرت «إن» لأنها دخلت على مبتدأ وخبر، كأنك قلت «فهو غفور رحيم»[٢٥٦].

***

٣١) قال تعالى: (وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاء ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) (الأنعام ٩٤).

قرأ نافع والكسائي وحفص عن عاصم: «بينَكم» بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. قال الإمام الشاطبي:

---

٢٥٣. المحرر الوجيز لابن عطية، ٥/٢١٥.

٢٥٤. الكشف عن وجوه القراءات وعللها، لمكي بن أبي طالب، ١/٤٣٣.

٢٥٥. المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٢٥٦. تفسير الرازي، ١٣/٥.

و«بينَكمُ» ارفعْ في صفا نفرٍ ....

.................................(٢٥٧)

في القراءة الأولى إضمار الفاعل الذي يتعلق به الظرف «بين»، وقد اختلف في تقديره: فقدره البصريون: «تقطع الأمرُ بينَكم» أو «الاتصال» أو «الارتباط».

وقدره الكوفيون: «تقطع ما بينَكم»، محتجين بقراءة ابن مسعود: «ما بينكم»، فـ «بينَ» إذن نصب على الظرف عندهما، وإنما اختلفوا في تقدير الكلام»(٢٥٨).

على أن بعض المعربين قد أخرج الآية من باب الإضمار رغم النصب، جاعلا «بينَكم» هو الفاعل، «ويبقى الظرف على حال نصبه وهو في النية مرفوع، ومثل هذا عنده قوله تعالى: (وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) (الجن ١١)»(٢٥٩).

وأما في قراءة الرفع فلا إضمار، وإنما «بينُكم» هو الفاعل.

***

٣٢) قال تعالى: (وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) (الأنعام ١٠٥).

---

٢٥٧. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٥٥.

٢٥٨. حجة ابن زنجلة، ص: ٢٦١.

٢٥٩. المحرر الوجيز لابن عطية، ٥/٢٩٢.

قرأ الإمام أبو عمرو وابن كثير «دارست» بمد بعد الدال مع إسكان السين وفتح التاء.

وانفرد الإمام ابن عامر بفتح الأحرف الثلاثة وإسكان التاء، وقرأ الباقون «درست» بإسكان السين وفتح التاء. يقول الإمام الشاطبي:

....

و«دارَسْتَ» حقٌّ مدُّه ولقد جلا

وحركْ وسكِّنْ كافياً ....

..................................[260]

الإضمار في هذه الآية متعدد الأطراف؛ إذ في كل قراءاتها إضمار، ولكن نوع المضمر يختلف من قراءة إلى أخرى.

ففي القراءة الأولى إضمار مفعول وجملة، والتقدير: دارستَ أهل الكتاب ودارسوك، أي ذاكرتهم وذاكروك. «ودل على هذا المعنى قولهم عنه: (وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ) (الفرقان ٤) أي يقولون أعان اليهود النبي صلى الله عليه وسلم على القرآن وذاكروه فيه»[261].

وفي القراءة الثانية إضمار الفاعل، والتقدير «درسَتْ الآياتُ أي ترددت على أسماعهم حتى بليَتْ وقدُمتْ في نفوسهم»[262].

---

٢٦٠. حرز الأماني، البيتان: ٦٥٧-٦٥٨.

٢٦١. الكشف لمكي، ١/٤٤٤.

٢٦٢. البحر المحيط، ٤/١٩٧.

ودل على هذا قوله تعالى: (وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (الفرقان ٥) أي هو شيء قديمٌ قد عفا وانمحى[٢٦٣].

وفي القراءة الثالثة التي للجمهور، إضمارُ المفعول، أي: «قرأتَ كتبَ الأولين»، واحتج هؤلاء بقراءة ابن مسعود: «وليقولوا درسَ»[٢٦٤].

***

٣٣) قال تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (الأنعام ١٠٩).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلفٍ عنه، بكسر الهمزة في «إنها»، وقرأ الباقون بالفتح. قال الإمام الشاطبي:

.... واكسـر «إنّهـا»
حِمى صوبِه بالخُلف دَرّ وأوبلا[٢٦٥]

في القراءة الأولى إضمار المفعول به، وتقديره: «ما يشعركم ما يكون منهم»[٢٦٦]، أو «ما يشعركم إيمانَهم، ثم استأنف بقوله: «إنها ...»، فكسر لأن الهمزة تكسر في الابتداء.

---

٢٦٣. الكشف، ١/٤٤٤.

٢٦٤. حجة ابن زنجلة، ص: ٢٦٤.

٢٦٥. حرز الأماني، البيت: ٦٥٨.

٢٦٦. التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، ١/٢٧٢.

وأما القراءة الثانية فلا إضمار فيها، وقد اختلف في إعرابها فقيل: «أنَّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل «يشعركم»، أي وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون بها... وكان المؤمنون يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية ويتمنون مجيئها، فقال: وما يدريكم أنهم لا يؤمنون، على معنى أنكم لا تدرون ما سبق علمي به من أنهم لا يؤمنون»(٢٦٧).

وقيل «أنَّ» هنا بمعنى «لعل»، حكى الخليل عن العرب: إيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلك، ويجوز أن يعمل فيها «يشعركم»، فيفتح على المفعول به»(٢٦٨).

ويترتب على هذا الخلاف القرائي اختلاف الوقف في الآية؛ فـ «من قرأ «إنها إذا جاءت...»، بكسر الهمزة، وقف على «وما يشعركم»، وهو تام، والتقدير: «وما يشعركم إيمانَهم»، ثم ابتدأ فأوجبِ فقال «إنها»، فذلك منقطع مما قبله، ومن قرأ «أنها» فتح الهمزة لم يقف على «يشعركم» سواء قدرت «أنها» بـ «لعلها» أو قدرت بزيادة «لا»، فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون. والمعنى على هذا: أنها لو جاءت لم يؤمنوا، فهي متعلقة بما قبلها في الوجهين فلا تقطع منه.

وقد أجاز ابن الأنباري وابن النحاس الوقف عليها والابتداء بها إذا قدرت بمعنى «لعلها»، لأن فيها الإيجاب»(٢٦٩).

---

٢٦٧. البحر المحيط، ٤/٢٠٤.

٢٦٨. الكشف لمكي، ١/٤٤٤.

٢٦٩. المكتفى في الوقف والابتداء للإمام الداني، ص: ٢٥٨.

ويجدر التنبيه إلى أن هذا أحد ثلاثة مواضع يلتزم ابن كثير الوقف عندها، وقد أوردها الداني بسنده عن القواس، قال: «نحن نقف حيث انقطع النفس، إلا في ثلاثة مواضع نتعمد الوقف عليها تعمداً: في آل عمران (... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ) (الآية ٧). ثم نبتدئ: (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)، وفي الأنعام: (وما يُشعركُمْ ...) (الآية ١٠٩)، ثم نبتدئ: (... أَنّها إذا جاءت ...)، وفي النحل نقف على (... بَشَر) (الآية ١٠٣) ثم نبتدئ: (... لسانُ الذين يُلحدون إليه ...)». ثم يزيد من طريق أخرى عن القواس موضعا رابعا: «في «يس»: (من بعثَنا مِن مَّرْقدنا ...) (الآية ٥٢) ثم نبتدئ: (هذا ما وَعَد الرحمنُ)»[٢٧٠].

***

٣٤) قال تعالى: (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ) (الأنعام ١٣٩).

في هذه الآية خلافان بتركيبهما تحصل أربع قراءات:

إحداها لابن كثير: «يكن ميتةٌ» بالياء في «يكن» وبالرفع في «ميتة».

والثانية لابن عامر: «إن تكن ميتةٌ» بالتاء في «تكن» والرفع في «ميتة».

والثالثة لشعبة: «إن تكن ميتةً» بالتاء في «تكن» والنصب في «ميتة».

---

٢٧٠. المصدر السابق، ٢٥٨-٢٥٩.

والرابعة للباقين: «إن يكن ميتةً» بالياء في «يكن» والنصب في «ميتة».

يقول الإمام الشاطبي:

و«إن يكنَ» انِّثْ كفءَ صدق، و«ميتةٌ»
دَنا كـافيـاً ....[271]

والذي يتعلق به الإضمار هو «ميتة» المنصوبة، أي في قراءة الجمهور (وهم من عدا ابن كثير وابن عامر) تكون «ميتةً» خبر «كان»، وأما اسمها فمضمر، وتقديره يختلف باختلاف القراءتين في الفعل الذي قبله، فإن كان بالياء فالتقدير: وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتة[272]. وإن كان الفعل بالتاء فالتقدير: «وإن تكن النسمة أو نحوها ميتة»[273].

وقد سبق نظير هذه الآية في عدة مواضع.

***

٣٥) قال تعالى: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (الأنعام ١٥٣).

---

٢٧١. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٧٥.
٢٧٢. الكشف لمكي، ١/٤٥٥.
٢٧٣. المحرر الوجيز، ٥/٣٦٧.

انفرد الإمام ابن عامر بقراءة «أنْ» بفتح فسكون مخففاً. وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم: «أن» بفتح الهمز وتشديد النون. وقرأ الأخوان بكسر الهمز وتشديد النون. قال الإمام الشاطبي:

....

و«أنَّ» اكسروا شرعاً وبالخِفِّ كُمِّلا[٢٧٤]

قراءة الأخوين لا إضمار فيها وإنما هي على الاستئناف.

أما قراءتا فتح الهمزة فتحتملان الإضمار وغيره، فعلى عدم الإضمار تكون الجملة معطوفة على «أن لا تشركوا، أي: «اتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا... وأن هذا صراطي»[٢٧٥]. وعلى احتمال الإضمار فقد يكون من إضمار لام التعليل، أي: ولأن هذا صراطي... أي اتبعوه لأنه مستقيم[٢٧٦].

وقد يكون من إضمار باء الجر؛ أي «وصاكم به (...) وبأن هذا صراطي ...»[٢٧٧].

بقي وجه ثالث خاص بابن عامر، وهو أن تكون «أن» هي المخففة من الثقيلة، والجملة بعدها خبر وقد أضمر اسمها الذي هو ضمير

---

٢٧٤. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٧٧.

٢٧٥. المحرر الوجيز، ٥/٣٩٩.

٢٧٦. الكشف لمكي، ١/٤٥٧.

٢٧٧. حجة ابن زنجلة، ٢٧٧.

الشأن، والتقدير: «وأنه هذا صراطي...»[٢٧٨]. وقد سبق مثل هذا التقدير في الفقرة «٢٦».

وبناء على الخلاف القرائي هنا يختلف الوقف:

فعلى قراءة الكسر يكون الوقف تاما على «تذكرون».

وأما على قراءة الفتح فيرى الإمام الداني أنها تمنع الوقف على «تذكرون» والبدء بما بعده «لأنها متعلقة بما قبلها بالعطف»[٢٧٩]، ثم ذكر التقديرين السابقين.

وأما الأشموني فيرى الوقف جائزا في هذه الحالة على «يذكرون»[٢٨٠].

---

٢٧٨. المحرر الوجيز: ٥/٣٩٩.

٢٧٩. المكتفى، ٢٦٣.

٢٨٠. منار الهدى للأشموني، ٨٧.

سورة الأعراف

٣٦) قال تعالى: (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (الأعراف ٤٣).

انفرد الإمام ابن عامر بقراءة «ما كنا لنهتدي» بغير واو، وقرأ الباقون بالواو. يقول الإمام الشاطبي:

.... و«ما» الواوَ دَعْ كفى

.................................[٢٨١]

ففي قراءة ابن عامر إضمار واو العطف التي أظهرها غيره، وذلك لأن الجملة الثانية «موضحة للأولى» فهي مرتبطة بها[٢٨٢]. وقد تقدمت عدة مواضع من هذا المنوال.

***

٢٨١. الحرز: رقم البيت: ٦٨٥.

٢٨٢. المحرر الوجيز، ٥/٥٠٧.

٣٧) قال تعالى: (وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) (الأعراف ٤٤).

قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وقنبل عن ابن كثير: «أنْ» بالتخفيف و«لعنةُ» بالرفع. وقرأ الباقون «أنَّ» بالتشديد و«لعنةَ» بالنصب. يقول الإمام الشاطبي:

و«أنْ لعنةُ» التخفيف والرفعُ نَصُّه

سما ما خلا البزي ....[٢٨٣]

فعلى قراءة التخفيف والرفع، يكون في الآية إضمار اسم «أن». وقد مرت نماذج منه.

***

٣٨) قال تعالى: (وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (الأعراف ١٤٩).

قرأ الأخوان: «ترحمنا ربَّنا وتَغفرْ» بالتاء في الفعلين، ونصب «ربَّنا». وقرأ الباقون «يرحمنا ربُّنا ويغفر» بالياء ورفع «ربنا». يقول الإمام الشاطبي:

---

٢٨٣. حرز الأماني، رقم البيت: ٦٨٦.

وخاطَبَ «يرحمْنا» و«يغفرْ لنا» شذا

وبا «ربنا» رفعٌ لغيرهما انجلى[٢٨٤]

في قراءة الأخوين إضمار حرف النداء؛ والتقدير: «يا ربنا». ومما وجهت به هذه القراءة ما في مصحف أبي رضي الله عنه: «قالوا ربنا لئن لم ترحمنا وتغفر لنا لنكونن من الخاسرين»[٢٨٥]. واختيار الأخوين هنا ينسجم مع اختيارهما في الأنعام في الفقرة «٢٧».

وأما قراءة الجمهور فلا إضمار فيها وإنما هي على الغَيبة، و«ربنا» فاعل «يرحمنا».

***

٣٩) قال تعالى: (وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) (الأعراف ١٦٤).

انفرد الإمام حفص عن عاصم بقراءة «معذرة» بالنصب، وقرأ غيره بالرفع. يقول الإمام الشاطبي:

....

و«معذرةً» رفعٌ سوى حفصهم تلا[٢٨٦]

٢٨٤. حرز الأماني، رقم البيت: ٧٠٠.
٢٨٥. المحرر الوجيز، ٦/٨٦.
٢٨٦. حرز الأماني، رقم البيت: ٧٠٣.

وفي كلتا القراءتين إضمار:

أما رواية حفص ففيها إضمار فعل ناصب للمصدر «معذرة»، والتقدير: «نعتذر معذرة»[287].

وأما قراءة الجمهور فهي «على إضمار مبتدأ دل عليه الكلام، كأنهم لما قيل لهم: لم تعظون قوما، قالوا: موعظتنا إياهم معذرة لهم»[288].

***

٤٠) قال تعالى: (فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) (الأعراف ١٩٠).

قرأ الإمام نافع وشعبة عن عاصم: «شِركاً» بكسر وسكون مع التنوين، وقرأ الباقون «شركاء» بضم ففتح مع مد الكاف وبعده همز، جمعاً لشريك. يقول الإمام الشاطبي:

وحرِّكْ وضُم الكسرَ وامدُدْه هـامزاً
ولا نونَ «شِركاً» عن شـذا نفـر ملا[289]

في القراءة الأولى إضمار المضاف، والتقدير: جعلا له ذوي شرك[290]، وهي المعبودات من دون الله التي سمتها القراءة الأخرى شركاء.

***

٢٨٧. تفسير الرازي، ١٥/٣٨.
٢٨٨. الكشف لمكي، ١/٤٨١.
٢٨٩. حرز الأماني، رقم البيت: ٧١٠.
٢٩٠. الحجة للفارسي: ٢/٣٨٣.

سورة الأنفال

٤١) قال تعالى: (إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ) (الأنفال ٩).

قرأ الإمام نافع: «مردَفين» بفتح الدال على اسم المفعول، وقرأ غيره: «مردِفين» بالكسر على اسم الفاعل.

ويبدو أن أحدا ما نسب إلى ابن مجاهد أنه جعل قنبلا مثل نافع! وهو خطأ محض. ولذا تجد التنبيه عليه عند الداني وابن الجزري، والشاطبي الذي يقول:

وفـي «مردفـين» الدالَ يفـتحُ نافعٌ
وعــن قـنبلٍ يُـروي وليس مـعـوَّلا[٢٩١]

ونص كلام ابن مجاهد في السبعة: «قرأ نافع وحده: «مردفين» بفتح الدال، وقرأ الباقون «مردفين» بكسر الدال»[٢٩٢]. وقد كان لهذا

٢٩١. حرز الأماني، رقم البيت: ٦١٤.

٢٩٢. السبعة، لابن مجاهد: ٣٠٤.

الوهم أن يحظى بشيء من الاعتبار لو أنه توجه إلى شعبة عن عاصم الذي ذكر ابن مجاهد أن المعلى بن منصور روى عنه الفتح(٢٩٣).

قراءة الجمهور لا إضمار فيها، وإنما هي بمعنى «ممَدِّين»، إذا كان حالاً من المؤمنين، أي أردفوا بالملائكة، أو تكون صفةً لألْف، أي أنه أردف بعضهم بعضاً(٢٩٤).

وأما قراءة الكسر فتتضمن إضمار المفعول به؛ أي: مردِفين مثلَهم، وذلك لأنها من «أردفت زيداً دابتي»، فهي متعدية إلى مفعولين. والإردافُ: أن يحمل الرجلُ صاحبَه خلفه(٢٩٥).

***

٤٢) قال تعالى: (إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) (الأنفال ١٩).

قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: بفتح الهمزة من «وأَنَّ الله»، وقرأ الباقون بكسرها. يقول الإمام الشاطبي:

وبعدُ: «وأنَّ» الفتحُ عم علاً ....

..............................(٢٩٦)

---

٢٩٣. المصدر السابق نفسه.

٢٩٤. البحر المحيط، ٥/٢٧٩.

٢٩٥. حجة الفارسي، ٢/٢٩٢، وحجة ابن زنجلة ٣٠٧.

٢٩٦. حرز الأماني، رقم البيت: ٧١٨.

على قراءة الفتح يكون في الآية إضمار حرف الجر، وهو لام التعليل. قال أبو علي: «ومن فتح فوجهُه: ولن تغني عنكم فئتكم شيئاً ولو كثرت، ولأن الله مع المؤمنين، أي لذلك لن تغني عنكم فئتكم شيئا»[٢٩٧].

وأما قراءة الكسر فهي على الاستئناف ولا إضمار فيها.

وبناء على هذا الخلاف يختلف أمر الوقف؛ فعلى الكسر يكون الوقف كافياً على: «ولو كثرت»، لأنها مستأنفة، «ومن فتحها لم يكف الوقف قبلها ولم يحسن الابتداء بها، لتعلقها بقوله «ولو كثرت»[٢٩٨].

***

٢٩٧. حجة الفارسي: ٢/٢٩٢.

٢٩٨. المكتفى، ٢٨٥.

سورة التوبة

٤٣) قال تعالى: (وَمِنْهُمُ الّذِينَ يُؤْذُونَ النّبِيّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (التوبة ٦١).

انفرد الإمام حمزة بقراءة «ورحمة» بالجر، وقرأ الجمهور بالرفع.

يقول الإمام الشاطبي:

....

«ورحمةً» المرفوعُ بالخفضِ فاقبلا[٢٩٩]

فعلى قراءة الإمام حمزة تكون «رحمة» عطفا على «خير»، أي: هو أذن خير ورحمة، ولا إضمار في هذه القراءة.

وعلى قراءة الجمهور؛ يكون في الآية إضمار المبتدأ، و«رحمة» خبر، أي وهو رحمة للذين آمنوا[٣٠٠]. والأذن هنا بمعنى المستمع[٣٠١].

***

٢٩٩. حرز الأماني، رقم البيت: ٧٢٩.

٣٠٠. حجة ابن زنجلة، ص: ٣٢٠.

٣٠١. تفسير الرازي، ١١٩/١٦.

سورة يونس

٤٤) قال تعالى: (فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (يونس ٢٣).

انفرد الإمام حفص عن عاصم بقراءة «متاع» بالنصب، وقرأ الجمهور: «متاع» بالرفع، قال الإمام الشاطبي:

....

«متاعَ» سوى حفصٍ برفعٍ تحمّلا[٣٠٢]

في كلتا القراءتين إضمار على بعض أوجه الإعراب، ولكنه يختلف باختلاف القراءة.

ففي قراءة النصب يحتمل:

أـ إضمار الخبر الذي مبتدأه «بغيكم»، على أن تكون «متاع»

٣٠٢. حرز الأماني، رقم البيت: ٧٤٦.

معمولاً لـ «بغيكم»، وتقديره: بغيكم من أجل متاع الدنيا مذموم أو مكروه، أو نحو ذلك.

ب) إضمار فعل ناصب لـ «متاع» نحو: تبغون متاع الحياة الدنيا أو تتمتعون متاع ...[٣٠٣].

وأما قراءة الرفع فتحتمل:

١. إضمار المبتدأ، والتقدير: ذلك متاع ... وذلك على أن «على أنفسكم» خبر «بغيكم» فالكلام تم قبل «متاع».

٢. عدم الإضمار على أن تكون «متاع» خبر «بغيكم»، والجار والمجرور متعلق بـ«بغيكم»[٣٠٤].

وعلى هذه الاحتمالات قرر الإمام الداني أوجه الوقف في الآية؛ فجعل قراءة الرفع تحتمل الوقف كافياً على «أنفسكم»، بناء على أن الجار والمجرور خبر، وتحتمل الوصل بناء على أن «متاع» هي الخبر. وأما قراءة النصب فليس فيها إلا الوصل[٣٠٥].

***

٤٥) قال تعالى: (فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ) (يونس ٨١).

انفرد الإمام البصري بقراءة «السِّحرُ» بهمزة قطع ممدودة، فقرأ:

---

٣٠٣. حجة الفارسي،٢/٣٦٠.

٣٠٤. البحر المحيط، ٦/٣٥.

٣٠٥. انظر: المكتفى، ص: ٣٠٦.

«آلسحر»، وقرأ الجمهور بهمزة الوصل من غير مد، قال الإمام الشاطبي:

مع المدِّ قطعُ «السحر» حكمٌ ....

..................................[306]

فقراءة الجمهور لا إضمار فيها، وإنما هي ابتداء وخبر؛ فـ «ما» ههنا موصولة بمعني «الذي»، وهي مرتفعة بالابتداء، وخبرُها «السحر»[307].

وأما قراءة الإمام أبي عمرو ففيها احتمالان:

أ- عدم الإضمار، على جعل «السحر» بدلاً من «ما». قال أبو علي: «ولا يلزم أن تضمر للسحر خبراً لما أبدلت منه في موضع خبر المبتدأ»[308].

ب- إضمار أحد جزئي الجملة، إما المبتدأ؛ ويكون التقدير: «أهو السحر»؟ أو الخبر ويكون التقدير: «آلسحرُ هو»؟[309].

ويجدر التنبيه إلى أن قراءة أبي عمرو في الأصل بهمزتين؛ إحداهما همزة استفهام قطعية والأخرى همزة وصل، ولكن الثانية أبدلت مدّاً فصارت من باب المد اللازم.

---

٣٠٦. حرز الأماني، رقم البيت: ٧٥١.

٣٠٧. تفسير الرازي، ١٧/ ١٤٩.

٣٠٨. حجة الفارسي، ٢/ ٣٧١.

٣٠٩. البحر المحيط، ٦/ ٩٣.

وعلى هذا التوجيه الأخير فقط يكون الوقف على «به»، وأما على التوجيهين الآخرين فلا وقف عليه[٣١٠].

***

٣١٠. انظر في ذلك: المكتفى للإمام الداني، ص: ٣١٠.

سورة هود

٤٦) قال تعالى: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ) (هود ٢٥).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: «أني» بالفتح، وقرأ الباقون بالكسر «إني». قال الإمام الشاطبي:

و«إني لكُمْ» بالفتحِ حقُّ رُواته

..............................[٣١١]

وفي كلتا القراءتين إضمار، ولكن التقدير يختلف:

فبالنسبة لقراءة الفتح أضمر حرف وهو باء التعدية التي تعدي الفعل «أرسل» إلى مفعوله الثاني، والتقدير: «أرسلنا نوحاً بأني لكم نذيرٌ مبين»[٣١٢].

٣١١. حرز الأماني، رقم البيت: ٧٥٥.

٣١٢. حجة الفارسي، ٢/٣٨٥.

وفي قراءة الجمهور إضمار القول، والتقدير: «ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه فقال لهم إني لكم نذيرٌ مبين»[٣١٣]، ولزم كسر الهمزة هنا لأنها محكية بالقول، وذلك من المواضع التي يجب فيها الكسر، قال ابن مالك في الألفية:

أو حُكيتْ بالقول أو حلَّت محلْ
حالٍ كـ: زرتُه وإني ذو أملْ

***

٤٧) قال تعالى: (وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) (هود ٧١).

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بنصب «يعقوب»، والباقون برفعها. يقول الإمام الشاطبي:

....
و«يعقوبُ» نصبُ الرفع عن فاضلٍ كَلا[٣١٤]

في كلتا القراءتين إضمار، ولكن يختلف تقديره؛ ففي قراءة الرفع إضمار فعل عامل في «يعقوب»، والتقدير: ويحدث لها من

٣١٣. نفس المصدر.
٣١٤. حرز الأماني، رقم البيت: ٧٦٣.

وراء إسحاق يعقوب، أو إضمار خبر على أن يكون «يعقوب» مبتدأ، والتقدير: ويعقوبُ يحدث لها من وراء إسحاق.

وفي قراءة النصب إضمار فعلٍ ناصب لـ «يعقوب»، والتقدير: ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوبً[٣١٥].

وعلى اختلاف التقديرين يختلف الوقف في الآية، فمن قرأ بالرفع وقف على «إسحاق»، لأن «يعقوب» مرفوع بالابتداء أو بعامل مستقل، ومن نصب يعقوب لم يقف على ذلك لأن يعقوب متعلق بقوله «فبشرناها» من جهة الدلالة على الفعل العامل في «يعقوب» لا من جهة دخوله مع إسحاق في البشارة[٣١٦].

***

٣١٥. تفسير القرطبي، ٦٩/٩، وحجة ابن زنجلة، ٣٤٧.

٣١٦. المكتفى، ص: ٣١٨. بتصرف يسير، ولم يذكر الداني وجه الرفع على إضمار فعل.

سورة يوسف

٤٨) قال تعالى: (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ) (يوسف ٢٤).

قرأ الكوفيون «المفعل» من الإخلاص مفرداً وجمعاً بالفتح، إلا الذي ذكر معه الدِّين فبالكسر، وكذلك «مخلصون» بالواو، ووافقهم نافع في الجمع ففتح أيضاً. وقرأ الباقون بالكسر مطلقاً. يقول الإمام الشاطبي:

وفي «كافَ» فتحُ اللام في «مخلصا» ثوى
وفي «المخلصين» الكلِّ حصنٌ تجملا[٣١٧]

وقد وردت «مخلصا» المختلف فيها في موضع واحد في الآية ٥١ من سورة مريم، ووردت «مخلصا» المتفق على كسرها في ثلاثة مواضع هي الآيات ٢ و١١ و١٤ من سورة الزمر.

٣١٧. حرز الأماني، رقم البيت: ٧٧٨.

وأما «المخلصين» المختلف فيها فقد وردت في ثمانية مواضع هي: ٢٤ يوسف، و٤٠ الحجر، و٨٣ في «ص»، والآيات: ٤٠، ٧٤، ١٢٨، ١٦٠، ١٦٩ من الصافات.

ووردت «مخلصون» المتفق على كسرها في موضع واحد في الآية ١٣٩ البقرة.

ووردت «مخلصين» المتفق على كسرها في سبعة مواضع هي: ٢٩ الأعراف، و٢٢ يونس، ٦٥ العنكبوت، ٣٢ لقمان، ١٤ غافر، ٦٥ غافر، ٥ البينة.

وأما عن الإضمار فهو خاص بقراءة الكسر ففيها إضمار المفعول به الذي عمل فيه اسم الفاعل، والتقدير: المخلصين دينهم وأعمالهم. ودليل هذا التقدير هو الآيات المتفق على الكسر فيها، فقد ورد فيها التصريح بالمفعول به، كقوله تعالى: (مُخلِصاً لَّهُ ديني) (الزمر ١٤).

وقراءة الفتح لا إضمار فيها، وإنما المراد فيها أن الله أخلصهم من الأسواء والفواحش، بدليل: (إِنّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدّارِ) (ص ٤٦)[٣١٨].

***

٣١٨. حجة ابن زنجلة، ص: ٣٥٨.

سورة إبراهيم

٤٩) قال تعالى:(أَلَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ. اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) (إبراهيم ١ – ٢).

قرأ الصاحبان نافع وابن عامر برفع «اللهِ»، وقرأ غيرهما بالجر.

يقول الإمام الشاطبي:

وفي الخفض في «الله الذي» الرفعُ: عَمَّ ...

.... [٣١٩]

ففي قراءة الرفع احتمالان:

أ- أحدهما لا إضمار فيه وهو أن تكون «الله الذي» مبتدأً وخبراً [٣٢٠].

٣١٩. حرز الأماني، رقم البيت: ٧٩٧.

٣٢٠. حجة الفارسي، ١٥/٣.

ب- الثاني فيه إضمار المبتدأ، وذلك بأن تعرب «اللهٰ» خبراً، والمبتدأ مضمرٌ، تقديره: «هو اللهٰ»، قال أبو حيان: «وهذا الإعراب أمكنُ، لظهور تعلقه بما قبله»[٣٢١].

وأما قراءة الجمهور بالجر فعلى البدلية من «الحميد»؛ إذ لا يمكن أن يكون نعتاً، لأن اسم «اللهٰ» عَلَمٌ بل هو أعرف المعارف؛ فلا يوصف به، كما لا يوصف بـ «زيد» و«عمرو». وقيل بل يمكن أن يكون من باب النعت، على التقديم والتأخير، فقدم النعت على المنعوت كما تقول: «مررت بالظريف زيد»، قال أبو عمرو: «والخفض على التقديم والتأخير، مجازُه: إلى صراط الله العزيز الحميد الذي له ما في السموات وما في الأرض»[٣٢٢].

ولهذا الخلاف أثره في الوقف والابتداء؛ ذلك أن من قرأ بالرفع وقف على «الحميد»، ومن قرأ بالخفض وقف على «ما في الأرض». وهو تامٌّ على القراءتين[٣٢٣].

***

٣٢١. البحر المحيط، ٦/٤٠٦.

٣٢٢. تفسير القرطبي، ٩/٣٣٩.

٣٢٣. المكتفى، ص: ٣٣٩.

سورة الكهف

٥٠) قال تعالى: (حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا) (الكهف ٩٣).

قرأ الأخوان (حمزة والكسائي) «يُفقهون» بضم الياء وكسر القاف، وقرأ غيرهما: «يَفقهون» بالفتح في الحرفين. يقول الإمام الشاطبي:

....

وفي «يَفقَهونَ» الضمُّ والكسرُ شُكِّلا[٣٢٤]

قراءة الجمهور من «فقِه الشيءَ» يفقَهه، بفتح الياء؛ فهو فعل ثلاثي متعدٍّ إلى مفعول واحد، والمعنى: لا يفهمون ما يقال لهم. ولا إضمار في هذه القراءة[٣٢٥].

---

٣٢٤. حرز الأماني، رقم البيت: ٨٥٢.

٣٢٥. حجة ابن زنجلة، ص: ٤٣٢.

أما اختيار الأخوين ففيه إضمار المفعول الأول؛ ذلك أن فعل «يُفقِهون» بضم الياء من «أفقهَ» بالهمز دخلت عليه للتعدية إلى مفعولين، أحدهما مذكور والثاني مضمر.

يقول الفارسي: «فإن «فقهت» فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: فقهت السنة، فإذا نقلته بالهمزة تعدى على مفعولين، فالمعنى في من ضم: لا يكادون يُفقِهون أحداً قولاً، فحذف أحد المفعولين كما حذف في قوله (لِيُنذِرَ بأساً شديداً مِن لَّدُنْهُ) (الكهف ٢)، وكما حذف من قوله: (فَأَتْبَعوهُمْ مُشرِقينَ) (الشعراء ٦٠) وهذا النحو غير ضيق»[٣٢٦].

***

٣٢٦. حجة الفارسي، ٣/١٠٣.

سورة مريم

٥١) قال تعالى: (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ) (مريم ٣٤).

قرأ ابن عامر وعاصم: «قولَ الحق» بالنصب، وقرأ الجمهور بالرفع، قال الإمام الشاطبي:

....

وفي رفعِ «قولُ الحقِّ» نصبُ نَدٍ كَلا[٣٢٧]

في قراءة الرفع إضمار المبتدأ، والتقدير: هذا الكلام «قولُ الحق»، أو «هو قول الحق»، إشارةً إلى عيسى عليه وعلى نبينا السلام[٣٢٨].

وأعربه بعضهم خبراً بعد خبر، أو بدلاً[٣٢٩]، وبعضهم صفةً[٣٣٠].

٣٢٧. حرز الأماني، رقم البيت: ٨٦٤.

٣٢٨. حجة الفارسي، ٣/١٢٢..

٣٢٩. الكشاف، ٤/١٩. (طبعة: مكتبة العبيكان، ١٩٩٨، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين).

٣٣٠. حجة ابن زنجلة، ص: ٤٤٣.

وأما قراءة النصب فلا إضمار فيها، وإنما انتصب «على أنه مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة، أي هذا الإخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق (...) كما تقول: هذا عبد الله الحقَّ لا الباطل»[٣٣١].

ويترتب على اختلاف القراءتين اختلاف الوقف:

ففي قراءة الرفع يوقف على «مريم»، وفي النصب لا يوقف على «مريم»، ولا يبتدأ بما بعدها، لأنه مصدر يتعلق بما قبله لدلالته عليه[٣٣٢].

***

٣٣١. البحر المحيط، ٧/٢٦٠.

٣٣٢. المكتفى، ص: ٣٧٥.

سورة طه

٥٢) قال تعالى: (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى. إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً) (طه ١١- ١٢).

قرأ المكي والبصري: «أني» بالفتح، وقرأ الجمهور بالكسر. يقول الإمام الشاطبي:

....

... وافتحوا: «إِني أنا» دائماً حُلى[٣٣٣]

في كلتا القراءتين إضمار؛ ولكن تقديرهما مختلف:

ففي قراءة الفتح إضمار حرف التعدية الذي هو الباء، قال الفارسي: «ومن فتح كان المعنى: «نودي بكذا» و«نادى» قد يوصل بحرف الجر، قال:

٣٣٣. حرز الأماني، رقم البيت: ٨٧١.

نـاديـتُ باسْـمِ ربيعـةَ بنِ مُكـدَّمِ
أنَّ الـمُنـوَّهَ باسـمِـه الـمَـوثـوقُ»[٣٣٤]

وأما في قراءة الجر؛ فقد أضمر القول على مذهب البصريين، والتقدير: نودي فقيل له «يا موسى إني أنا ربك»، وقد قدمنا مراراً أن «إن» تكسر بعد القول وجوباً.

وأما الكوفيون فلا يقدرون هنا إضمار القول، لأنهم يعاملون النداء معاملة القول[٣٣٥].

***

٥٣) قال تعالى: (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى) (طه ٦٣).

انفرد الإمام البصري بقراءة «إنّ» مشددة، و«هذين» بالياء.

وانفرد ابن كثير بقراءة «إنْ» مخففة، و«هذانّ» بالألف وتشديد النون.

وانفرد حفص عن عاصم بقراءة «إنْ» مخففة و«هذان» بالألف وتخفيف النون.

وقرأ الباقون: «إنَّ» مشددة و«هذان» بالألف مخففة. قال الإمام الشاطبي:

٣٣٤. حجة الفارسي، ٣/١٣٤.
٣٣٥. البحر المحيط، ٢/٢٣٠.

....

وتخفـيـف «قــالـوا إن» عـالِمُـه دَلا
و«هـذين» في «هـذان» حجَّ، وثِقْـلُه
دنا ....(٣٣٦)

فهذه أربع قراءات؛ أولاها لا تحتاج إلى تقدير إضمار، لأنها «جاءت على المهيع المعروف في التثنية»، على حد تعبير أبي حيان.

وأما القراءات الثلاث المتبقية فهي محل النظر عندنا الآن؛ وهي على ما بينها من فُروق، تؤول إلى توجيه موحد؛ ذلك أن (إنْ) الخفيفةَ هنا ما هي إلا فرع عن «إنَّ» الثقيلة، بدليل اللام الداخلة على «ساحران»، وأما تشديد نون «هذانِّ» وتخفيفُها فلا تأثير له في التقدير.

إذن فقراءة الجمهور برفع «هذان» بالألف تطرح إشكالاً لأن اسم «إن» يستحق النصب، فكيف تتأتى القراءة بالرفع؟!

لقد قيلت في الآية أقوال كثيرة؛ بعضها يخَرِّج الآية على الإضمار، وبعضها على عدم الإضمار.

فمن النوع الأول ما عزاه أبو حيان إلى «القدماء من النحاة»: «أنه على حذف ضمير الشأن، والتقدير: «إنه هذان لساحران»، وخبرُ «إن» الجملةُ من قوله «هذان لساحران»، واللام في «لساحران» داخلة على خبر المبتدأ»(٣٣٧).

---

٣٣٦. حرز الأماني، رقم البيت: ٨٧٥.

٣٣٧. البحر المحيط، ٧/٣٤٩، وحجة ابن زنجلة: ٤٥٥.

ولكن أبا حيان يستدرك قائلاً: «وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ»[٣٣٨].

وهناك تخريج آخر على إضمار المبتدأ: «قال بعضهم: «إن» بمعني «نعم»، و«ساحران» خبر مبتدأ محذوف، واللام داخلة على الجملة، تقديره: لهما ساحران»[٣٣٩].

وأما التخريج على عدم الإضمار، فيبدو أوجهُ فيه ما اختاره أبو حيان، حيث يقول: «والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة، حكى ذلك أو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية، حكي ذلك عن الكسائي، ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة»[٣٤٠].

***

٣٣٨. البحر المحيط، ٧/٣٤٩.

٣٣٩. الكشاف، ٣/٧٢.

٣٤٠. البحر المحيط، ٧/٣٥٠.

سورة الأنبياء

٥٤) قال تعالى: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ) (الأنبياء ٤٧).

قرأ نافع برفع «مثقال» هنا، وفي لقمان في قوله تعالى: (يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ) (لقمان ١٦).

يقول الإمام الشاطبي في فرش سورة الأنبياء:

....

و«مثقالَ» معْ لقمانَ بالرفع أُكمِلا[٣٤١]

في قراءة الجمهور إضمارُ اسم «كان» أي: «وإن كان الشيء» أو: «وإن كان العمل». وأما في لقمان فالتقدير: إن تك هي مثقال حبة[٣٤٢].

---

٣٤١. حرز الأماني، رقم البيت: ٨٨٩.

٣٤٢. البحر المحيط، ٧/٤٣٦.

وفي قراءة نافع: «كان» تامةٌ، ومثقال فاعلها في الآيتين، لكن في لقمان أتى الفعل مؤنثاً وفاعله مذكر «لإضافته إلى مؤنث، وكأنه قال إن تك زنة حبة»[٣٤٣].

***

٣٤٣. نفسه.

سورة الحج

٥٥) قال تعالى: (إِنَّ اللهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ) (الحج ٢٣).

وقال تعالى: (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ) (فاطر ٣٣).

قرأ الإمامان نافع وعاصم بنصب «لؤلؤاً» في الآيتين.

وقرأ الجمهور بالجر في الموضعين، قال الإمام الشاطبي في فرش سورة الحج:

ومعْ فاطـرِ انصِبْ «لؤلؤاً» نظْمَ أُلْفة
.................................(٣٤٤)

وأُخذت قراءة الجمهور من ضد النصب وهو الجر، على اصطلاح صاحب القصيد رحمه الله.

---

٣٤٤. حرز الأماني، رقم البيت: ٨٩٥.

قراءة الجر لا إضمار فيها لأنها منسوقةٌ على أساور أو على ذهب[٣٤٥].

وأما قراءة النصب ففيها تقديران:

أحدهما أن تكون معطوفة على موضع الجار والمجرور (من أساور) لأن محله النصب، لأن تقديره: ويُحلَّون حلياً من أساور[٣٤٦].

والثاني أن تكون منصوبة بإضمار فعل يفسره الفعل السابق؛ أي: «ويُحلَّون لؤلؤا»[٣٤٧]، أو «يؤتون لؤلؤاً»[٣٤٨].

وأما عن أثر هذا الخلاف على الوقف؛ فإن الداني يرى أن الوقف على «لؤلؤا» «كاف؛ سواء قرئ بالخفض أو النصب، لأنه في القراءتين منسوقٌ على الأساور»[٣٤٩].

ويبدو أن الإمام الداني لم يعرج على وجه الإضمار، وإلا لربما اعتبر الوقف ممكناً على «أساور من ذهب».

***

٣٤٥. البحر المحيط، ٧/٤٩٧. وحجة الفارسي، ٣/١٦٥.

٣٤٦. البحر المحيط، ٧/٤٩٧.

٣٤٧. حجة ابن زنجلة، ٤٧٤.

٣٤٨. الكشاف، ٣/١٥١.

٣٤٩. المكتفى، ص: ٣٩٣.

سورة المؤمنون

٥٦) قال تعالى: (سَيَقُولُونَ لله قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ) (المؤمنون ٨٧).

وقال تعالى: (سَيَقُولُونَ لله قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ) (المؤمنون ٨٩).

في الموضعين انفرد الإمام أبو عمرو بإثبات ألف الوصل قبل اللام، وحذف لام الجر ضم الهاء، وهي كذلك في مصاحف البصرة.

وقرأ الباقون بغير ألف مع كسر الهاء. يقول الإمام الشاطبي:

وفي لام «لله» الأخيرَيْن حــذفُـهـا
وفي الهاء رفعُ الجرِّ عن ولد العَلا[٣٥٠]

يبدو أن في كلتا القراءتين إضماراً، وإن كان الموجهون لم يفيضوا في إيضاحه، كما أن الإضمار على كلتا القراءتين هو إضمار مبتدأ، ولكن المقصود به مختلف:

٣٥٠. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٠٧.

ففي قراءة البصري إضمار مبتدأ يعود على اسم الجلالة، والتقدير: «هو اللّٰه»، لأنها جاءت على جواب «مَن ربُّ»، فإذا قلت: «مَن مالكُ هذه الدار» فيقتضي اللفظ أن يقال في جوابه: «زيدٌ» ونحوه[٣٥١].

وأما في قراءة الجمهور؛ فقد أضمر مبتدأ تقديره: «هي»، يعود على «السماوات» و«الملكوت»، والتقدير: «هي للّٰه».

فـ«قراءة الجمهور جاءت على المعنى، لأن قولك: من رب هذا ولمن هذا، في معنى واحد»[٣٥٢].

***

٥٧) قال تعالى: (عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) (المؤمنون ٩٢).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم من رواية حفص: «عالمِ» بالجر، وقرأ الباقون بالرفع. يقول الإمام الشاطبي:

و«عالمُ» خفضُ الرفع عن نَفَرٍ .....

..................................[٣٥٣]

في قراءة الجر تكون «عالم» صفة للّٰه[٣٥٤] فلا إضمار فيها إذن.

٣٥١. الحجة للفارسي، ٣/١٨٦.
٣٥٢. البحر المحيط، ٧/٥٨٠، والتفسير للزمخشري، ٣/٢٠٠.
٣٥٣. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٠٨.
٣٥٤. الكشاف، ٣/٢٠٠.

وفي قراءة الرفع يكون فيها إضمار مبتدأ، والتقدير: «هو عالم»[٣٥٥].

وأثر هذا الخلاف على الوقف واضح، فـ «من قرأ «عالم الغيب» بالرفع على خبر مبتدأ مضمر، وقف على «عما يصفون»، ومن قرأ بالخفض على النعت لم يقف على ذلك»[٣٥٦].

***

٣٥٥. حجة ابن زنجلة، ٤٩١.

٣٥٦. المكتفى، ٤٠٣.

سورة النور

٥٨) قال تعالى: (وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) (النور ٧).

وقال تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ) (النور ٩).

قرأ الإمام نافع «أنْ» ساكنة مخففة في الموضعين «ولعنت» بالرفع و«غضب» فعلاً ماضياً بفتح فكسر. وقرأ الجمهور «أنَّ» مشددةً في الموضعين، «ولعنت» بالنصب وغضب بفتحتين على أنه اسم أن منصوب.

فأما الموضع الأول فقد قدمه الإمام الشاطبي في الأعراف وقدمناه هناك، وأما الموضع الثاني فيقول فيه:

....

...... «أن غضِبَ» التخفيفُ والكسرُ أُدخِلا[٣٥٧]

٣٥٧. حرز الأماني، رقم البيت: ٩١٣.

فعلى قراءة نافع تكون «أنْ» مخففةً من الثقيلة وقد أضمر اسمها الذي هو ضمير الشأن في الموضعين[٣٥٨]. وقد تقدمت نماذج كثيرة من ذلك.

***

٥٩) قال تعالى: (فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ. رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ. لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) (النور ٣٦ – ٣٧).

قرأ الإمام ابن عامر وشُعبة: «يسبَّح» بفتح الباء، والباقون بكسرها. يقول الإمام الشاطبي:

«يسبِّح» فتحُ البا كذا صف ....

..................................[٣٥٩]

قراءة الجمهور لا إضمار فيها لأن الفعل مبنيٌّ للفاعل الظاهر وهو «رجال»[٣٦٠].

---

٣٥٨. الموضح، ٣/٩٠٨. وحجة ابن زنجلة، ٤٩٦. والدر المصون، ٨/٣٨٧.

٣٥٩. حرز الأماني، رقم البيت: ٩١٦.

٣٦٠. الموضح، ٣/٩١٧.

أما قراءة ابن عامر وشعبة فلا تصح بدون إضمار، وللإضمار فيها وجهان:

أ- أن يكون من إضمار الفعل «وكأنه جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: من يسبِّحه؟ فقيل: يسبحه رجال، وعليه في أحد الوجهين قول الشاعر:

لِيُبكَ يزيدُ: ضارِعٌ لخصومةٍ
ومختبطٌ مما تطيح الطوائحُ[٣٦١]

كأنه قيل: من يَبكيه؟ فقيل: يَبكيه ضارع»[٣٦٢].

ب- والوجه الثاني: أن يكون من إضمار المبتدأ، والتقدير: «المسبِّح رجالٌ»[٣٦٣].

ولا يخفى ما في القراءتين من أثر على الوقف:

فعلى قراءة الجمهور لا يوقف على الآصال، وعلى قراءة الإضمار يوقف عليها[٣٦٤].

***

٣٦١. اختلف في صاحب هذا البيت، ورجح عبد السلام هارون أن يكون لنهشل بن حري يرثي أخاه: الكتاب لسيبويه (تحقيق: هارون) ١/٢٨٨ و٣٦٦ و٣٩٨.

٣٦٢. الدر المصون، ٨/٤١٠. وحجة ابن زنجلة ٥٠١.

٣٦٣. البحر المحيط، ٦/٤٢٢.

٣٦٤. الدر المصون، ٨/٤١٠.

٦٠) قال تعالى: (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ) (النور ٤٠).

انفرد الإمام ابن كثير من رواية البزي برفع «سحاب» غير منوَّن، وانفرد من روايتيه بجرِّ «ظلمات» منوَّناً.

وقرأ الجمهور برفع الكلمتين مع التنوين. يقول الإمام الشاطبي:

وما نوَّن البزي «سحابٌ» ورفعُهُم
لدى «ظلماتٍ» جَرَّ دارٍ وأوصَلا[٣٦٥]

من الواضح أن قراءة المكي لا إضمار فيها، أما البزي فرفع الأولى وجر الثانية على الإضافة، أضاف السحاب إلى الظلمات، وأما قنبل فرفع «سحاب» وجرَّ «ظلمات» على البدل من الظلمات الأولى.

وأما قراءة الجمهور ففيها إضمار المبتدأ، والتقدير: «هذه ظلمات» أو «هي ظلمات»[٣٦٦].

***

٣٦٥. حرز الأماني، رقم البيت: ٩١٧.

٣٦٦. حجة ابن زنجلة، ٥١٢. والموضح، ٩١٨/٢.

٦١) قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (النور ٥٨).

قرأ شعبة والأخوان: «ثلاثَ عورات» بالنصب، والجمهور بالرفع.

يقول الإمام الشاطبي:

وثاني ثلاثَ ارفعْ سوى صُحبةٍ، وقِفْ
ولا وقفَ قبل النصب إن قلتَ أُبدلا[٣٦٧]

في كلتا القراءتين إضمار:

أما قراءة صحبة ففيها إضمار المضاف، ذلك «أن «ثلاث» بدل من «ثلاث مرات». و«ثلاث مرات» ههنا ظرف زمان؛ لأنها ثلاثة أزمنة (...) فأبدل «ثلاث عورات» منها على إضمار الوقت، وتقديره: ثلاث أوقات عورات، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فلذلك أنث الثلاث»[٣٦٨].

وبالنسبة لقراءة الجمهور ففيها إضمار المبتدأ، والتقدير: هن

---

٣٦٧. حرز الأماني، رقم البيت: ٩١٩.

٣٦٨. الموضح، ٣/٩٢٣.

ثلاث عوراتٍ[٣٦٩]، أو هذه الأوقات المذكورة ثلاث عوراتٍ[٣٧٠].

ويبدو أنّ الإمام الشاطبي لما كان في آخر السورة ووجد أمامه متسعاً من البيت لم يرد أن يضن علينا بفائدة تتعلق بأثر هذا الخلاف على الوقف؛ فأمر بالوقف قبل «ثلاث» عورات لمن قرأ بالرفع، وأما من قرأ بالنصب على البدلية فلا وقف قبل النصب، أي قبل «ثلاث عورات».

***

٣٦٩. البحر المحيط، ٨/٤٣٣.

٣٧٠. الموضح، ٢/٩٢٣.

سورة النمل

٦٢) قال تعالى: (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) (النمل ٢٥).

انفرد الإمام الكسائي بتخفيف «ألا» مع «يا» حرف نداء، و«اسجدوا» فعل أمر.

وقرأ الباقون بتشديد «ألّا» متصلة في الرسم، و«يسجدوا» فعلاً مضارعاً. يقول الإمام الشاطبي:

«ألاَ يا اسجدوا» راوٍ ....

..................................[٣٧١]

في قراءة الكسائي إضمار المنادى؛ ذلك أن «يا» للنداء وقد ولِيَها فعلٌ، ولا يمكن نداء الفعل؛ فـ«جُعل ما بعد «ألا» منادىً قد حذف وبقيت «يا» تدل عليه، وذلك جائز في لغة العرب، جاء في أشعارها

٣٧١. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٣٤.

وكلامها، يكتفون بـ «يا» عن الاسم المنادى (...) ويحذفونه لدلالة الكلام و«يا» عليه، يقولون: ألا يا انزلوا، ألا يا ادخلوا.. يريدون: ألا يا هؤلاء، قال الشاعر:

فقـالت: ألا يا اســمعْ نعِظْك بخطـة
فقلت: سميعاً فانطقي وأصيبي»[٣٧٢]

وأما قراءة الجمهور فالأصل فيها: «أن لا يسجدوا، فأدغم النون في اللام من «لا»»[٣٧٣].

وهي تحتمل الإضمار وعدمه:

فعلى وجه الإضمار يكون من إضمار لام التعليل، والتقدير: فصدهم عن السبيل لأن لا يسجدوا، بإضمار اللام، وهو متعلق بقوله: «صدهم»، ويجوز أن يتعلق بقوله تعالى: «زين لهم الشيطان أعمالهم»، أي زينها لهم لئلا يسجدوا، فالفعل أيضاً على إضمار اللام[٣٧٤].

وأما ترتيب الوقف على اختلاف القراءتين؛ فقد تكفل به الشاطبي رحمه الله، حيث وقف عند هذه الكلمة في ثلاثة أبيات، فقال:

.... وقِــفْ مُبـتـلىً: «ألا»
و«يا» و«اسجدوا»، وابدأْهُ بالضم مُوصَلا

٣٧٢. الكشف لمكي، ٢/١٥٧.
٣٧٣. الموضح، ٢/٩٥٥.
٣٧٤. المصدر السابق نفسه، وتفسر الرازي، ٢٤/٥٥٢. وحجة ابن زنجلة: ٥٢٦.

أراد: «ألا يا هـؤلاء اسـجدوا»، وقـف
لـه قـبلَه، والـغـيرُ أدرجَ مُـبـدِلا
وقد قيل مـفـعـولاً وأنْ أدغـموا بـ «لا»
وليس بمقطوعٍ، فقفْ: «يسجدوا» و«لا»

والشاطبي هنا يتحدث عن نوعيْ الوقف؛ وقف الابتلاء، ووقف الاختيار، فبالنسبة لوقف الابتلاء يجوز عند الكسائي على الكَلِم الثلاث: «ألا» و«يا» و«اسجدوا»؛ لأن كلّاً منها كلمة مستقلة معنىً، رغم اتصال الأخيرتين رسماً.

وأما الوقف الاختياري له فيكون قبل «ألا» على «يهتدون»، وهو كافٍ عند الداني[٣٧٥]، وذلك لأن «ألا» المخففة للاستفتاح والتنبيه، فهي استئناف.

وأما الجمهور فالوقف الاختياري عندهم لا يمكن أن يكون على «يهتدون»، لأن «أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ متعلق بما قبله؛ إما على البدلية أو المفعولية، ولذا قال الشاطبي: «والغير أدرجَ مُبدلا وقد قيل مفعولاً»، وعليه فلا يوقف للجمهور إلا على آخر الآية. يقول الإمام الداني: «ومن قرأ «ألّا يسجدوا» بالتشديد لاندغام النون فيها، فليس بوقْفٍ، لأن العامل في «أن» ما قبلها، فلا يقطع منه»[٣٧٦].

٣٧٥. المكتفى، ٤٢٩.
٣٧٦. المصدر السابق نفسه.

وبالنسبة للوقف الاضطراري عند الجمهور فيصح على موضعين، هما: «لا» مِن «أنْ لاّ»، ولا يصح على «أنْ» وحدها، لأنها متصلة في الرسم، كما يصح على «يسجدوا» بكاملها لأن الياء جزء منها، لأنها فعل مضارع.

***

سورة القَصص

٦٣) قال تعالى: (وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاس يَسْقُونَ. وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأتَيْنِ تَذُودَان قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) (القصص ٢٢-٢٣).

قرأ العربيان (أبو عمرو وابن عامر) «يَصدُر» بفتح الياء وضم الدال، وقرأ الجمهور بضم الياء وكسر الدال، قال الإمام الشاطبي:

.... و«يُصـــ
ـــدِرَ» اضمُمْ وكسرُ الضمِّ ظاميهِ أَنْهلا[٣٧٧]

القراءة الأولى لا إضمار فيها، لأن الفعل «ثُلاثيٌّ غير متعدٍّ، مِن «صَدرت» الرعاءُ إذا رجعت من سقيها»[٣٧٨]، والرِّعاء هم الرعاة.

وأما قراءة الجمهور ففيها إضمار المفعول به؛ فالفعل فيها «رباعيٌّ

٣٧٧. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٤٥.

٣٧٨. الكشف لمكي بن أبي طالب، ٢/١٧٣.

متعدٍّ إلى مفعول محذوف، فهو من أصدَرْت الإبل، إذا رددتها من السقي، تقديره: حتى يُصدِرَ الرعاءُ مواشيَهم من السقْي[٣٧٩]، أضمر ذكر المواشي هنا كما أضمر قبلها في قوله «يسقون»، وفي قوله تعالى: (وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ) (النحل ٦) أي حين تريحون إبلكم وحين تسرحونها.

***

٣٧٩. نفسه.

سورة العنكبوت

٦٤) قال تعالى: (وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ) (العنكبوت ٢٥).

في قوله تعالى «مودة بينكم» ثلاث قراءات.

الأولى لابن كثير وأبي عمرو والكسائي: برفع «مودةُ» غير منوَّن وجر «بينِكم».

والثانية لحمزة وحفص عن عاصم: بنصب «مودةَ» غير منونة، وجر «بينِكم» على الإضافة.

والثالثة للباقين (نافع وابن عامر وشعبة عن عاصم): بنصب «مودةً» مع التنوين ونصب «بينَكم» أيضاً.

يقول الإمام الشاطبي:

«مـــودةٌ» المـرفـــوعُ حـــقٌّ رُواتِه
ونَوِّنْه وانصِبْ «بينَكم» عمَّ صَندلا[380]

٣٨٠. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٥٣.

وقد أبدع الإمام الشاطبي -رحمه الله- في ذكر هذه الأوجه في بيت واحد؛ ففهمنا وجه الفريق الأول من التصريح في الشطر الأول، ومفهوم المخالفة في الشطر الثاني، ووجه الفريق الثاني من مفهوم الشطرين، ووجه الفريق الثالث من مفهوم الشطر الأول ومنطوق الشطر الثاني.

والإضمار الذي نبحث عنه وارد في القراءات الثلاث على اختلاف تقديره في كل منها.

فعلى الأولى يحتمل ثلاثة أوجه للإضمار:

١.. إضمار المفعول الثاني؛ وذلك إذا اعتبرنا «إنما» كافة ومكفوفة، و«اتخذ» متعدية إلى مفعولين؛ أحدهما «أوثاناً» والثاني مضمر تقديرُه «آلهة»، والتقدير: اتخذتم من دون الله أوثاناً آلهةً، وعليه تكون «مودة» مبتدأً و«في الحياة» خبراً[٣٨١]. ويكون الوقف على «أوثاناً» كافياً[٣٨٢].

٢.. إضمار المفعول الأول، وهو هنا عائدُ الاسم الموصول، وذلك إذا جعلنا «إنَّ» عاملةً و«ما» اسمَها، بمعنى «الذي»، فتكون «مودة» خبر «إنَّ» والتقدير: إن الذي اتخذتموه مودة بينكم[٣٨٣]. وعلى هذا التقدير لا يصح الوقف على «أوثاناً»[٣٨٤].

٣.. إضمار المبتدأ قبل «مودة»، والتقدير: «هي مودةُ بينكم»[٣٨٥]،

٣٨١. حجة ابن زنجلة، ص: ٥٥١.

٣٨٢. المكتفى، ص: ٤٤٣.

٣٨٣. حجة الفارسي، ٣/٢٥٩.

٣٨٤. المكتفى، ص: ٤٤٣.

٣٨٥. البحر المحيط، ٨/٣٥٢.

وهذا الوجه يمكن أن يجتمع مع الوجه الأول، وهو مثله في كفاية الوقف على «أوثاناً».

وأما القراءتان الثانية والثالثة، فتتضمنان إضمار المفعول الثاني؛ وذلك بجعل «إنما» كافة ومكفوفة، و«اتخذ» متعدياً إلى مفعولين، والتقدير: «إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً آلهة»، فحذف، كما أن قوله: (إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ) (الأعراف ١٥٢) معناه «اتخذوا العجل إلهاً» فحذف»[٣٨٦].

وأما إذا جعلنا «اتخذ» متعدياً إلى مفعول واحد فلا يكون في هاتين القراءتين إضمار، وقد ورد متعديا إلى مفعول واحد في قوله تعالى: (... قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (البقرة ٨٠).

وعلى هاتين القراءتين «لا يصح الوقف على ما قبل «مودة»، لتعلقها به، لأنها مفعول من أجلها، وقفْ على «في الحياة الدنيا»»[٣٨٧].

***

٣٨٦. حجة الفارسي، ٢٥٨/٣.

٣٨٧. المكتفى، ص: ٤٤٣

سورة سبأ

٦٥) قال تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ) (سبأ ٣).

قرأ الأخوان (حمزة والكسائي) «علّام» بمد اللام وتشديدها وبجر الميم بوزن «فعال».

وقرأ نافع وابن عامر «عالم» بوزن «فاعل» مع رفع الميم.

وقرأ الباقون «عالِم» بوزن «فاعل» مع جر الميم. يقول الإمام الشاطبي:

و«عالِمِ» قُلْ «علّامِ» شاعَ، ورفعُ خفـ
ـضِهِ عَمَّ .... (٣٨٨)

الذي يهمنا هنا هو الخلاف الإعرابي الذي يجعل قراءة نافع وابن عامر تتضمن إضمار المبتدأ قبل «عالم»، والتقدير: «هو عالم

٣٨٨. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٧٥.

الغيب»، ويجوز فيها أيضا عدم الإضمار فتكون «عالم» مبتدأً، وخبرهُ: «لا يعزب عنه»[٣٨٩].

وأما قراءة الجمهور بالجر -سواء مع التضعيف أو عدمه- فهي على التبعية لاسم الجلالة «الله» أو «ربي»، صفة له أو بدلاً، ولا إضمار فيها. وعلى القراءة الأولى يجوز الوقف قبل «عالم» لأنها استئناف، وأما في القراءة الثانية فلا بد من الوصل؛ لأنها تابعة لما في الآية السابقة والتي قبلها[٣٩٠].

***

٦٦) قال تعالى: (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ) (سبأ ١٢).

انفرد الإمام عاصم من رواية شعبة، بقراءة «الريح» بالرفع، وقرأ الجمهور بالنصب، قال الإمام الشاطبي:

وفي «الرِّيح» رفعٌ صحَّ ....

................................[٣٩١]

في كلتا الآيتين إضمار؛ ولكنه مختلف:

٣٨٩. الموضح لابن أبي مريم، ١٠٤١. وحجة ابن زنجلة، ٥٨١.

٣٩٠. المكتفى، ص: ٤٦٣.

٣٩١. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٧٧.

فعلى قراءة الرفع في الآية إضمار المضاف، ذلك أن أصل الكلام: «ولسليمانَ تسخيرُ الريح»، فالتسخير هو المبتدأ في الأصل، وهو مضاف إلى الريح، لكنه لما حذف وأقيمت الريح مقامه صارت الريح مرفوعة بالابتداء، والمعنى: وتسخير الريح لسليمان»[٣٩٢].

وأما قراءة النصب فعلى إضمار فعل ناصب لـ«الريح»، والتقدير: «وسخرنا لسليمان الريح، لأنها سخرت له، وليس بمالكها على الحقيقة، ويقوّي النصبَ إجماعُهم عليه في قوله تعالى: (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ) (الأنبياء ٨١).

وبالنسبة للوقف «فمن قرأ بالرفع (...) وقَف على «بصير»، ومن قرأ بالنصب لم يقف على ذلك، لأن الريح معطوفةٌ على قوله: «وألَنَّا له»، .... فلا يقطع من ذلك»[٣٩٣].

***

٣٩٢. الموضح، ١٠٤٥.

٣٩٣. المكتفى، ٤٦٤.

سورة يس

٦٧) قال تعالى: (تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) (يس ٥)
قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بنصب «تنزيل»، وقرأ الباقون برفعها، قال الإمام الشاطبي:

و«تنزيل» نصبُ الرفعِ كهفُ صحابهِ

..................................[٣٩٤]

فعلى قراءة الرفع يكون في الآية إضمارُ مبتدأٍ، تقديره: هو تنزيل العزيز، أو: هذا تنزيل، أو: الذي أنزل إليك تنزيل[٣٩٥].
وأما قراءة النصب فهي على المصدرية، ولكن قد تكون بإضمار فعل، والتقدير: نُزِّل تنزيلَ العزيز[٣٩٦]. أو لا إضمار فيها، ولكن

٣٩٤. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٨٦.
٣٩٥. الكشف، ٢/٢١٤. وحجة ابن زنجلة، ٥٩٦.
٣٩٦. الموضح ١٠٦٩.

نصبٌ بالمعنى المفهوم من الآيتين السابقتين (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ. عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) (يس ٣-٤)[٣٩٧].

***

٦٨) قال تعالى: (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ) (يس ٣٥).

قرأ الأخوان وشعبة: « وما عمِلتْ» بدون هاء، وهي كذلك في مصاحف الكوفة، إلا أن حفصاً وافق مصاحف الأمصار الأخرى. وقرأ الجمهور «عملته» بالهاء. يقول الإمام الشاطبي:

و«ما عملتهُ» يحذفُ الهـاءَ صـحبةٌ
..............................[٣٩٨]

قراءة الجمهور لا إضمار فيها.

وأما قراءة «صحبة» ففيها إضمار المفعول به، الذي هو الضمير العائد على «ما»، وذلك لطول الصلة، وتقديره هو ما جاء في قراءة الجمهور.

ومما احتُجّ به لقراءة الإضمار، الاتفاق على الإضمار في السورة نفسها في قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا

٣٩٧. حجة ابن زنجلة، ٥٩٦.
٣٩٨. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٨٧.

فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ (يس٧١)، كما أن العرب كثيرا ما «تضمر الهاء عائدةً على «من» و«الذي» و«ما»، وأكثر ما جاء في التنزيل من هذا على حذف الهاء، كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان ٤١) وقوله: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ (النمل ٥٩)، وقوله: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ (هود ٤٣) وقوله: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ﴾ (البقرة ٢٥٣)»[٣٩٩].

***

٦٩) قال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (يس ٣٩).

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو «القمر» بالرفع وقرأ الباقون بالنصب، قال الشاطبي:

....

و«والقمرَ» ارفعهُ سَما ولقد حَلا[٤٠٠]

في قراءة «سما» يكون «القمر» مبتدأ والجملة بعده خبر، فلا إضمار فيها.

---

٣٩٩. حجة ابن زنجلة، ٥٩٨-٥٩٩.

٤٠٠. حرز الأماني، البيت السابق نفسه.

وأما قراءة الجمهور ففيها إضمار فعل ناصب لـ «القمر»، يفسره الفعل المذكور بعده، والتقدير: «وقدرنا القمر»[٤٠١]، ومن الواضح أن هذا التقدير إنما هو نظريٌّ صناعيٌّ فقط، إذ لا يجوز إظهار هذا الفعل، ولكن الضرورة التي ألجأت إليه أن الفعل «قدرناه» نصب الضمير فلا يمكن أن ينصب «القمر» أيضاً.

***

٤٠١. حجة ابن زنجلة ٥٩٩ والكشف، ٢/٢١٦.

سورة الصافات

٧٠) قال تعالى: (فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ) (الصافات ٩٤)

انفرد الإمام حمزة بقراءة «يُزِفُّون» بضم الياء وكسر الزاي، وقرأ الجمهور بفتح الياء وكسر الزاي. قال الإمام الشاطبي:

....

.... واضْمُمْ «يَزِفون» فاكْمُلا[٤٠٢]

في قراءة الجمهور تكون الكلمة من «زف يزف» إذا أسرع، فهو لازم، ولا إضمار في القراءة على هذا الوجه.

وأما قراءة الإمام حمزة فهي من الفعل «أَزَفَّ يُزِف»، فتحتمل أن يكون الفعل بمعنى السابق نفسه، فيكون لازماً. ولكن الأرجح من حيث السياق أن يكون متعدياً بالهمزة، فيكون في الكلام إضمار

٤٠٢. حرز الأماني، رقم البيت: ٩٩٧.

المفعول به، والتقدير: يُزفون دوابَّهم، أي يحملونها على الزفيف، وهو سرعة المشي[٤٠٣].

***

٤٠٣. حجة ابن زنجلة، ٦٠٩، والموضح ١٠٨٩، والكشف ٢/٢٢٥.

سورة ص

٧١) قال تعالى: (وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ. أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ) (ص ٦٢-٦٣).

قرأ أبو عمرو البصري والأخوان: «اتخذناهم» بهمز الوصل، وقرأ الجمهور بقطعها. قال الإمام الشاطبي:

....

ووَصلُ «اتخذناهمْ» حَلا شَرعُه وِلا[٤٠٤]

في قراءة البصري والأخوين يكون في الآية إضمارُ جملةٍ قبل «أم»، ليصحَّ العطف بـ «أم»، لأنها لا تعطف إلا بعد الاستفهام، فتقدر جملة معطوفة عليها جملة «زاغت عنهم الأبصار»، وتقديرها: أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار، فهي كقوله تعالى: (وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ) (النمل ٢٠)، أي: أحاضرٌ هوَ أم كان من الغائبين؟

٤٠٤. حرز الأماني، رقم البيت: ١٠٠٣.

أما قراءة الجمهور فهمزتها همزة قطع استفهامية، فلا تحتاج إلى تقدير جملة معطوف عليها.

وبناء على هذا الخلاف؛ فـ «من قرأ (...) بقطع الألف على لفظ الاستفهام، وقف على «مِن الأشرار» (...) ومن قرأ بوصل الألف على لفظ الخبر لم يقف على ذلك، لأن قوله: «اتخذناهم» نعتٌ لقوله «رجالاً»[٤٠٥].

***

٧٢) قال تعالى: (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ. لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ) (ص ٨٤-٨٥).

قرأ عاصم وحمزة: «فالحق» بالرفع، وقرأها الجمهور بالنصب، ولم يختلفوا في نصب الثانية. قال الإمام الشاطبي:

و«فَالحقُّ» في نصرٍ ....

................................[٤٠٦]

وقد اكتفى الناظم في ضبط قراءة الكلمة بالشكل الكتابي، على ما هو مقرر في منهجه في المقدمة، حيث قال: «وباللفظِ أستغني عن القيد إن جَلا».

٤٠٥. المكتفى، ص: ٤٨٥.

٤٠٦. حرز الأماني، البيت: ١٠٠٤.

وفي كلتا القراءتين إضمار؛ ولكن تقدير المضمر يختلف:

ففي قراءة الرفع إما أن يكون إضمارَ مبتدأ، والتقدير: فأنا الحق، أو إضمار خبر، والتقدير: فالحق أنا[٤٠٧]. ويدل على هذين التقديرين قوله تعالى: (ثُمّ رُدُّوا إِلَى اللهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ) (يونس ٣٠). أو: «الحقُّ منّي»، بدليل (الحقُّ مِن رَّبِّكَ) (البقرة ١٤٧)[٤٠٨].

وفي قراءة النصب إضمار فعل من لفظ «الحق»، والتقدير: أُحِقُّ الحقَّ، ودليله: (وَيُحِقُّ اللهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِه) (يونس ٨٢) و(لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) (الأنفال ٨)[٤٠٩].

***

٤٠٧. الكشف، ٢/٢٣٤، وحجة ابن زنجلة ٦١٨.

٤٠٨. حجة ابن زنجلة، ٦١٨.

٤٠٩. حجة ابن زنجلة، ٦١٨. والموضح ١١٠٧.

سورة الزمر

٧٣) قال تعالى: (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ) (الزمر ٩).

قرأ الإمام نافع وابن كثير وحمزة: «أَمَنْ» بالتخفيف، وقرأ الجمهور بالتشديد. قال الإمام الشاطبي:

«أَمَنْ» خَفَّ حِرْمِيٌّ فشا ....

................................[٤١٠]

في كلتا القراءتين إضمار جملة، ولكن التقدير يختلف:

ففي قراءة التخفيف «الهمزةُ لاستفهام التقرير، ومقابله محذوف لفهمهم المعنى، والتقدير: أهذا القانت خيرٌ أم الكافر»[٤١١]، وإنما حذف لدلالة الكلام عليه، وهو جري ذكر الكافر قبله، وقوله بعده:

---

٤١٠. حرز الأماني، رقم البيت: ١٠٠٥.

٤١١. البحر المحيط، ٩/١٨٨.

(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)[٤١٢].

وأما قراءة التضعيف فإن الأصل فيها «أم» دخلت على «من»، فكتبت متصلةً ككلمة واحدة، وعلى ذلك تقدير جملة معطوف عليها قبل «أم» كما مر بنا قبل قليل. والتقدير إذن: «أهذا الكافرُ خيرٌ أم من هو قانت؟»[٤١٣].

***

٤١٢. تفسر الزمخشري، ٤/١١٦.

٤١٣. البحر المحيط، ٩/١٨٩.

سورة غافر

٧٤) قال تعالى: (النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ) (غافر ٤٦).

قرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم من رواية حفص «أدخلوا» بهمز القطع مع كسر الخاء، وقرأ الباقون بهمز الوصل مع ضم الخاء. يقول الإمام الشاطبي:

....

.... «أدخِلوا» نفرٌ صِلا

على الوصلِ، واضمُمْ كسرَهُ .....

..............................(٤١٤)

في هذه الآية إضمارٌ ليس من اهتمامنا، لأنه متفق على تقديره في القراءتين، ذلك هو إضمار القول قبل فعل «ادخلوا». ولكن الإضمار الذي نهتم به هنا هو إضمار حرف النداء في القراءة الثانية،

٤١٤. حرز الأماني، رقم البيتين: ١٠١١-١٠١٢.

لأن الفعل فيها موجهٌ إلى الآل، فوجب أن يكون التقدير: ادخلوا يا آل فرعون[٤١٥].

وأما القراءة الأولى فليس فيها هذا الإضمار، لأن الفعل فيها موجه إلى الملائكة، و«آل» مفعول به.

***

٤١٥. الكشف، ٢/٢٤٥.

سورة الشورى

٧٥) قال تعالى: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ) (الشورى ٣٥)

قرأ الإمامان نافع وابن عامر: «يعلمُ» برفع الفعل، وقرأ الجمهور بنصبه، قال الإمام الشاطبي:

....

.... «يعلمَ» ارفعْ كما اعتلى[٤١٦]

في قراءة نافع وابن عامر رفع الفعل على الاستئناف فلا إضمار فيها، أو رفع على أنه خبر مبتدأ فيكون في الآية إضمار مبتدأ، والتقدير: هو يعلم[٤١٧].

وأما قراءة الجمهور فلا بد فيها من تقدير إضمار وإن كان مختلفا فيه:

---

٤١٦. حرز الأماني، رقم البيت: ١٠١٨.

٤١٧. المكتفى، ٥٠٤.

١.. قيل إنه على إضمار جملة تعليلية؛ قال الزمخشري: «وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف تقديرُه: «لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون»، ونحوُه في العطف على التعليل المحذوف غيرُ عزيز في القرآن، منه قوله تعالى: (وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ) (مريم ٢١)، وقوله تعالى: (وَخَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (الجاثية ٢٢)»[٤١٨].

٢.. وقيل إنه على إضمار حرف نصب، والتقدير: و«أن يعلمَ» فتقدير «أن» لتكون مع الفعل بتأويل مصدر، فيحسن عطفه على الاسم[٤١٩]. جرياً على قاعدة أن: «الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم». والاسم المعطوف عليه هو العفو المفهوم من الجملة السابقة.

وبناء على ما سبق من تقديرات، يختلف حكم الوقف في الآيتين: فعلى قراءة الرفع يكون الوقف تاماً على «كثير»، وإلا «لم يتم الوقف قبله لأن النصب عند البصريين بإضمار «أن» حملاً على المصدر المراد في ما قبله من الشرط والجزاء، فذلك معطوف عليه فلا يقطع منه»[٤٢٠].

***

٤١٨. الكشاف، ٤/٢٢٧.

٤١٩. البحر المحيط، ٩/٣٤٢.

٤٢٠. المكتفى، ٥٠٤.

سورة الزخرف

٧٦) قال تعالى: (يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ وَتَلَذُّ الأَعْيُنُ وَأَنتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (الزخرف ٧١).

قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: «تشتهيه» بهاء الضمير، وقرأ الباقون: «تشتهي» بدون هاء الضمير، قال الإمام الشاطبي:

وفي «تشتهيه» تشتهي: حقُّ صحبةٍ

..............................[421]

وتوجيه الخلاف هنا مطابق للخلاف في الفقرة رقم (٦٧) السابقة في «يس» في قوله تعالى: (وما عمِلتْهُ أيْدِيهِمْ).

***

٤٢١. حرز الأماني، رقم البيت: ١٠٢٧.

٧٧) قال تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الزخرف ٨٨).

قرأ الإمامان عاصم وحمزة بكسر اللام والهاء من «قيلِه»، وقرأ الباقون بفتح اللام وضم الهاء. يقول الإمام الشاطبي:

وفي «قِيلَه» اكسرْ واكسِرِ الضمَّ بعدُ في

نصـيرٍ ....[٤٢٢]

القراءة بالجر عطفٌ على الساعة في الآية السابقة، أي عنده علم الساعة وعلم قيلِه، وعليه فلا إضمار، ويمكن أن تكون من باب القسَم، والواوُ واوُ القسم، فيكون فيه إضمار الجواب، والتقدير: وقيلِه ذلك لينصرن أو ليفعلن بهم ما أشاء[٤٢٣].

وأما قراءة النصب ففيها خمسة أوجه؛ ثلاثة منها على الإضمار، وهي كالتالي:

١.. إضمار مفعول «يكتبون»، وقد عطف عليه هذا المنصوب، والتقدير: «يكتبون ذلك وقيلَه».

٢.. إضمار مفعول «يعملون» وعطف عليه أيضاً هذا المنصوب، والتقدير: يعلمون الحق وقيلَه.

٣.. إضمار فعل ناصب من لفظ المفعول، فتكون منصوبة على المصدر، والتقدير: «ويقول قيلَه».

---

٤٢٢. حرز الأماني، رقم البيت: ١٠٢٨.

٤٢٣. البحر المحيط، ٣٩٣/٩.

أما التقديران الآخران على عدم الإضمار فهما:

١ـ أن تكون معطوفة على موضع «الساعة» في قوله «وعنده علم الساعة»، لأن معناه: «ويعلم علم الساعة».

٢ـ أن تكون معطوفة على «سرَّهم» أي يسمع سرهم ونجواهم وقيلَه[٤٢٤].

وأما الوقف فيكون تاما على «يؤفكون» إذا نصبت، و«قيله» على المصدر، أما في الجر أو النصب بالتقديرات الأخرى فليس بتمام[٤٢٥].

***

٤٢٤. ينظر في هذه الأوجه: الكشف، ٢/٢٦٢، والبحر المحيط، ٩/٣٩٣. والكشاف ٤/٢٦.

٤٢٥. المكتفى، ٥١٢.

سورة الذاريات

٧٨) قال تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (الذاريات ٤٦).

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: «وقومِ» بالجر، وقرأ الجمهور بالنصب. يقول الشاطبي:

....

و«قوم» بخفضِ الميم شَرَّف حُمَّلا[٤٢٦]

فبالنسبة للقراءة الأولى، لا إضمار فيها، لأن «قوم» معطوفة على «ثمود»، أي: وفي قوم نوح، وتقوِّيه قراءة عبد اللهٰ: «وفي قوم نوح»[٤٢٧].

وأما قراءة النصب فهي «على إضمار فعلٍ تقديرُه: «وأهلكنا قوم نوح»، لدلالة الكلام عليه، وقيل بـ«اذكر» مضمرة[٤٢٨].

٤٢٦. حرز الأماني، رقم البيت: ١٠٤٦.

٤٢٧. الكشاف، ٤/٤٠٤.

٤٢٨. البحر المحيط، ٩/٥٥٩.

ودلالة الكلام التي يقصد أبو حيان على «أهلكناهم» هي في «أخذتهم الصاعقة»، لأن ذلك بمعنى الإهلاك.

***

سورة الطور

٧٩) قال تعالى: (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ) (الطور ٢٨).

قرأ نافع والكسائي بفتح الهمزة في «أنه» وقرأ الجمهور بكسرها، قال الإمام الشاطبي:

....

.... و«إنَّ» افتحوا الجلا

رضاً ....

..............................[٤٢٩]

ففي قراءة الفتح إضمار حرف هو لام التعليل، أي: ندعوه لأنه هو البر، «أي فلرحمته يجيب من دعاه، فلذلك ندعوه»[٤٣٠].

وأما قراءة الكسر فلا إضمار فيها لأنها على الاستئناف.

---

٤٢٩. حرز الأماني، البيتان: ١٠٤٧-١٠٤٨.

٤٣٠. حجة الفارسي، ٣/٤٢٦.

فعلى قراءة الكسر يكون الوقف على «ندعوه» تامّاً، «ومن فتحها لم يقف على «ندعوه» لأن «أن» متعلقة به»[٤٣١].

***

٤٣١. المكتفى، ص: ٥٤١.

سورة الواقعة

٨٠) قال تعالى: (وَحُورٌ عِينٌ. كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ) (الواقعة ٢٢-٢٣)

قرأ الأخوان (حمزة والكسائي) بجرِّ لفظيْ «حور عين»، وقرأ الجمهور بالرفع، قال الإمام الشاطبي:

و«حورٌ» و«عينٌ» خفضُ رفعِهما شَفا

...................................[432]

في قراءة الجمهور إضمارٌ اختلف فيه، فقيل إضمار جملة اسمية عطفت على اسمها، والتقدير: لهم هذا كله وحور عين، وقيل إضمار خبر فقط، أي ولهم حور أو فيهما حور[433].

وعلى هذه القراءة يكون الوقف على «يشتهون».

٤٣٢. حرز الأماني، رقم البيت: ١٠٥٩.

٤٣٣. البحر المحيط، ١٠/٨٠.

وأما قراءة الجر فيحتمل أن يكون فيها إضمار المضاف إذا كانت «حور» عطفا على جنات النعيم، بتقدير: في جنات النعيم وحور عينٍ، أو: معاشرةِ حورٍ عينٍ[٤٣٤]، وهذا رأي البصريين والكسائي[٤٣٥].

وعند الكوفيين وقطرب أنه معطوف على «أكواب»، كما في قول الشاعر:

علفتُها تبناً وماءً بارداً
حتى شتَتْ همّالةً عيناها[٤٣٦]

فعطف الماء على التبن وهو لا يُعلَف[٤٣٧]

وعلى قراءة الجر فلا وقف على «يشتهون»[٤٣٨].

***

٤٣٤. الكشاف، ٤/٤٦٠.

٤٣٥. المكتفى ٥٥١. والغريب أن أبا حيان نقله عن الزمخشري ثم علق قائلا: «وهذا فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجمي» ١٠/٨١، ولكنه لم يقدم رأيه في الموضوع.

٤٣٦. البيت لذي الرمة، (خزانة الأدب، ١/٤٩٩).

٤٣٧. المكتفى، ٥٥٢.

٤٣٨. المصدر نفسه.

سورة القلم

٨١) قال تعالى: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ) (ن ١٤).

قرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم وحمزة: «أأنْ» بهمزتين، وقرأ الجمهور بهمزة واحدة، قال الإمام الشاطبي:

وفي نونَ في «أنْ كان» شـفَّعَ حمـزةٌ
وشعبةُ أيضاً والدمشقِي مُسهِّلا[٤٣٩]

ومعنى «شفَّع» صيَّر الهمزة الواحدة شفعاً أي همزتين.

فبالنسبة للقراءة على الخبر (أي بهمزة واحدة)، يجوز فيها وجهان، أحدهما لا إضمار فيه وهو أن تكون معمولاً لـ «عُتُلّ» أو «زَنيم»[٤٤٠].

والوجه الثاني: أن تكون على إضمار حرف الجر وهو لام التعليل، والتقدير: «لا تطعْه مع هذه المثالب لِأنْ كان ذا مال، أي

٤٣٩. حرز الأماني، رقم البيت: ١٨٧.

٤٤٠. تفسير اللباب، لابن عادل الحنبلي، ١٥/ ٤٠٨، دار الكتب العلمية.

لِيَساره وحظِّه من الدنيا، ويجوز أن يتعلق بما بعده على معنى: «لكونِه متمولاً مستظهراً بالبنين كذَّبَ آياتنا»[٤٤١].

وأما قراءة الاستفهام (أي الهمزتين) فلا بد فيها من تقديرِ مضمر:

إما أن تكون من إضمار حرف الجر فقط، بتقدير: ألِأَنْ كان ذا مال كذبَ بآياتنا؟ أو إضمار حرف الجر مع الفعل، أي: أَتطيعه لأن كان ذا مال؟[٤٤٢].

وعن أثر هذا الخلاف على الوقف، يقول الإمام الداني: «ومن قرأ «أنْ كان ذا مالٍ» على الاستفهام، وقف على قوله «زنيم»، لأن الاستفهام له صدر الكلام (...) ومن قرأ ذلك على الخبر لم يقف على «زنيم» لأن «أن كان ذا مال» متعلق بفعل دل عليه الكلام الذي قبله»[٤٤٣].

***

٤٤١. الكشاف، ٤/٥٨٨.
٤٤٢. تفسير الرازي، ٣٠/٨٧.
٤٤٣. المكتفى، ٥٨٢.

سورة النبأ

٨٢) قال تعالى: (رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا) (النبأ ٣٧).

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: «ربُّ» بالرفع، والباقون بالجر، وقرأ ابن عامر وعاصم: «الرحمنِ» بالجر والباقون بالرفع، قال الإمام الشاطبي:

وفي رفعِ با «ربِّ السـماوات» خفضُه
ذَلولٌ، وفي «الرحمن» ناميه كملا[٤٤٤]

فتحصل من تركيب الخلاف في الكلمتين ثلاثة مذاهب:

أـ عاصم وابن عامر: بالجر فيهما.

ب – نافع وابن كثير وأبو عمرو: بالرفع فيهما.

ج – حمزة والكسائي: بالجر في الأولى والرفع في الثانية.

٤٤٤. حرز الأماني، رقم البيت: ١١٠٠.

أما القراءة الأولى فلا إضمار فيها، لأنها على الإتْباع لـ «ربك» في الآية السابقة، فلا إضمار فيها. وأما قراءة الرفع فيهما فتكون على إضمار مبتدأ قبل «رب»، أي: هو رب السماوات.

وأما على قراءة الأخوين فـ «رب» مجرورة بالإتباع، كالقراءة الأولى، و«الرحمن» مرفوعة على إضمار مبتدأ قبلها، أي: هو الرحمن، أو مرفوعة على أنها مبتدأ خبرُه «لا يملكون»[٤٤٥]. وحكم الوقف هنا نظير ما تقدم في الفقرة السابقة.

***

٤٤٥. الكشاف، ٤/٦٩١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٥/٢٧٥.

سورة المزمل

٨٣) قال تعالى: (رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا) (المزمل ٩).

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم «رب» بالرفع وقرأ الباقون بالجر، قال الإمام الشاطبي:

....

ورب بخفض الرفع صحبته كلا[٤٤٦]

ففي قراءة الجر تكون الكلمة بدلا من «ربك» فلا إضمار فيها، وأما قراءة الرفع فهي على إضمار مبتدأ هي هو رب المشرق.

وعلى قراءة الرفع يكون الوقف على «تبتيلا» كافيا. ومن قرأ بالخفض لم يقف على ذلك لأن ما بعده بدل من قوله «واذكر اسم ربك»[٤٤٧].

٤٤٦. حرز الأماني، رقم البيت: ١٠٨٨.

٤٤٧. المكتفى، ص: ٥٩١.

سورة البلد

٨٤) قال تعالى: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ. وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ. فَكُّ رَقَبَةٍ. أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) (البلد ١١-١٤).

قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة: «فكُّ» بضم الكاف، و«رقبةٍ» بالجر، و«إطعامٌ» بكسر الهمزة ومد العين وتنوين الميم.

وقرأ الباقون «فكَّ» بفتح الكاف و«رقبةً» بالنصب، و«أطعمَ» بوزن «أفعل» على أنه فعل ماض، قال الإمام الشاطبي:

....

.... و«فكَّ» ارْفعَنْ وِلا

وبعدُ اخفضنْ واكسـرْ ومُـدَّ منوِّناً

مع الرفعِ «إطعامٌ»: نَدىً عمَّ فانْهلا[٤٤٨]

٤٤٨. حرز الأماني، البيتان: ١١١٢-١١١٣.

أما القراءة «فكَّ» و«أطعمَ» بجعلها فعلين فعلى البدل من اقتحم[٤٤٩]، ولا إضمار فيها.

وأما على جعلهما اسمين؛ ففيها إضمار مبتدأ، أي: اقتحامُ العقبة فكُّ رقبةٍ أو إطعام[٤٥٠].

***

٤٤٩. الكشاف، ٤/٧٥٦.

٤٥٠. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٥/٣٢٩.

سورة المسد

٨٥) قال تعالى: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) (المسد ٤).

انفرد الإمام عاصم بقراءة «حمالَةَ» بالنصب، وقرأ الجمهور بالرفع. قال الإمام الشاطبي في آخر بيت من فرش الحروف:

.... و«حمّالة» المرفوعُ بالنصب نُزِّلا[٤٥١]

في قراءة الإمام عاصم إضمار فعل ناصب على الذم، والمعنى: «أعني حمالةَ الحطب»[٤٥٢]. وأما قراءة الرفع فيحتمل أن تكون على إضمار المبتدأ، أي: هي حمالة الحطب[٤٥٣]. ويحتمل أن تكون نعتاً لـ «امرأته»، فلا إضمار إذن[٤٥٤].

---

٤٥١. – حرز الأماني، رقم البيت: ١١٢٠.

٤٥٢. الكشاف، ٤/٨١٥ والبحر المحيط ١٠/٥٦٧.

٤٥٣. البحر المحيط، ١٠/٥٦٧.

٤٥٤. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٥/٣٧٥.

وأما عن الوقف؛ فعلى القراءة الأولى يكون كافياً عند «امرأته»، لأنها في موضع استئناف العامل.

وعلى قراءة الرفع فبتقدير الإضمار تكون مثل النصب، وأما إذا جعلت نعتاً لـ «امرأته» فلا يوقف قبلها[٤٥٥].

***

٤٥٥. من المكتفى، بتصرف، ٦٣٦ـ٦٣٧.

خاتمة

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو إبراز جانب يسير من جوانب إعجاز القرآن الكريم التي تجل عن الحصر والاستقصاء، جانب الإيجاز البلاغي (الإضمار)، وإبراز مكانته في علم القراءات وتوجيهها، كملمح من أهم الملامح التي تميز الاختيار عند القارئ.

وقد قمت فيه بتتبع مظاهر الإضمار باختلاف القراءات، لأعمل على توجيهها، ولكن قبل ذلك قدمت تمهيدات لا يستغني عنها القارئ؛ فقدمت أولا مبحث الإيجاز الذي هو أصل الإضمار وتوصلت إلى تعريفه بأنه «العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير إخلال»، ثم بينت ما له من منزلة سامقة في ميدان البلاغة العربية، التي يعد من أهم خصائصها، ثم في ميدان البلاغة القرآنية - والقرآنُ نزل على عادة العرب في كلامها - ثم قسمت الإيجاز إلى: إيجاز لا حذف فيه (إيجاز القصر) وهو نوع يعسر التنبه له، وإلى إيجاز بالحذف وهو (الإضمار).

وبذلك انتقلت إلى المبحث الثاني الذي خصصته للإضمار،

وعرَّفته بأنه: «ما حذف منه المفرد أو الجملة لدلالة فحوى الكلام عليه»، ثم انتقلت إلى الأسباب التي تجعل المتكلم يأخذ بالإضمار، والفوائد التي يحلي بها الكلام.

أما الفصل الثاني فتناولت فيه أنواع الإضمار في القرآن الكريم بغض النظر عن اختلاف القراء؛ وأوردت إضمار الحروف بأنواعها، وإضمار الأسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ومحتملة للأوجه الثلاثة، وإضمار الجمل مفردة ومتعددة.

وفي الفصل الثالث وقفت مع الإضمار باختلاف القراءات في فرش الحروف؛ مرتباً بترتيب السور، عازياً الخلاف إلى أصحابه، معتمداً على الشاطبية، وموجِّهاً ذلك الخلاف أيضاً بالاعتماد على كتب التوجيه والتفسير والبلاغة والإعراب، وغيرها.

وقد تناولت الدراسة أربعة وثمانين موضعاً بعضها مفرد وبعضها مكرر، وتقع في سبع وثلاثين سورةً من القرآن الكريم واستشهدت لها بما يربو على تسعين بيتاً من «حرز الأماني».

وهنا أقف لأسجل أهم الملاحظات التي لاحظتها أثناء الدراسة:

* يكثر الإضمار في القرآن الكريم جدّاً، بل لا تكاد آية منه تخلو من إضمار، ولذلك فإن محاولة استخراج جميع ما فيه من الإضمار لن تكون إلا تفسيراً كاملاً، ولهذه الكثرة ما يسوغها بطبيعة الحال، فالإيجاز هو ميزة اللغة العربية الكبرى، والقرآن هو أسمى صورة من

صور التعبير في هذه اللغة (بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ).

* لم يبق نوع من الإضمار استعملته العرب إلا ورد في القرآن الكريم؛ وهذا ما جعلنا في الفصل المخصص لنماذج الإضمار، نختصر غاية الاختصار حتى نقدم أبرز النماذج ونوفيها حقها.

* نلاحظ أن كثرة الإضمار في ما اتفق عليه القراء لا توازيها كثرته في ما اختلفوا فيه، وذلك أمر متوقع، فما دام الإضمار ميزة لغوية وجمالية، فلا نتوقع أن بعض القراء يعدل عنها إلا لسبب قوي وصارف متين.

* وللسبب السابق الذكر أيضا يكون الخلاف في الإضمار هو في نوع المضمر فقط، أما أن يضمر قارئ ويترك الآخر الإضمار فذلك قليل، وحين أحصينا مذهب كل قارئ في المواضع المدروسة لم نجد بينهم تفاوتاً يذكر، فهم يتراوحون بين ٤٩ موضعاً و٥٢ موضعاً لأكثرهم إضماراً.

* نجد الموجهين في أحيان كثيرة ينجرفون وراء الصناعة النحوية؛ فينشغلون بتقدير نوع المحذوف وينسون قيمته الجمالية، ولكنهم في أحيان أخرى لا ينسونها، مثل ما نجد في توجيه قراءة التشديد والتخفيف في (تُعلِّمونَ الكتابَ) (آل عمران ٧٩)، حيث نجدهم يوجهون التشديد الذي يتضمن إضماراً بأنه أبلغ من التخفيف، لأن من يعلِّم غيره فذلك يقتضي أنه قد علم هو من قبل، بينما العكس غير صحيح.

* لاحظنا ما لاختلاف الإضمار من أثر كبير جدّاً في المعنى، ثم من بعد ذلك في علم «الوقف والابتداء»، وهذا ما جعلنا نقف مع كل موضوع يؤثر فيه الإضمار في الوقف لنبين مدى ذلك التأثير وتجلياته.

* لاحظنا أيضا كثرة الخلاف - أو قل الاحتمالات الممكنة - في تأويل الإضمار ونوعه، وهو أمر يدل على ثراء البلاغة القرآنية، ويصدق قوله تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) (الأنعام ٣٨).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

أولا: المصادر

• الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط: الرابعة ١٩٧٨م، شركة مصطفى البابي الحلبي، بمصر.

• أسرار البلاغة: لعبد القاهر الجرجاني، تعليق محمود شاكر، مطبعة المدني، ط: الأولى ١٤١٣هـ

• الإعجاز والإيجاز: لأبي منصور الثعالبي، دار صعب، بيروت، بدون تاريخ.

• إعراب القرآن: منسوب للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السري)، تح: إبراهيم الأبياري، القاهرة، ١٩٦٣.

• إملاء ما منَّ به الرحمن من أوجه القراءات والإعراب في القرآن: لأبي البقاء العكبري، ط: الأولى ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.

• الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني (أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن)، تح: وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي / المكتبة الأزهرية للتراث.

• البحر المحيط في تفسير القرآن: لأبي حيان، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار الفكر، بيروت.

• البرهان في علوم القرآن: للزركشي (محمد بن عبد الله)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط: الثانية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، بدون تاريخ.

• تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: لابن أبي الإصبع المصري، تح: حنفي محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، ١٤١٦هـ.

• تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): للإمام الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، لصاحبها عبد الرحمن محمد مصطفى، ط: الأولى.

• الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي، محمد بن أحمد، دار الكتب العلمية، ط٥، ١٤١٧هـ.

• تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل آي القرآن)، طبعة دار المعارف بمصر: تح: محمود شاكر، ومراجعة: محمد شاكر.

• التيسير في القراءات السبع: للإمام أبي عمرو عثمان بن سعد الداني، صححه: أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ.

• الحجة في القراءات السبع: لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م دار المأمون للتراث، دمشق.

• حجة القراءات: لابن زنجلة (أبي زرعة) تح: سعيد الأفغاني، ط: الثالثة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

• حرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية) للإمام القاسم بن فِيرُّهْ بن خلف الشاطبي، صححه وضبطه وراجعه: محمد تميم الزعبي، ط: الثالثة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة.

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي (أحمد بن يوسف، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ

• دلائل الإعجاز: للجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن)، طبعة محمد رشيد رضا، دار مصر، ١٣٥٧هـ.

• كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر: لأبي هلال العسكري (الحسن بن عبد الله)، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠١هـ، بيروت، لبنان.

• الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشري (أبي القاسم جار الله)، دار المعرفة، بيروت.

• الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكّي بن أبي طالب القيسي، تح: محيي الدين رمضان، ط: الثانية ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

• المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لابن الأثير (أبي الفتح نصر الله)، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مكتبة نهضة مصر، ط: الأولى، ١٩٨٠..

• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية (عبد الحق بن غالب)، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

• معاني القرآن: للأخفش (سعيد بن مسعدة)، تح: عبد الأمير الورد، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت.

• معاني القرآن وإعرابه: للزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السري) تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط: الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ.

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام (جمال الدين النحوي)، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

• المُكتَفَى في الوقف والابتدا: للإمام الداني (عثمان بن سعيد)، تح: جمال الدين محمد شرف، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، ط: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م

• الموضَح في وجوه القراءات وعللها: لابن أبي مريم (نصر بن علي)، تح: ودراسة: عمر حمدان الكبيسي، ط: الأولى، ١٤١٤هـ الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

• نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: للرازي، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان ١٩٨٥م.

• السبعة: للإمام ابن مجاهد (أبي بكر بن موسى)، تح: شوقي ضيف، ط: الثانية، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

ثانيا: المراجع:

• الأشباه والنظائر النحوية: للإمام السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتب الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

• الأمالي: للسهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، ط: الأولى.

• التأويل النحوي في القرآن الكريم: عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، السعودية — الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

• التعريفات: للجرجاني (أبي الحسن) شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٧هـ.

• التكرار في القرآن الكريم: للشيخ الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، منشورات: كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة ابن زهر- أكادير، المملكة المغربية، ١٩٩٢م.

• التسهيل لعلوم التنزيل: لابن جزي الغرناطي (أبي القاسم أحمد بن محمد) ط: الأولى، ١٤١٦، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

• تهذيب اللغة: للأزهري (محمد بن أحمد)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، بدون تاريخ.

• التوقيف على مهمات التعاريف: للمناوي (محمد بن عبد الرؤوف)، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

• الجامع الكبير (سنن الترمذي): للإمام الترمذي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

• حاشية الدسوقي على التلخيص: ضمن «شروح التلخيص»، دار الكتب العلمية، بيروت.

• حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي): المكتبة الإسلامية محمد أودمير، ديار بكر، تركيا.

• الحيوان: للجاحظ (أبي عثمان عمرو بن بحر)، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، بدون تاريخ.

• خزانة الأدب: للبغدادي (عبد القادر)؛ تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب.

• الخصائص: لابن جني (أبي الفتح عثمان) تح: محمد علي النجار، ط: الثالثة، ١٤٠٣هـ، دار عالم الكتب، بيروت.

• الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: لليماني (الأمير يحيى بن حمزة العلوي)، دار الكتب العلمية، أشرفت على مراجعته لجنة من العلماء، بدون تاريخ.

• كتاب الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي: (أحمد بن عبد الرحمن اللخمي) تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط: الأولى، بيروت، ١٣٩٩هـ.

• كشاف اصطلاحات الفنون: للتهانوي (محمد بن علي الحنفي)، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

• مجاز القرآن: لأبي عبيدة (معمر بن المثنى) تح: فؤاد سزكين، ط: الثانية ١٤٠١هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

• المحتسب في وجوه شواذ القراءات: لابن جني (أبي الفتح عثمان) تح: علي النجدي وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.

• المحيط في اللغة: للصاحب بن عباد، تح: الشيخ محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

• المصباح المنير: للفيومي (أحمد بين علي) المكتبة العصرية، بعناية يوسف الشيخ محمد، طبعة ١، ١٤١٧هـ.

• معجم مقاييس اللغة: لابن فارس (أبي الحسين أحمد) تح: عبد السلام هارون القاهرة، ١٣٦٨هـ.

• مفتاح العلوم: للسكاكي (أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر)، تح: أكرم عثمان يوسف، ط: الأولى، دار الرسالة، بغداد، ١٤٠٢هـ.

• النبأ العظيم: محمد عبد الله دراز، اعتنى به: عبد الحميد الدخاخني، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤١٧هـ.

- القاموس المحيط: للفيروزابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
- سر الفصاحة: للخفاجي (ابن سنان) طبعة صبيح، سنة ١٣٧٢هـ
- شرح كافية ابن الحاجب: للرضي (محمد بن الحسن)، تقديم وتعليق: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون ١٤١٩هـ.
- شرح التصريح على التوضيح: لخالد الأزهري: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- همع الهوامع: للسيوطي (جلال الدين)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: الأولى، ١٣٢٧هـ.

فهرس الموضوعات

المؤلف في سطور

- من مواليد نواكشوط -موريتانيا- ١٩٨١م.
- سكرتير تحرير مجلة «الرافد» الثقافية، الصادرة عن قسم الدراسات والنشر، بدائرة الثقافة والإعلام بالشارقة - حالياً.

المؤهـلات العلمية:

- شهادة الماجستير (دبلوم الدراسات العليا المعمقة D.E.S.A)، في (علم القراءات القرآنية)، من جامعة محمد الخامس بالرباط.
- شهادة الإجـازة (البكالوريوس) في اللغة العربية وآدابها (تخصص لغة)، من جامعة نواكشوط.
- شهادة الثانوية العامة في الآداب الأصلية -موريتانيا- ١٩٩٨

الإجازات العلمية:

- إجازة في حفظ القرآن الكريم وتجويده، بقراءة الإمام نافع من روايتيه.
- إجازة في العلوم الشرعية واللغوية، من محظرة «نور العلم»، الشيخ العلامة يابَّ بن محمادي، عضو رابطة العلماء الموريتانيين.
- شهادة تفوق بالرتبة الأولى في مسابقة حفظ القرآن الكريم وتجويده وتفسيره، في المملكة المغربية، والمنظمة بالتعاون بين وزارة الأوقاف المغربية، وجامعة محمد الخامس بالرباط، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، سنة (٢٠٠٥).

الخبرة العملية:

- شارك -ضمن فريق- في تصحيح طباعة مصاحف بعدة روايات (البزي، قنبل، السوسي)، تحت إشراف الشيخ الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، طبعت في ألمانيا.
- مدقق لغوي بدائرة الثقافة والإعلام بالشارقة -قسم الدراسات والنشر- حالياً.
- مدقق لغوي في (دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر).
- كاتب إداري في (دار القضاء بالشارقة) في مجال تحرير وطباعة الدعاوى المدنية والوثائق العدلية.

- محاضِر في القضايا الثقافية وشؤون اللغة العربية، ومشارك في النشاط الثقافي بالإمارات العربية المتحدة في إمارة الشارقة.
- عضو اتحاد الكتّاب والأدباء الموريتانيين.
- عضو نقابة الصحفيين الموريتانيين.

من إصداراته:

- الخط الأحمر.. مقدمات في فن التدقيق اللغوي؛ دراسة تطبيقية مبنية على ممارسة عملية في مجال التدقيق اللغوي للكتب والصحف والمجلات- صدر ضمن سلسلة «كتاب الرافد» في الشارقة.